ISSN 1609-381X

مجلة عجمان للدراسات والبحوث

(دورية محكمة)

المجلد الثاني ، العدد الثاني
١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م

تصدر عن جائزة راشد بن حميد للثقافة والعلوم
عجمان - دولة الإمارات العربية المتحدة

مجلة عجمان للدراسات والبحوث

دورية محكمة

رئيس التحرير

د. آمنة خليفة محمد

سكرتير التحرير

ميس عارف كامل

هيئة التحرير

أ.د. عبدالله محمد الشامسي

د. عائشة مبارك الناخي

د. يوسف علي محمود

أ. صالح عبدالرحمن المرزوقي

الهيئة الاستشارية

أ.د. إبراهيم النعيمي	جامعة قطر
أ.د. درويش عبدالرحمن	جامعة الإمارات
أ.د. عبد الله الشيخ	جامعة الكويت
أ.د. فهمي جدعان	جامعة الكويت
أ.د. محمد الخطيب	مدارس الملك فيصل
أ.د. محمود شوق	جامعة القاهرة
د. عبدالله إسماعيل	جامعة الإمارات
د. عبد الله الشنفري	جامعة السلطان قابوس
د. عصام الرواس	جامعة السلطان قابوس
د. وهيب الخاجة	جامعة الخليج العربي

(جميع الآراء الواردة في هذه المجلة تعبر عن رأي الكاتب أوالباحث)

مجلة عجمان للدراسات والبحوث

دورية محكمة نصف سنوية تعنى بالدراسات الإنسانية والعلمية وتصدر عن جائزة راشد بن حميد للثقافة والعلوم، والتي تأسست عام ١٩٨٣م لتساهم في الإثراء والتنمية الثقافية والعلمية في مجتمع دولة الإمارات بصورة خاصة ودول مجلس التعاون الخليجي بصفة عامة من خلال إحياء روح التنافس بين أبناء المنطقة والمقيمين فيها وتشجيع البحث العلمي.

أهداف المجلة:

١ـ نشر البحوث الإنسانية والعلمية الجادة والأصيلة التي يعدها الباحثون وذلك من أجل إثراء المعرفة.

٢ـ توطيد الصلات العلمية والفكرية بين الباحثين وطلبة العلم وتحقيق التواصل العلمي والثقافي مع الهيئات العلمية والمراكز والجامعات والكليات المتخصصة.

٣ـ معالجة القضايا الإنسانية والعلمية وخاصة المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي.

٤ـ التعريف بالبحوث الجديدة والمراجع والمصادر الحديثة والمؤتمرات والندوات العلمية والأطروحات الجامعية.

قـواعـــد النشـــر

١ ـ أن يكون البحث متسماً بالأصالة والدقة وسلامة الاتجاه.

٢ ـ أن يكون البحث مطبوعاً خالياً من الأخطاء اللغوية مع مراعاة قواعد الضبط المتعارف عليها.

٣ ـ ألا يتجاوز البحث (٤٠) صفحة (١٨٠٠٠) كلمة.

٤ ـ أن يرسل الباحث ثلاث نسخ من البحث قياس ورق A4 مع ترك مسافة بين الأسطر.

٥ ـ تقبل البحوث باللغة العربية أو الإنجليزية، على أن يتضمن البحث ملخصاً باللغتين بما لايتجاوز ٢٥٠ كلمة لكل ملخص.

٦ ـ ألا يكون البحث قد سبق نشره، أو حصل على موافقة بالنشر في مجلة أخرى أو نال به جائزة لدى أية جهة.

٧ ـ المراجع: ترقم المراجع وترتب حسب تسلسل ورودها في البحث، بحيث يتم الرجوع إليها حسب الرقم المعطى لها، على أن ترتب في القائمة وفقاً للنسق التالي:

الكتب: [اسم المؤلف، اسم الكتاب، الجزء، الطبعة، الناشر، المدينة، الدولة، السنة].

الدوريات: [اسم الباحث، عنوان البحث، اسم الدورية، مجلد رقم ..، العدد رقم ..، الناشر، المدينة، الدولة، السنة].

٨ ـ لا يحق لأعضاء هيئة تحرير المجلة أو أعضاء مجلس أمناء جائزة راشد بن حميد للثقافة والعلوم أو مجلس إدارة جمعية أم المؤمنين النسائية النشر في المجلة.

٩ ـ يتم تحكيم جميع البحوث قبل نشرها في المجلة.

١٠ـ لا تلتزم المجلة برد أصول البحوث المقدمة إليها في حالة قبولها للنشر وفي حالة عدم قبولها للنشر من حق الباحث استرداد بحثه.

١١ـ يتم إبلاغ جميع الباحثين بقرار صلاحية بحوثهم للنشر من عدمه.

١٢ـ لا يجوز لأصحاب البحوث التي تنشر في المجلة أن يعيدوا نشرها أو جزء منها في مؤلف أو مجلة أخرى إلا بعد موافقة خطية من رئيس التحرير.

١٣ـ يرفق كل باحث نبذة مختصرة عن سيرته الذاتية مبرزاً أهم مؤلفاته بما لا يتجاوز (٥٠) كلمة.

مجلــة عجــمان للدراســات والبحــوث

دورية محكمة

المجلد الثاني، العدد الثاني، ١٤٢٤هـ ــ ٢٠٠٣م

الأمن الاستراتيجي المائي في الخليج العربي
(دولة الإمارات العربية المتحدة ـ دراسة حالة)

د. طارق غازي الزبط ٧

دور المؤسسات الاجتماعية في التواصل الثقافي

أ. علي أحمد الزوار ٢٧

مشكلة الحوار في الرواية العربية

د. نجم عبد الله كاظم ٤٩

التعليم العالي الخاص ودوره في المجتمع

آمنة جمعة عبيد زايد ٩١

الأمن الاستراتيجي المائي في الخليج العربي
(دولة الإمارات العربية المتحدة ـ دراسة حالة)

Water Strategic Security In The Arabian Gulf
(U.A.E. As case study)

Dr. Tariq Al zabet*

د. طارق الزبط*

Abstract

The arabian Gulf countries fall within the arid and semi arid region except for the coastal zones and mountain chains. After the oil discovery in the seventies, a rapid increase development occurred took place in all life sectors. The fast growing development caused a tremendous pressure on the already limited available water resources in which groundwater was the main source. Despite the continuous development of new resources, the demand continued to increase in higher rates causing a water deficit that was compensated by over-pumping the aquifers causing their depletion and salination.

The biggest challenge at present is facing the growing demand in the agricultural sector which forms the biggest consuming sector as well as the other growing sectos(domestic and industrial). The total deficit at present in the gulf countries is estimated to around 15 billion cubic meter. Therefore, water security is becoming a major priority and expectd to be one of the major limiting factors facing the development within the next few years. United Arab Emirates shares the same problems of the other gulf countries. The water deficit is being mainly covered by over-pumping the aquifers(68%) and from desalinatd sea water (68%). UAE is considered the second largest country in the world in desalinated water production (68%). It's anticipatd that the gab between supply and demand will continue to increase proportionally within the next ten years taking into account the depletion of groundwater resources and the continued increase in demand increase in demand water security in the Gulf countries could only be achieved by the integrated and comprehensive management of the water sector among the concept of sustainable development.

* U.A.E. University

ملخص

تقع معظم دول الخليج العربي ضمن المناطق الجافة وشبه الجافة، وتحتل الصحراء أكثر من ٨٠٪ من مساحة دولة الإمارات العربية المتحدة. ويبلغ متوسط الهطول المطرى ١١٢ ملم/السنة. ومتوسط نسبة البخر حوالي ٨٨٪. وشكلت المياه الجوفية المصدر الوحيد للتجمعات البشرية القديمة التى استوطنت الإمارات.

وأدى ظهور البترول إلى طفرة اقتصادية جذبت الأيدى العاملة حيث ازداد عدد السكان من ٥٥٧٨٨٧ فى عام ١٩٧٥ إلى ٣,٤٨٨,٠٠٠ في عام ٢٠٠١. وبسبب هذه الزيادة وتنامي الطلب على موارد المياه لمقابلة الطلب المتزايد وخاصة للأغراض الحضرية والصناعية.

وكان ـ ولازال ـ التحدي الحقيقي هو أن موارد المياه لم تعد تكفي التوسع الزراعي بالإضافة إلى زيادة الطلب في القطاعات الأخرى كالاستعمالات الحضرية والصناعية. وبالتالي نشأ عجز مائي هائل وصل مجموعه إلى حوالي ١٥ بليون متر مكعب، تمت تغطيته عن طريق سحب المياه الجوفية غير المتجددة، والتوسع في بناء محطات التحلية باهظة التكاليف، وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة. وزاد الأمر سوءاً بالتركيز على تطوير مصادر المياه دون عمل إجراءات جدية وملموسة للحد من الطلب.

بالنسبة لمصادر المياه التقليدية، قدرت كميات التغذية السنوية للمياه الجوفية بحوالي ٣٨٧ مليون متر مكعب تمثل ١٠٪ من مجموع الأمطار. بينما يقدر مجموع المياه السطحية المتاحة حالياً حوالي ٤٤٣ مليون متر مكعب يستفاد حالياً منها بحوالي ١٢٧ مليون تقريباً وهي المياه المتجمعة خلف السدود والينابيع والأفلاج. وقد بلغت القدرة الإجمالية لمحطات التحلية في الدولة عام ١٩٩٩ حوالي ٧٠٦ مليون متر مكعب سنويا. ويمثل إنتاج الإمارات من مياه البحر المحلاة ١٤٪ من إنتاج العالم وهي الثانية بعد السعودية. أما مياه الصرف الصحي المعالجة فبلغ إنتاجها في ١٩٩٩ حوالي ١٩٠ مليون متر مكعب.

وتشكل المياه الجوفية حوالي ٦٨٪ والمياه المحلاة حوالي ٢٢٪ من مجمل العرض.

أما في مجال الطلب، فقد بلغ استهلاك الزراعة عام ١٩٩٩ حوالي ٢٠٩٢ مليون متر مكعب تمثل المياه الجوفية ٩٤٪ منها. أما في القطاع الحضري فقد استهلك عام ١٩٩٩حوالي ٨٠٣ مليون متر مكعب وتشكل مياه التحلية ما يساوي ٨٢,٧٪.

وبالنسبة لتوزيع المياه على القطاعات المختلفة، فقد كانت نسبة قطاع الزراعة هي الأعلى حيث وصلت إلى ٦٩٪ من مجموع الاستهلاك يليها قطاع الاستعمالات الحضرية بنسبة ٢٧٪ ومن ثم قطاع الصناعة بنسبة ٢٪. وقد قدر حجم استهلاك الفرد في الإمارات ٢٥٨ متر مكعب سنوياً، وهي نسبة مرتفعة وقريبة من نسب الاستهلاك في الولايات المتحدة وأوروبا .

ونظراً لمعاناة دول الخليج قاطبة من مشكلة المياه والتشابه الكبير في الأسباب والعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وأنماط وقطاعات الاستهلاك فقد تمت دراسة الوضع المائي في دولة الإمارات العربية المتحدة كمثال بالشرح والتفصيل لتوضيح طبيعة وحجم المشكلة في دول الخليج الأخرى وإن تفاوتت بشكل أو بآخر.

* جامعة الإمارات العربية المتحدة.

الأمن المائي

أولاً: مفهوم الأمن المائي

يعتبر الماء أهم عنصر لاستمرار الحياة بعد الهواء، لذلك تحولت المياه في ظل تزايد النموالسكاني ومعدلات الاستهلاك والندرة الملحوظة في مصادرها إلى محور من أهم محاور الصراع وظهر تعريف الأمن المائي ويعني المحافظة على الموارد المائية المتوفرة وإستخدامها بالشكل الأفضل وعدم تلويثها وترشيد إستخدامها في الشرب والري والصناعة، والسعي بكل السبل للبحث عن مصادر جديدة وتطويرها ورفع طاقات استثمارها لتأمين التوازن بين الموارد المائية المتاحة والطلب المتزايد عليها، وأصبح ضمان استمرارية تدفق المياه هوأحد الأهداف الحيوية والأساسية لأية دولة.

وقد مرت دول الخليج العربي بمعدلات نمو متسارعة منذ بداية الستينات بسبب اكتشاف النفط والزيادة المفاجئة في دخل هذه الدول، مما أدى إلى زيادة القاعدة الاقتصادية وارتفاع مستوى المعيشة، وتضاعف عدد السكان خمس مرات خلال العقود الخمسة الماضية .

ومنذ منتصف السبعينيات وحتى أواسط التسعينات اعتُمدت سياسة تحقيق الأمن الغذائي[1] التي تهدف إلى زيادة المساحات الزراعية واستصلاحها، وتم استثمار مئات المليارات من الدولارات من أجل تطبيقها وحدوث زيادات كبيرة في الطلب على المياه مما أدى إلى حصول عجز مائي هائل وصل مجموعه إلى حوالي ١٥ بليون مترمكعب[2]، تمت تغطيته عن طريق سحب المياه الجوفية غير المتجددة والتوسع في بناء محطات التحلية الباهظة التكاليف، وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة. ولم تنجح هذه السياسة بالشكل المطلوب وكانت النتائج تحت مستوى التوقعات حيث اختفت الكثير من المشاريع التي تم التخطيط لها ونفذت مشاريع أخرى منها دون تحقيق جدواها الاقتصادية.

وبدأ يظهر تعبير الأمن المائي الخليجي خلال السنوات الأخيرة الماضية محل مفهوم الأمن الزراعي ويتبوأ المكانة الأولى في سلم الأولويات نتيجة لاستفحال أزمة المياه في دول الخليج العربي حيث كان التركيز فقط على تطوير مصادر المياه دون ترشيد استخدامها وتدل كل المؤشرات على تخلف طرق الاستهلاك المائي وزيادة نسبة النموالسكاني إلى ٣٪ (من أعلى المعدلات في العالم)[3]، وغياب التخطيط الاستراتيجي. مما أدى إلى إجهاد الموارد المائية المحدودة بالمنطقة وارتفاع العجز وعدم القدرة على مواكبة الزيادة الهائلة والمستمرة على طلب المياه لمختلف القطاعات الاستهلاكية.

ويتوقع أن تشكل أزمة المياه في دول الخليج العربي أهم معوقات التنمية الشاملة. وسيتعاظم الدور السياسي والاستراتيجي والاقتصادي للمياه خلال السنوات المقبلة ويتبوأ الأمن المائي موقعاً متقدماً ضمن قائمة أولويات ومكونات الأمن القومي لدول الخليج العربي .

ويمكن تحقيق الأمن المائي الخليجي طالما وضعت الخطط المناسبة والبدائل القابلة للتنفيذ من خلال الاستغلال الأمثل لكل الموارد المتاحة والممكنة في إطار قانوني سليم، واتخاذ كافة التدابير للحفاظ على هذا المورد الحيوي ومواجهة التحديات التي قد تجابهه.

وسيتم في هذه الدراسة تسليط الضوءعلى الوضع المائي في دول الخليج العربي بشكل عام والوضع المائي لدولة الإمارات العربية المتحدة بشكل خاص وسنعرض الواقع المائي الحالي والتحديات والآفاق

المستقبلية والمشاكل التي تعاني منها دول المنطقة وكيفية مواجهة هذه التحديات من خلال ما يعرف بالإدارة المتكاملة لموارد المياه.

ثانياً: أزمة قطاع المياه في دول الخليج العربي

تقع دول الخليج العربي ضمن المناطق شديدة الجفاف والجافة باستثناء المناطق الساحلية والسلاسل الجبلية. وتتراوح معدلات الأمطار فيها ما بين ٤٥-٣٥٠ ملم/السنة. بينما تصل نسبة البخر الفعلي إلى ٦٩ - ٨٨٪ من كمية الأمطار الساقطة [٤، ٥، ٦]. وبالتالي تعتبر مناطق صحراوية في غالبيتها تعاني من شح أوانعدام مصادر المياه السطحية بشكل عام حيث لا يوجد أي مسطح مائي طبيعي أونهر دائم الجريان في المنطقة فيما عدا بعض السيول التي تجري بعد مواسم الأمطار الرعدية والتي ما تلبث أن تتبخر أوتجري إلى البحر[٧].

وقد شكلت المياه الجوفية المصدر الوحيد للتجمعات البشرية القديمة التى استوطنت دول الخليج العربي واستعملت لأغراض الشرب وسقاية الحيوانات. وأهم الخزانات الجوفية الموجودة هي خزانات سطحية ضحلة غير مقيدة وتتواجد عند مناطق أسفل الجبال أوعلى امتداد القنوات الصغيرة في الأودية والسهول وهي عادة ذات سماكات قليلة وتتغذى مباشرة من مياه الأمطار أوالجريان السطحي أوفي خزانات رسوبية جوفية عميقة تختزن في غالبيتها مياه أحفورية غير متجددة يرجع عمرها إلى آلاف السنين.

ومع زيادة الطلب بشكل غير مسبوق خلال العقدين الأخيرين وخاصة في مجال الزراعة زاد استنزاف مصادر المياه الجوفية وتم استغلال معظم الخزانات الجوفية الضحلة وتلويثها ويجري الآن التنقيب عن المياه في الأحواض العميقة لاستثمارها[٨].

ولعدم قدرة المصادر التقليدية (مياه سطحية وجوفية) على الوفاء بالطلب المتنامي وخاصة بعد تردي نوعية المياه الجوفية، تم التحول نحو المصادر غير التقليدية مثل تحلية مياه البحر بالإضافة إلى مياه الصرف الصحي المعالجة.

وقد أدت سياسة الأمن الغذائي في السبعينات والثمانينات إلى زيادة الطلب على الماء بجانب الزيادة الكبيرة في عدد السكان إلى عدم وجود سياسة ترشيد حقيقية وفعالة. وبالرغم من الزيادة الهائلة فى العرض إلا أن تزايد الطلب بشكل أكبر جعل الوفاء به مرهقاً ومكلفاً لدول المنطقة التي بدأت تشعر بوطأة المشكلة وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ونظراً لتشابه مشكلة المياه في دول الخليج العربي إلى حد كبير في الأسباب والعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وأنماط وقطاعات الاستهلاك فإنه يمكن القول إن تسليط الضوء على الوضع المائي في دولة الإمارات العربية المتحدة كمثال سيعطي صورة واضحة وجلية عن طبيعة وحجم المشكلة في دول الخليج الأخرى وإن تفاوتت بشكل أوبآخر .

الوضع المائي الحالي في دولة الإمارات العربية المتحدة

أولاً: مقدمة عامة عن دولة الإمارات العربية المتحدة

تقع دولة الإمارات جنوب شرق شبه الجزيرة العربية بين خطي عرض ٢٢ درجة و٢٦,٥ درجة شمال خط الاستواء، وبين خطي طول ٥١ درجة و٥٦,٥ درجة شرقاً، وتمتد الدولة من خليج وسلطنة عمان شرقاً حتى دولة قطر غرباً، ويحدها من الشمال والشمال الغربي الخليج العربي، ومن الغرب دولة قطر والمملكة العربية السعودية، ومن الجنوب سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية أيضاً، ومن الشرق خليج عمان وسلطنة عمان[٩]. بمساحة كلية تبلغ ٨٣,٧٠٠ كيلومتر مربع موزعة بين الإمارات المختلفة والجزر البحرية حسب الشكل رقم (١).

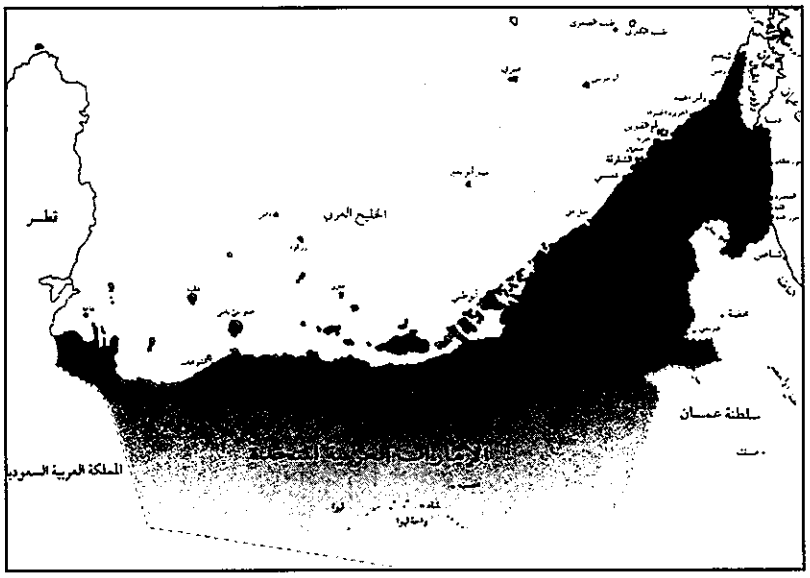

شكل رقم (١): خريطة دولة الإمارات العربية المتحدة وأهم المدن والمواقع

وبشريط ساحلي طوله ١٣١٨ كم حيث يعيش أكثر السكان والذين يبلغ عددهم حسب آخر تقدير إحصائي للعام ٢٠٠١ [١٠] ٣,٤٨٨,٠٠٠ نسمة.

ويمثل النفط العمود الفقري لاقتصاد دولة الإمارات، ويسهم بنسبة ٣٣٪ من الناتج الإجمالي المحلي، كما تشكل صادرات النفط أكثر من ٧٠٪ من موارد النقد الأجنبي وعائدات الحكومة. وتمتلك دولة الإمارات أحد أكبر الموارد النفطية والغازية في العالم حيث تقدر احتياطات النفط بأكثر من ٩٨ بليون برميل والغاز بحوالي ٦٠٠٠ مليون طن[٣].

تقع دولة الإمارات العربية المتحدة مناخياً في منطقة مدارية جافة يسودها طقس صحرواي حار. ويتصف مناخها بارتفاع درجات الحرارة وندرة هطول الأمطار ويعتبر مناخ دولة الإمارات العربية المتحدة جاف بشكل عام ويمتاز بفصلين مناخيين: فصل الصيف وفصل الشتاء. وتمتد شهور الصيف الحارة من شهر أبريل حتى نوفمبر وتعتدل درجات الحرارة في فصل الشتاء من شهر ديسمبر حتى مارس وتهطل فيه الأمطار بكميات متفرقة. ويبلغ متوسط درجة الحرارة في شهر يوليووأغسطس ٣٥ درجة مئوية تنخفض إلى ١٨° درجة مئوية[٤، ٥] في شهر يناير.

وقد قسمت دولة الإمارات العربية المتحدة حسب معدل هطول الأمطار إلى ثلاثة أقسام رئيسية[١١] وهي مناطق شديدة الجفاف وتشمل معظم مساحة الدولة، ومناطق شبه جافة وتمثل حزاما ضيقا بالقرب من جبال عمان، ومناطق شبه رطبة وهي مناطق محدودة جداً تقع في الجانب الشرقي لدولة الإمارات حيث تهطل الأمطار بشكل أكبر على السفوح الغربية والشرقية للمرتفعات الجبلية المواجهة للرياح المحملة ببخار الماء بالإضافة إلى المنخفضات الجوية الممطرة.

وتنقسم دولة الإمارات العربية المتحدة طبوغرافياً إلى عدة مناطق تلعب دوراً هاماً في تحديد مصادر المياه:

أ. السهل الساحلي الشرقي: بين مرتفعات الإمارات غرباً وخليج عمان شرقاً وطوله ٧٠ كلم بين دبا شمالاً وخطم الملاحة جنوباً. وهوسهل ساحلي رسوبي ضيق منخفض كونته رسوبيات الأودية التي تنحدر من مرتفعات الشميلية نحوخليج عمان بالإضافة إلى رمال البحر التي تلقيها الأمواج على الشاطئ.

ب. الجروف الساحلية: مثل جروف خور فكان ورأس دبا التى تطل مباشرة على خليج عمان وهي جروف صخرية جرداء شديدة الانحدار تكثر فيها الشقوق والإنهيارات.

ج. المرتفعات الجبلية: وتشكل العمود الفقري للبنية التضاريسية لدولة الإمارات العربية المتحدة. وهي سلسلة تمتد حوالي ١٥٥ كلم من شعم شمالاً حتى شرق مدينة العين جنوباً. وبارتفاع يتراوح مابين ٥٠٠ ــ ٩٠٠ متر عن سطح البحر. والمرتفعات الجبلية تنفرد بخصائص طبيعية وتباينات جيومورفولوجية تميزها وتقسمها إلى عدة أقسام ثانوية.

د. السهول الرسوبية الفتاتية الحصوية (البهاد الغربية): وتعتبر هذه السهول الخزان الرئيسي للمياه الجوفية الذي تعتمد عليه الدولة في التنمية الزراعية لما يلقاه من تغذية مستمرة من مياه الأمطار التى تسقط على المرتفعات الجبلية. وهي السهول الموجودة أسفل أقدام الجبال وعند مخارج الأودية وهي منخفضة ومستوية تكسيها تربات فيضية خصبة كسهل الحمرانية وسهل الذيد وسهل مليحة وسهل الجاو. وتمتد كشريط طولي ضيق يبدأ من سهل صير في شمال مدينة رأس الخيمة حتى نهاية سهل الجاوبطول قدره ١٦٠ كلم.

هـ. الكثبان والعروق الرملية: وتغطي حوالي ٧٣,٨٪ من المساحة الكلية للدولة. وهي امتداد طبيعي لصحراء الربع الخالي وتوجد في هذه الكثبان القيعان والسبخات الملحية وتتناثر بها بعض الواحات.

ثانياً: الموارد المائية الحالية (العرض)

تنقسم مصادر المياه إلى مصادر تقليدية يمكن الاستفادة منها مباشرة كالمياه السطحية والجوفية. ومصادر غير تقليدية ونعني بها المياه التي تحتاج إلى معالجة قبل الاستفادة منها مباشرة مثل مياه الصرف الصحي المعالجة ومياه البحر المحلاة. ويوضح شكل رقم (٢) كميات المياه المتوفرة في دولة الإمارات العربية المتحدة ونسبها [١٢].

ويوضح الشكل أن المياه الجوفية تفي بأكثر من ٦٩٪ من كميات المياه المطلوبة غير أن ٥٦٪ من هذه الكمية هي مياه غير متجددة.

وتجدر الإشارة أن المصادر التقليدية من مياه سطحية وجوفية تعتمد اعتماداً كاملاً على الأمطار

نسب المصادر المائية في دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 1999
(مليون متر مكعب)

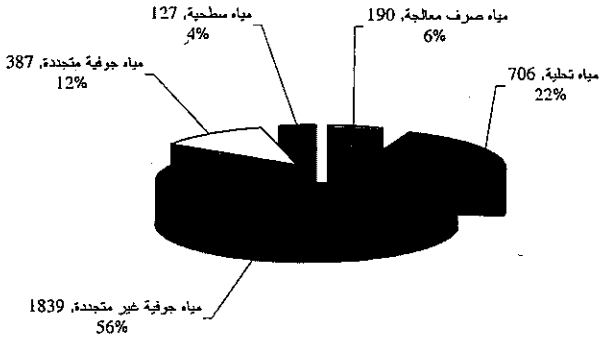

شكل رقم (٢): نسب المصادر المائية في دولة الإمارات العربية المتحدة في عام ١٩٩٩ (مليون متر مكعب)

أما مصادر المياه غير المتجددة فهي عبارة عن ضخ جائر من المخزون المائي الذي تجمع خلال آلاف السنين وخزنت في عصور قديمة مطيرة تختلف تماماً عن العصر الحالي الشديد الجفاف شكل رقم (٣).

المستهلكة للمياه إلى ثلاث قطاعات رئيسية وهي القطاع الزراعي والحضري والصناعي.

وتبلغ كمية الاستهلاك الكلية لكافة القطاعات حوالي ٢٩٦٥ مليون متر مكعب في عام ١٩٩٩. وكانت أعلى

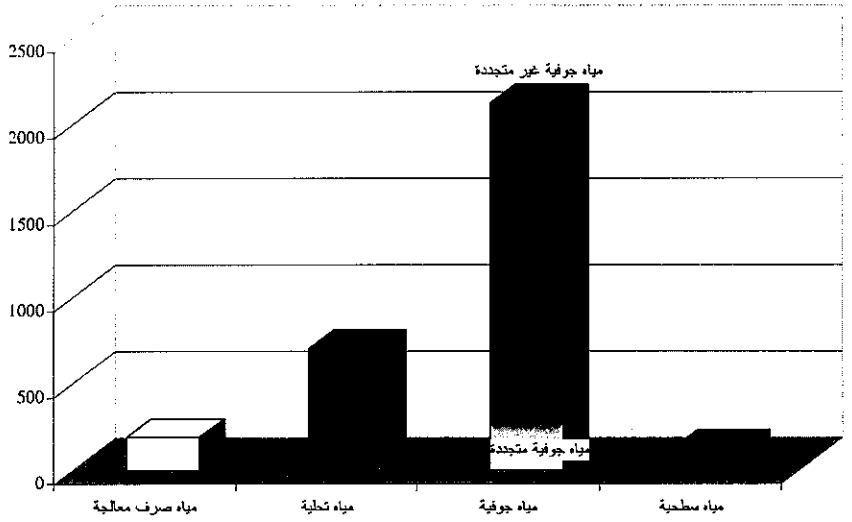

شكل رقم (٣): كميات المساهمة من كل مصدر مائي في مجموع المياه الكلي (مليون متر مكعب)

ثالثاً: كميات الاستهلاك الحالية (الطلب)

يعتبر استهلاك المياه في دولة الإمارات العربية المتحدة من أعلى المعدلات في العالم (٢٥٨ متر مكعب/السنة) ونتيجة للتطور السريع الذي حدث منذ الاتحاد فقد زاد الطلب على الموارد المائية المحدودة بشكل كبير وبقفزات كبيرة. وقد قسمت القطاعات

نسبة منه لقطاع الزراعة حيث وصلت نسبته إلى ٦٩٪ من مجموع الاستهلاك[١٠] يليها قطاع الاستعمالات الحضرية بنسبة ٢٧٪ ومن ثم قطاع الصناعة بنسبة ٢٪ فقط شكل رقم (٤).

والجدير بالذكر أن قطاع الزراعة يساهم في الدخل القومي بنسبة ضئيلة تراوحت ما بين ٤ ــ ٦٪

كميات الإستهلاك الكلي في كافة القطاعات (1999)
المجموع الكلي (2965 مليون مترمكعب)

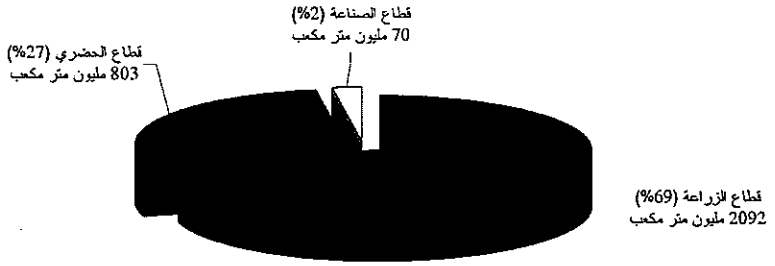

شكل رقم (٤): مجموع ونسب استهلاك كل قطاع من مصادر المياه

فقط [١٣،٣] بالرغم من استحواذها على النصيب الأكبر من المياه والدعم الحكومي شكل رقم (٥ ، ٦).

ويشكل العائد الاقتصادي من المتر المكعب حوالي ١,١٦ دولار /متر مكعب في حين أن العائد الاقتصادي من استعمال المياه في الصناعة والخدمات هو ١٤٩,٠٥ و ٢١١,٠١ دولار/ متر مكعب على الترتيب[١٤] شكل رقم (٧).

وأخيراً يجب التنويه بأن الزيادة في كمية الإنتاج لاتعني الزيادة في الإنتاجية، إذ يمكن أن تتم الأولى على حساب الثانية بينما تعني الزيادة في الإنتاجية أن كفاءة وقدرة العناصر الرئيسية في الدالة الإنتاجية كالطاقة البشرية والموارد الطبيعية والنظم والمؤسسات الزراعية قد ارتفعت بشكل ملحوظ وأن عمرها الإنتاجي لم يتدهور بما يضمن زيادة في كميات الإنتاج متعاقبة ومضمونة [١٥، ١٦].

رابعاً: ميزان العرض والطلب

بمقارنة الكميات المتوفرة والكميات المستهلكة نجد أن هناك فارقاً بين العرض والطلب جدول رقم (١). وأن كمية المياه المعروضة من مختلف المصادر تزيد بمقدار ٢٨٤ مليون مكعب عن كميات الطلب الحالى

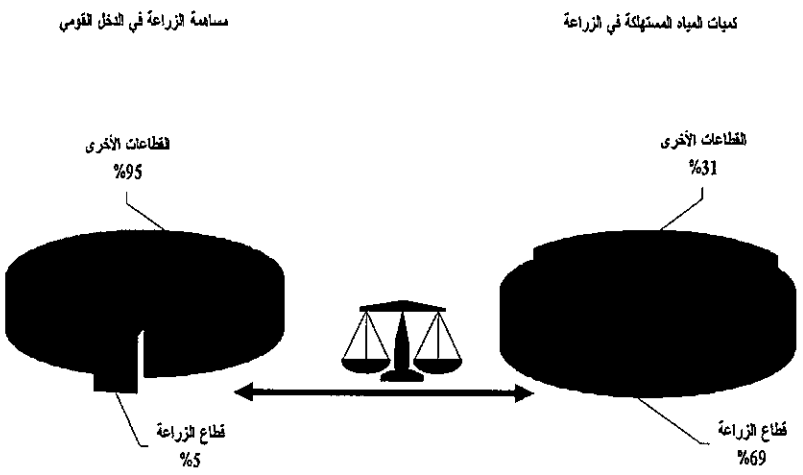

شكل رقم (٥): مقارنة بين كميات المياه المستهلكة في الزراعة ومساهمة الزراعة في الناتج القومي (GDP)

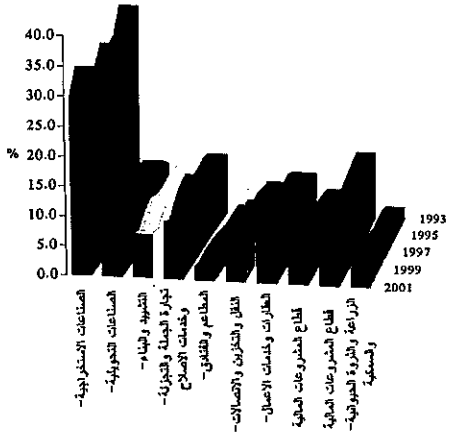

مساهمة كل قطاع في الناتج الإجمالي المحلي حسب القطاعات الاقتصادية
شكل رقم (٦): مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج الإجمالي للأعوام ١٩٩٣ ـ ٢٠٠٢م.

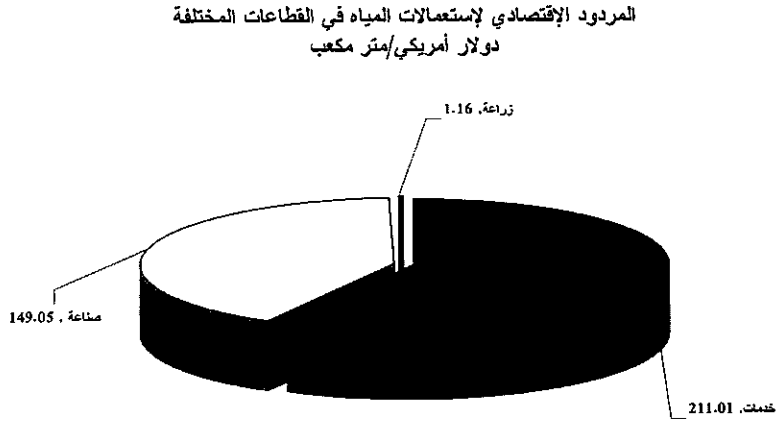

شكل رقم (٧): المردود الاقتصادي من استعمال المياه في القطاعات المختلفة (دولار/متر مكعب).

جدول رقم (١) مقارنة بين (العرض) و(الطلب) بالمليون متر مكعب (١٩٩٩)

العرض						الطلب			
مصادر تقليدية		مصادر غير تقليدية		المجموع		زراعة	حضرية	صناعة	المجموع
المياه الجوفية		المياه السطحية المستفاد منها مباشرة	مياه التحلية	المياه المعالجة					
متجددة	غير متجددة استنزاف								
٣٨٧	١٨٣٩	١٢٧	٧٠٦	١٩٠	٣٢٤٩	٢٠٩٢	٨٠٣	٧٠	٢٩٦٥
٪١٢	٪٥٦	٪٤	٪٢٢	٪٦	١٠٠	٪٦٩	٪٢٧	٪٢	١٠٠

ولكن الحقيقة أن هناك سحباً جائراً من المياه الجوفية يفوق الكميات المتجددة وذلك يسجل عجزاً كبيراً (١٥٥٥ مليون متر مكعب) ويوازي ٥٢٪ من مجموع الطلب، شكل رقم (٨).

التوقعات المستقبلية للعرض والطلب

أولاً: الزيادة المتوقعة في العرض

من المتوقع زيادة نسبة ضخ المياه الجوفية بمعدل ٤٪ وهومعدل يقل عن معدل الزيادة الحالي التي تبلغ ٧,٣ ٪ وذلك لنضوب بعض الخزانات الجوفية وتملح المياه. أما الزيادة المتوقعة في المياه السطحية المتاحة فستكون ناجمة عن بناء واستكمال عدداً أكبر من السدود [١٧]. أما الزيادة المتوقعة لمحطات التحلية فتشمل الانتهاء من بناء مشروع محطة الفجيرة على بحر العرب بطاقة يومية تصل إلى ١٠٠ مليون جالون يومياً (١٣٨ مليون متر مكعب سنوياً) بالإضافة إلى رفع قدرة بعض المحطات الرئيسية الأخرى[١٨]. وبالنسبة لمياه الصرف الصحي المعالجة، فقد تزايدت كميات مياه الصرف الصحي التي تصل إلى محطات المعالجة بالدولة خلال السنوات الأخيرة، وقدرت هذه الزيادة بحوالي ١٠٪ سنوياً[١٩] ويرجع ذلك إلى عدة أسباب من أهمها زيادة السكان وارتفاع مستوى المعيشة وإنشاء شبكات صرف صحي جديدة في المدن الرئيسية، شكل رقم (٩).

ثانياً: الزيادة المتوقعة في الطلب

يلعب قطاعي الزراعة والاستعمالات الحضرية الدور الرئيسي في تحديد الطلب الحالي والمستقبلي

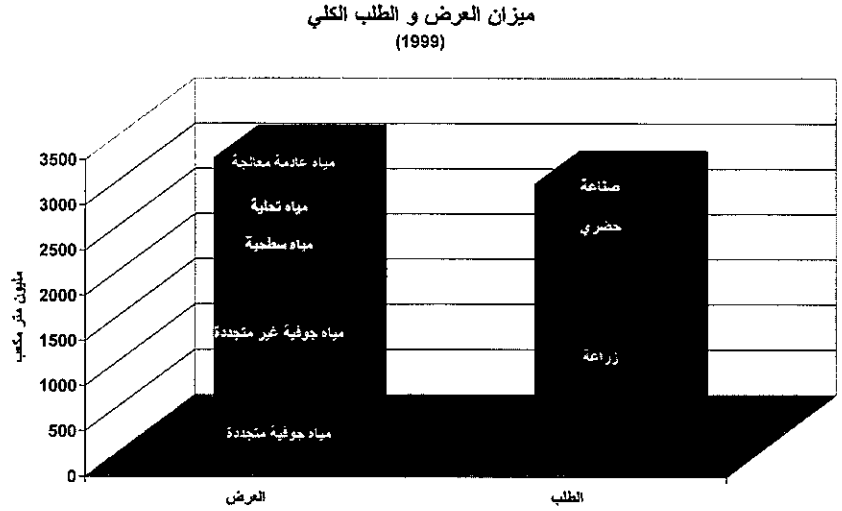

شكل رقم (٨): مجموع كل من العرض والطلب (مليون متر مكعب)

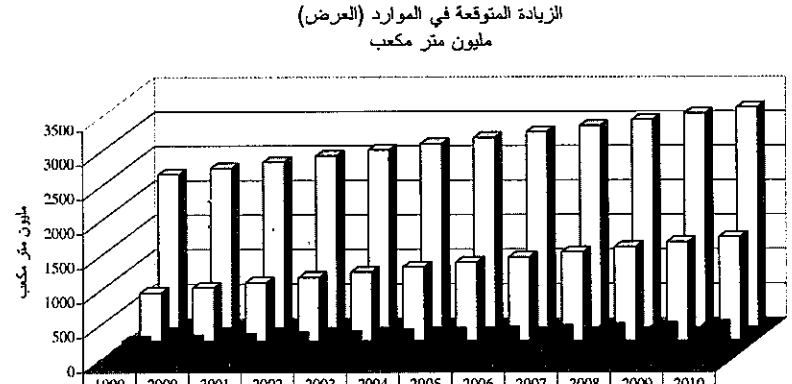

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المياه السطحية	127	129	131	133	135	138	140	142	144	146	148	150
المياه العادمة	190	210	230	250	270	290	310	330	350	370	390	410
المياه المحلاة	706	779	852	925	998	1071	1144	1217	1290	1363	1436	1509
المياه الجوفية	2226	2314	2402	2490	2578	2666	2754	2842	2930	3018	3106	3194

شكل رقم (٩): الزيادة المتوقعة من مصادر المياه المختلفة في الفترة ما بين ١٩٩٩ ـ ٢٠١٠م.

للمياه وهذان القطاعان يعتبران بكل المقاييس من أكبر القطاعات ازدياداً واتساعاً. وقد تم تقييم كل قطاع بشكل تفصيلي ونسب الزيادة المتوقعة في طلب الماء بناءاً على النسب الحالية ومصادر المياه ومحدوديتها وازدياد عدد السكان ومتوسط نسب استهلاكهم. فالزيادة المتوقعة على طلب المياه في قطاع الزراعة هي حوالي (٤٪) وهي نسبة تعادل نسبة الزيادة تقريبا في إنتاج المياه الجوفية وهي نتيجة الاستمرار في التوسع بالرقعة الزراعية ولكن ليس بالمعدل الحالي (٨٪) بسبب انخفاض كميات ومناسيب المياه الجوفية المنتجة خلال الأعوام العشرة القادمة وتردي نوعيتها واستعمال طرق الري الحديثة[٢٠].

أما القطاع الحضري وبناءاً على استهلاك الفرد الحالي من المياه والمقدر بحوالي ٢٥٨ متر مكعب في السنة فإنه من المتوقع أن يرتفع الاستهلاك الحضري إلى الضعف تقريباً[٢١] وذلك نتيجة للزيادة الكبيرة في عدد السكان والتي تراوحت ما بين ٤,٧٤٪ إلى ٥,٩٪ خلال العشرة سنوات الماضية وبمتوسط ٥,٣٢٪ زيادة سنوية في عدد السكان. أما قطاع الصناعة فإن له دوراً هاماً ومن المتوقع أن

جدول رقم (٢): مجموع الطلب المتوقع للمياه في كافة القطاعات للأعوام ١٩٩٩-٢٠١٠م

	الطلب											
السنة	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
المجموع	٢٩٦٥	٣٢٠٣	٣٤٠٧	٣٦١١	٣٨١٤	٤٠١٨	٤٢٢٢	٤٤٢٥	٤٦٢٩	٤٨٣٢	٥٠٣٦	٥٢٤٠

يتضاعف الطلب في هذا القطاع نتيجة للزيادة في بناء المشاريع العملاقة من مصافي ومنشآت تكرير وتعدين وصناعات غذائية وتحويلية تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه[٢٢].

ويوضح جدول رقم (٢) كميات ومجموع الطلب الكلي المتوقع للمياه في كافة القطاعات للأعوام ١٩٩٩ــ٢٠١٠م. ويوضح شكل(١٠) كميات الاستهلاك (الطلب) المتوقعة خلال العشرة سنوات القادمة في كل قطاع.

ثالثا: ميزان العرض والطلب المستقبلي

بمقارنة الزيادة المتوقعة في العرض (الموارد المائية المتاحة) والطلب (الاستهلاك) خلال العشرة سنوات القادمة، نجد أن الإثنين يتجهان نحوالزيادة المتسارعة والكبيرة في نفس الوقت (شكل رقم ١١).

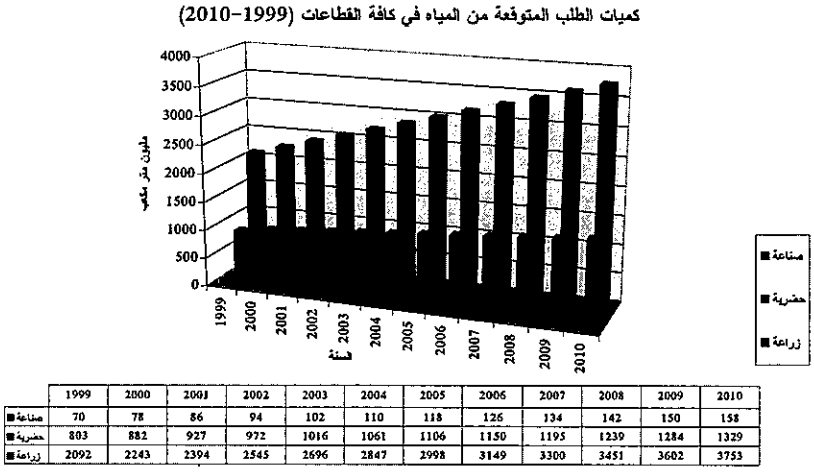

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
صناعة	70	78	86	94	102	110	118	126	134	142	150	158
حضرية	803	882	927	972	1016	1061	1106	1150	1195	1239	1284	1329
زراعة	2092	2243	2394	2545	2696	2847	2998	3149	3300	3451	3602	3753

شكل رقم (١٠): كميات الاستهلاك المتوقع زيادة الطلب عليها من القطاعات المختلفة للسنوات العشر القادمة

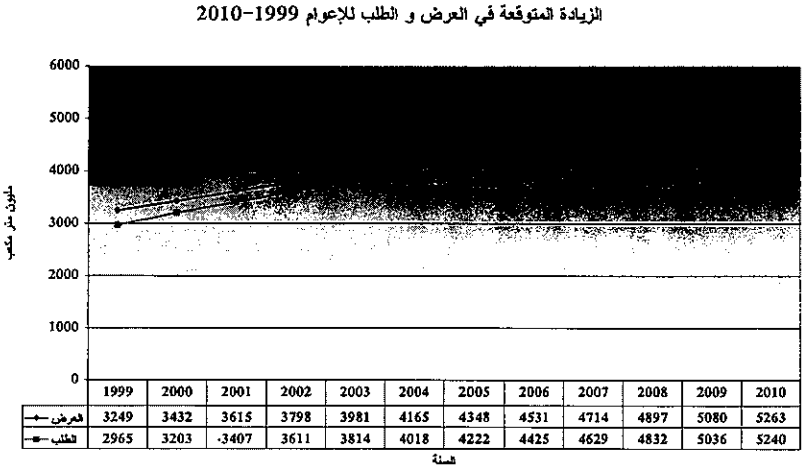

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
العرض	3249	3432	3615	3798	3981	4165	4348	4531	4714	4897	5080	5263
الطلب	2965	3203	3407	3611	3814	4018	4222	4425	4629	4832	5036	5240

شكل رقم (١١): الزيادة المتوقعة في العرض والطلب خلال العشرة أعوام القادمة

وأن معدل الزيادة في العرض يوازي تقريبا معدل الزيادة في الطلب مع ارتفاع العرض بكميات بسيطة على الطلب. حيث تزيد مصادر المياه المتاحة من ٣٢٤٩ مليون متر مكعب في العام ١٩٩٩م إلى ٥٢٦٣ مليون متر مكعب في العام ٢٠١٠م. وتقابل هذه الزيادة في العرض زيادة متوازية في الطلب ليزيد من ٢٩٦٥ مليون متر مكعب في عام ١٩٩٩ إلى ٥٢٤٠ مليون متر مكعب في عام ٢٠١٠م.

ويلاحظ أن العرض خلال السنوات جميعا كان أعلى من الطلب ومغطيا له بكميات تتراوح ما بين ٢٣ ـ ٢٥٠ مليون متر مكعب ولكن مع تناقص الفرق بينهما تدريجياً.

ومن الأهمية الإشارة إلى أن كميات المياه التي وفرت لتغطية الطلب كانت عبارة عن مياه مستنزفة من الخزانات الجوفية وتفوق حدود التغذية الطبيعية لهذه الخزانات بحوالي ستة مرات.

ويقدر العجز الحالي بحوالي ١٥٥٥ مليون متر مكعب في عام ١٩٩٩م تمت تغطيته من المياه الجوفية. وهذا العجز يساوي ضعف مجموع الموارد التقليدية وغير التقليدية من المياه.

وبالرغم من التوسع في توفير مياه التحلية ومياه الصرف الصحي المعالجة والمياه السطحية من خلال السدود إلا أن هذا العجز سوف يستمر بنفس المعدل. حيث من المقدر أن يصل العجز في عام ٢٠١٠ إلى حوالي ٢٥٦٤ مليون متر مكعب سنويا شكل رقم (١٢). وتستمر قيمة هذا العجز بحوالي ضعف مجموع الموارد التقليدية والغير تقليدية من المياه المتاحة، شكل رقم (١٣).

وفي ضوء البيانات السابقة نجد أن قطاع الزراعة هوالقطاع الرئيسى والمستهلك الأكبر للمياه الجوفية علماً بأن نسبة الزيادة في الرقعة الزراعية قد خفضت من ٨٪ مما هي عليه الآن إلى ٤٪. وبالرغم من ذلك بقي قطاع الزراعة المسبب للعجز في موارد المياه بشكل شبه كامل. وعند تحديد كميات المياه المطلوبة مستقبلاً تم وضع إفتراضين أساسيين: أولهما ان الزيادة في الرقعة الزراعية ستقل إلى ٤٪ وأنه ستتوفر مياه جوفية جديدة من خلال الاكتشافات المستمرة وخاصة للخزانات الجوفية العميقة.

وفي حالة عدم تحقق أحد هذين الافتراضين وزادت الرقعة الزراعية بنفس المعدل الحالي (٨٪) أولم يتم توفير مصادر جديدة فإن الموارد الحالية أوالمتوقع زيادتها من خلال المصادر المختلفة لن تفي بالزيادة المتوقعة في الطلب خلال العشر سنوات القادمة وبالتالي سيكون هناك نقصاً ملموساً قبل فترة العشرة أعوام.

مقدار العجز الحالي و المستقبلي المتوقع في العرض مقابل الطلب للأعوام (1999-2010)

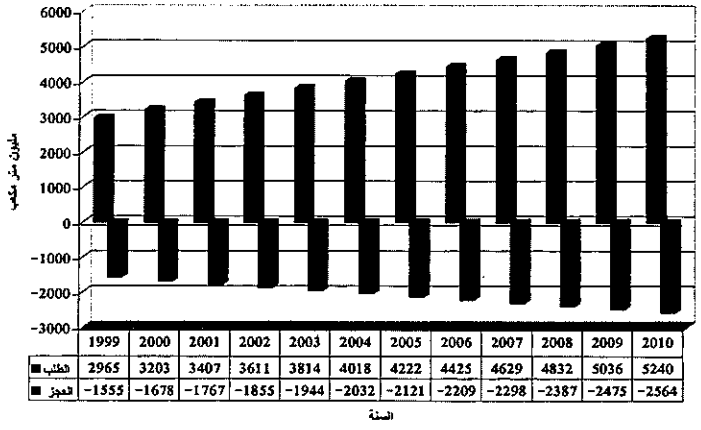

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الطلب	2965	3203	3407	3611	3814	4018	4222	4425	4629	4832	5036	5240
العجز	-1555	-1678	-1767	-1855	-1944	-2032	-2121	-2209	-2298	-2387	-2475	-2564

شكل رقم (١٢): مقدار العجز الحالي والمستقبلي في العرض مقابل الطلب للأعوام ١٩٩٩ ـ ٢٠١٠م

كمية العجز في العرض ونسبته للأعوام (1999-2010)

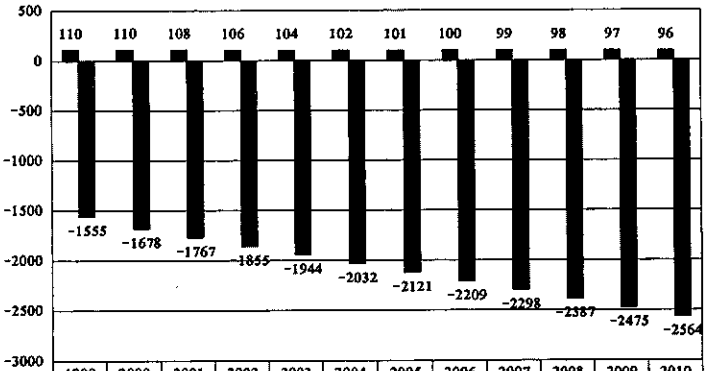

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
نسبة العجز إلى الموارد المائية (%)	110	110	108	106	104	102	101	100	99	98	97	96
العجز (مليون متر مكعب)	-1555	-1678	-1767	-1855	-1944	-2032	-2121	-2209	-2298	-2387	-2475	-2564

شكل رقم (١٣): كمية ونسبة العجز الحالي والمستقبلي للأعوام ١٩٩٩ - ٢٠١٠م

ويمكن القول أن التوقعات المستقبلية لقطاع المياه بناءاً علي ما تم ذكره هي توقعات سلبية وتدل على ازدياد حدة أزمة المياه وتعاظمها. ويمكن تلخيص الوضع المستقبلي على النحو التالي:

- الاستمرار في استغلال الخزانات الجوفية والضخ الجائر من المياه المتجددة وغير المتجددة سيؤدي ذلك إلى تدهور هذا المورد وبالتالي تدهور القطاع الزراعي الذي يعتمد اعتماداً مباشراً عليه.
- التدهور المستمر في نوعية المياه الجوفية وزيادة ملوحتها بشكل يؤثر على مدى صلاحية هذه المياه للاستعمالات المختلفة وحتى الشرب منها.
- نقص كمية المياه العذبة المتوفرة وبالتالي ارتفاع العجز الحالي مما سيؤدي إلى حدوث مشكلة نقص في المياه.
- تزايد التنافس على المصادر المتاحة من قبل الجهات المختلفة المستهلكة للمياه واحتمال تغير الأولويات الموجهة إليها الموارد المائية.
- زيادة الاعتماد على المصادر المكلفة الغير تقليدية لموارد المياه.
- وبالمحصلة سوف يكون هناك تأثير سلبي نتيجة لهذا الاستنزاف على البيئة والحياة الفطرية.

العوائق الأساسية التي تواجه تطوير إدارة قطاع المياه

إن أهم التحديات والعوائق التي تواجه تطوير إدارة قطاع المياه تتمثل في الآتي:

- الحاجة الماسة للحفاظ على البيئة والنظام الحيوي ولكن بنفس الوقت محاولة تغطية الطلب المتزايد لتغطية النموالاقتصادي والاجتماعي ومما يزيد الوضع تعقيداً ندرة المياه الجوفية وقدرتها الضعيفة جداً على التجدد.
- كيفية الحفاظ على الموارد المائية والجوفية منها خاصة ولكن بنفس الوقت المحافظة على النموالاقتصادي والاجتماعي وخاصة في ما يخص الزراعة والتي يتزايد الاستثمار والتوسع فيها بشكل مطرد وسريع وبدعم وتشجيع من الحكومة ومن التقاليد والأعراف التى تمجد الملكية الزراعية كوجاهة اجتماعية والاستثمار الرأسمالي الهائل المستثمر في الزراعة، وعدم وجود أي إدارة متكاملة لموارد المياه أو مؤشرات أو توجه نحو وقف استنزاف الموارد المائية والضخ الجائر للمياه.
- ضرورة وجود استراتيجية شاملة ومتكاملة لإدارة قطاع المياه يشارك بها الجميع في حين

أن الواقع يدل على أن الإدارة تتم بشكل غير متناسق ويدار من عدة جهات وسياسات وأهداف مختلفة وكل جهة تحاول قدر الإمكان تسخير الموارد المتوفرة لصالحها.

- عدم وجود خبراء حقيقيين في مجال الإدارة المتكاملة لموارد المياه، أووجودهم ولكن عملهم بشكل منفصل وغير منسق. وسوء الفهم الحاصل من الاعتقاد بوجود عدد كبير من الخبراء الذين يعملون في مجال تطوير الموارد (العرض) في حين أن المطلوب هوالنوع الأول من الخبراء.
- المفاهيم والاعتقادات الحالية وعدم الإحساس الحقيقي بقيمة المياه هي التي تشكل عائقاً كبيراً وسبباً كبيراً في هدر المياه وضياعها. فالمياه لها دور أكبر من الدور التقليدي. حيث أنها ضرورية أيضاً في صحة الإنسان ورفاهيته وبيئته. وأي إخلال بهذا الفهم، يؤدي إلى استحواذ المياه في جهة على حساب الجهات الأخرى. هذا بالإضافة إلى الدور السلبي للقطاعات الغير حكومية والمنظمات الشعبية والأفراد وعدم مشاركتهم وتحملهم لمسؤولياتهم وإحساسهم بأهمية دورهم في عملية إدارة المياه والحفاظ على البيئة.
- إن أي استراتيجية تحتاج إلى قاعدة عريضة من المعلومات والمدخلات حتى يمكن نجاحها. ولكن عدم وجود المعلومات وقواعد المعلومات الأساسية أوتبعثرها وأحياناً عدم الرغبة في إعطائها يشكل عاملاً أساسياً في عدم وضوح الرؤية وتعقيد المشكلة.
- التحدي الموجود في عدم وجود تشريعات مطورة أومحدثة تستطيع التعامل مع هذه التحديات. وحتى إن وجدت فإنها غير قابلة للتطبيق بشكل عملي.
- المعضلة الحقيقية في ما يسمى "الأمن الغذائي" مقابل "الأمن المائي" وتحديد الأولويات في أيهما أهم يبقى موضوعاً معلقاً حتى الآن وبالتالي عدم القدرة على اتخاذ مسار استراتيجي واضح.

وإذا استمرت إدارة الطلب ونمط الاستهلاك بالشكل الحالي فإنه من المتوقع أن يزيد العجز بين العرض والطلب خلال الأعوام القادمة إلى درجة تصبح بعده الدولة غير قادرة على تغطيته وبالتالي تصبح هناك أزمة مياه جدية تؤدي إلى نقص المياه وانخفاض النموالاقتصادي[١٣]. والاعتقاد والتوقع بأن تحل مياه التحلية محل المياه الجوفية في المستقبل هو اعتقاد خاطئ. حيث أن مياه التحلية قادرة فقط على تغطية جزء من حجم الطلب الحالي، هذا بالإضافة إلى أن البترول (الطاقة) كمدخل أساسي في عملية التحلية هومصدر غير متجدد بنفسه وبالتالي استدامته غير حاصلة.

وبالمحصلة فإن الموارد الحالية للمياه ستكون غير كافية وليست لها القدرة على الاستدامة إذا استمرت الأوضاع الحالية على ما هي عليه وأزمة المياه ستصبح أزمة مزمنة ومستحكمة بحيث يؤدي النقص في موارد المياه إلى تدهور النمو الاقتصادي والذي بدوره سيؤدي إلى انخفاض الاستثمارات والعائدات الاقتصادية والسيولة المالية المطلوبة لتطوير مصادر مياه جديدة وبالتالي يتضاعف حجم المشكلة بشكل لولبي إلى أن تصبح هناك مشكلة حقيقية ستكون آثارها عميقة ومعقدة.

من النقص المائي إلى الأمن المائي

أولا: الإدارة المتكاملة لقطاع المياه

يمكن تفادي النقص المائي من خلال استراتيجية ما يعرف "استثمار المياه في تطوير التنمية المستدامة" حتى يمكن في المستقبل "استثمار النمولتنمية المستدامة للمياه"[١٣]. أي استغلال المياه حالياً في تطوير بنية تحتية اقتصادية قوية تؤدي إلى نمو اقتصادي ومعدلات نمو إيجابية توفر العائدات والسيولة الكافية لتطوير التنمية

المستدامة في قطاع المياه. وأفضل طريقة للتحول هو عن طريق الإدارة المتكاملة والتنمية المستدامة لقطاع المياه[٢٣] شكل رقم (١٤).

وقبل البدء في تطبيق الإدارة المتكاملة والشاملة لقطاع المياه فيجب أولا تحديد الأهداف الرئيسية للاستراتيجية المائية لدولة الإمارات العربية المتحدة [٢٤] والتي تتلخص كالآتي:

١) دعم التنمية المستدامة بمفهومها الشامل، اقتصادياً واجتماعيًا جنباً إلى جنب مع التنمية المستدامة للموارد المائية.
٢) التوجه نحو الإدارة التكاملية لقطاع المياه والتي تشتمل على الاستعمال المتكامل لمصادر المياه والقطاعات الاستهلاكية المختلفة بشكل متزامن (conjunctive use) ضمن مفهوم التنمية المستدامة.
٣) ضمان التوزيع العادل والمتكافئ والأمثل لمصادر المياه بين القطاعات التنموية المختلفة.
٤) الحفاظ على صحة الإنسان ووجوده من خلال توفير المياه الصحية والصالحة.
٥) حماية البيئة وضمان استدامتها وعافيتها وخاصة فيما يتعلق بالمياه الجوفية.

وبعد أن تم تحديد الأهداف فإنه يجب تطبيق خطة شاملة ومرنة لهذه الأهداف تكون ترجمة عملية للأهداف الموضوعة عن طريق برنامج عمل يشتمل على وضع خطط طويلة ومتوسطة وقصيرة المدي يمكن من خلالها الموازنة بين العرض والطلب وبطريقة تدريجية سليمة تضمن الاستدامة ومشاركة الجميع شكل رقم (١٥).

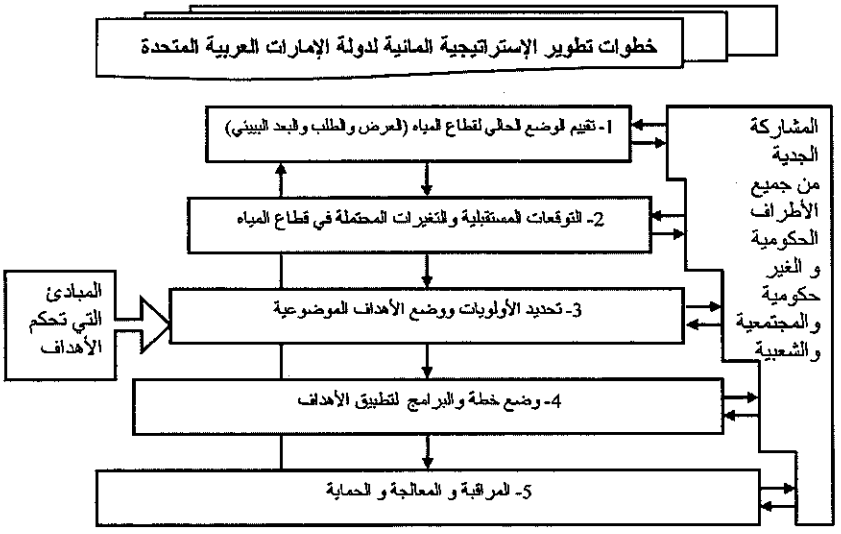

شكل رقم (١٤): الإدارة المتكاملة و التنمية المستدامة لقطاع المياه

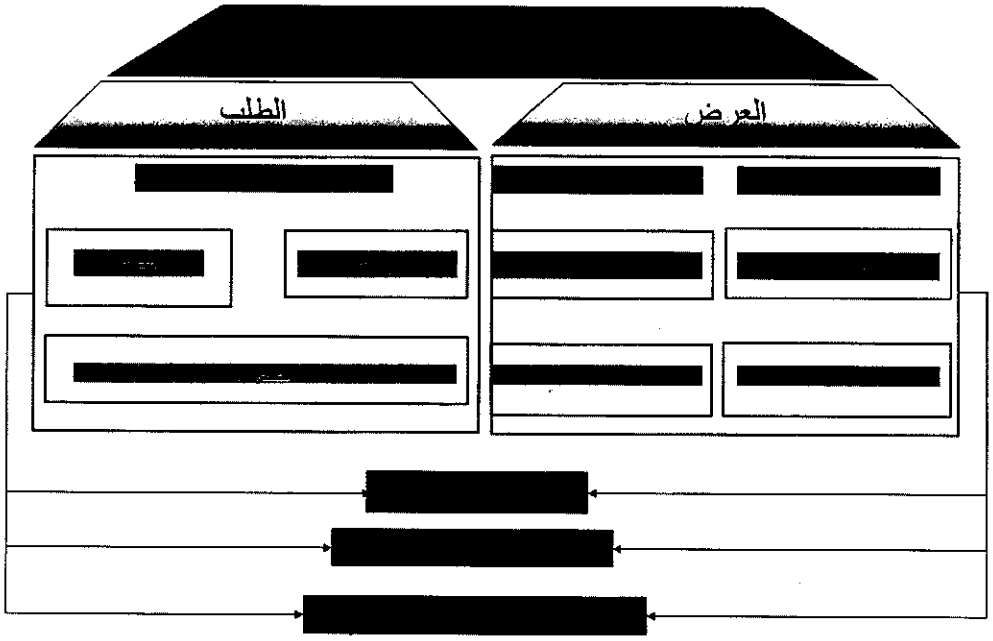

شكل رقم (١٥): مراحل تطبيق الخطة المائية غلى ثلاث مراحل (مسارات)

ثانياً: خطوات تطبيق الخطة الاستراتيجية

تنقسم خطوات تطبيق الاستراتيجية المائية إلى ثلاث مسارات أساسية تتفاوت ما بين ١ــ١٠ سنوات ويتم من خلالها التطبيق التدريجي للخطة بطريق تكاملية وشاملة (جدول رقم ٣).

جدول رقم (٣): الخطوات التفصيلية لتنفيذ الإستراتيجية المائية من خلال الإدارة المتكاملة ما بين العرض و الطلب

			المسار السريع (١-٣ سنوات)	المسار المتوسط (١-٦ سنوات)	المسار الطويل (١-١٠ سنوات)
العرض	مصادر تقليدية	مياه جوفية	- تقييم الخزانات العميقة (المياه المسوس) - وضع شبكة مراقبة (كمية و نوعية) - تطوير المؤشرات لقياس المؤثرات المختلفة - إلغاء دعم حفر الآبار و تعميقها - وضع عدادات و أجهزة قياس - تحديد كميات الإستخراج	- دراسة الأحواض الجوفية هيدروجيولوجيا - التغذية الإصطناعية و الحقن الجوفي - عمل النماذج الرياضية المائية - إعادة النظر في الحقوق المائية - تشريع ووضع محميات مائية - و ضع كلفة تدريجية على إستخراج المياه - و ضع القوانين التي تحدد المقاييس المختلفة الكمية منها و النوعية.	- عمل دراسات هيدروجيولوجية شاملة - التوسع في التغذية الإصطناعية - تدعيم التطبيق عن طريق الضبط القضائي - تقنين ضخ المياه للزراعة الغير محمية - وضع غرامات صارمة للمخالفين - توحيد أساليب و طرق و جمع المعلومات و بناء بنك معلومات متكامل للأحواض المائية. - تقييم الآثار البيئية
		مياه سطحية	- الإستمرار في بناء السدود - الحصاد المائي - وضع شبكة مراقبة (كمية و نوعية) - صيانة السدود و الأفلاج	- إستعمال المياه في التغذية الإصطناعية - عمل النماذج الرياضية المائية - التوسع في إستعمال المياه للزراعة - تطوير شبكات تصريف الأمطار - تشريع قوانين تحمي المياه من التلوث	- عمل دراسات هيدرولوجية شاملة - توحيد أساليب و طرق و جمع المعلومات و بناء بنك معلومات متكامل للأحواض المائية - تقييم الآثار البيئية
	مصادر غير تقليدية	مياه تحلية	- بناء محطات جديدة - رفع قدرة المحطات الحالية - تحلية المياه المسوس	- - بناء محطات جديدة - تطوير تكنولوجيا تحلية ذات كفاءة أعلى - عمل المشارايع المتكاملة للمياه و الكهرباء - وضع القونين التي تحدد المقاييس المختلفة الكمية منها و النوعية. - خصخصة تشغيل وصيانة و توزيع المياه	- عمل مراكز أبحاث لتطوير طرق التحلية - ربط المحطات المختلفة معا و التنسيق بينها
		مياه معالجة	- توسعة المحطات الحالية و رفع كفاءتها - ربط المناطق الحضرية و الصناعية بالشبكة - صيانة الشبكة و تطويرها	- بناء محطات معالجة جديدة - و ضع القوانين التي تحدد المقاييس المختلفة الكمية منها و النوعية.	- ربط المحطات المختلفة معا و التنسيق بينها - تحسين طرق المعالجة و تطوير تكنولوجيا ذات كفاءة أعلى
الطلب	الزراعة		- خفض المساحة الزراعية تدريجيا - زراعة المحاصيل ذات الإستهلاك الأقل - إستعمال طرق ري حديثة - و ضع محفزات لمن يطبق طرق ري حديثة - إستعمال المياه المعالجة في الري - التوسع في إستعمال المياه المالحة	- إعادة تحديد الأولويات - إعادة النظر في الدعم الزراعي - إعادة النظر في السياسة التسعيرية - التحول نحو الزراعة المحمية - تسخير التكنولوجيا الحديثة في الري - عمل البحوث الزراعية و تطويرها - تحسين التعاون و التنسيق	- تطوير سياسة تسويقية جديدة - إلغاء النمط الموحد للزراعة - تدريب المزارعين - زيادة الوعي العام - تشجيع المزارعين على التحول نحو القطاعات الأخرى
	الصناعة		- وضع نظام تعرفة تدريجي - إعادة النظر إلى المياه بإعتبارها سلعة أقتصادية - إستعمال أجهزة ترشيد الإستهلاك	- إستعمال المياه العادمة - وضع القوانين التي تحدد المقاييس المختلفة الكمية منها و النوعية. - وضع غرامات صارمة للمخالفين	- تقييم الآثار البيئية - تشجيع الصناعات ذات الإستهلاك الأقل
	الحضرية		- رفع كفاءة شبكات التوصيل - إستعمال أجهزة ترشيد الإستهلاك - تركيب أجهزة و عدادات	- إعادة النظر في السياسة التسعيرية - زيادة الوعي العام	- إعادة النظر بالتركيبة السكانية والزيادة السكانية - إستعمال المياه الرمادية في الحدائق - إستيراد المياه (عبر أنابيب و ناقلات)

ثالثاً: المبادئ المبنية عليها الأهداف

أ ـ المبادئ الأساسية العامة

١. المحافظة على التنمية المستدامة للموارد المائية بشكل موازي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد البيئية والحيوية.
٢. ضمان مشاركة ومساهمة الجميع وتحملهم لمسؤولياتهم على جميع المستويات وخلال كل المراحل من المراقبة والتقييم والتخطيط وتحديد الاستراتيجيات والتطبيق والإدارة.
٣. الأخذ بعين الاعتبار القيمة الحقيقية للمياه من ناحية الأهمية والندرة والكلفة البيئية المترتبة عليها.
٤. النظر مستقبلاً إلى أي عمل وتأثيره على البيئة والنظام الحيوي ومحاولة التقليل من آثاره قدر الإمكان.
٥. تبني مبدأ الوقاية بدلا من العلاج والإصلاح.
٦. رفع مستوى الوعي العام بأهمية المياه بين جميع المستخدمين للمياه ومتخذي القرار.
٧. توجيه هذه الاستراتيجية نحوتحقيق الأهداف الموضوعة لهذه الاستراتيجية وضمان توافقها إلى أقصى قدر ممكن مع الأهداف الموضوعة للاستراتيجيات الأخرى الموضوعة للقطاعات الأخرى.
٨. مرونة الاستراتيجية الموضوعة بحيث تكون قادرة على احتواء أواستيعاب المتغيرات الحالية والمستقبلية.
٩. الأخذ بعين الاعتبار نوعية المياه وليس فقط الكمية أثناء تقييم المصادر المائية.
١٠. توجيه الدعم في قطاعات المياه المختلفة وخاصة قطاع الزراعة بشكل محفزات لتوفير المياه.
١١. تكاملية عملية التخطيط والإدارة من خلال الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الخاصة بالطلب بالأبعاد الخاصة بالعرض.
١٢. استعمال الأساليب الحديثة والعلمية في التحليل والتقييم مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات المختلفة.

ب ـ المبادئ والمفاهيم الأساسية الخاصة المبنية عليها الأهداف والمرتبطة بمصادر المياه الجوفية

١. الفهم العلمي للدورة الهيدرولوجية ولديناميكية الخزانات الجوفية وحركة المياه وتغذيتها ودور الإنسان وتدخله بهذه العملية.
٢. تحديد مفاهيم واضحة للمصطلحات التالية: "المياه المتوفرة من المياه المتجددة والغير متجددة"، "كمية الاستخراج الآمن من المياه الجوفية"، "الاستغلال والضخ الجائر للمياه"، و"نضوب الخزانات الجوفية."
٣. التوضيح من خلال الاستراتيجية الرابط ومفهوم العلاقة بين مصادر المياه الجوفية والبيئة وأبعاد استغلال هذا المصدر الحيوي على التنوع الحيوي.
٤. يجب الأخذ بعين الاعتبار دائما عند استغلال المياه الجوفية، ندرة هذا المصدر وضعف مصادر التغذية الطبيعية له.
٥. نظراً لكون مصادر المياه الجوفية في دولة الإمارات العربية المتحدة قد أظهرت مؤشرات فعلية على الاستنزاف فبالتالي لم يعد مبدأ الوقاية هوالعامل الرئيسي بل مبدأ العلاج والإصلاح وإعادة تأهيل الخزانات الجوفية هوالمبدأ الذي يجب أن يركز عليه خلال إعداد الاستراتيجية.

جـ ـ المبادئ والمفاهيم الأساسية الخاصة المبنية عليها الأهداف والمرتبطة بمياه التحلية

١. ارتفاع كلفة التحلية تبقى العامل الرئيسي والمحدد للتوسع في استخدامها.
٢. نوعياً، تبقى البديل الوحيد كمياه صالحة للشرب عند عدم توفر مصادر طبيعية أخرى.
٣. مصادر الطاقة التقليدية المستعملة حالياً في التحلية تشكل جزءاً كبيراً من الكلفة وتشكل جزءًا من المخاوف من عدم توفرها مستقبلاً.

٤. المياه الشديدة الملوحة الخارجة من محطات التحلية تعتبر مشكلة بيئية للبيئة البحرية .

د ـ المبادئ والمفاهيم الأساسية الخاصة المبنية عليها الاستراتيجية والمرتبطة بالمياه العادمة المعالجة:

١. هي مصدر متجدد غير تقليدي ويتنامى في الزيادة ومعالجته يصبح مصدراً جيداً للتعويض والتخفيف عن المصادر التقليدية المستنزفة وإمكانية استعمالها في التغذية الاصطناعية للمياه الجوفية.

٢. تعالج هذه المياه في الدرجة الأولى نظراً للحاجة الماسة إليها وليس فقط للاعتبارات البيئية حيث بمجرد أن تعالج، تصبح جزءا من الدورة الهيدرولوجية.

٣. يجب استغلال كل نقطة ممكنة من هذه المياه في الزراعة المقيدة والحدائق والمساحات التجميلية.

الخاتمـــة

لم تعد مشكلة المياه مشكلة وطنية أو إقليمية بل أصبحت مشكلة عالمية يحاول الخبراء والمختصون معالجتها من أكثر من جهة. ففي الدول ذات الموارد الوفيرة أصبح شغلهم الشاغل كيفية المحافظة على نوعية المياه نظراً للصناعة الثقيلة التي تصدر مياه ملوثة أثرت على البيئة والأنهار في الستينات والسبعينات ولكن أمكن السيطرة عليها في النهاية بعد إصدار سلسلة من القوانين البيئية التي تحكم الاستعمالات المختلفة ضمن مفهوم التنمية الشاملة الرفيقة بالبيئة. وأصبح التطور الحضاري مرتبطا بشكل مباشر بحجم المحافظة على البيئة والتي تشكل المياه الجزء الأهم.

أما في الدول النامية فإن مفهوم التنمية الشامل مازال غير مطبق بشكل صحيح وإن كانت هناك محاولات مختلفة إلا أنها محاولات غير مخطط لها ومن دون أي مشاركة شعبية مما يؤدي إلى عدم فاعليتها. ولهذا فإن عملية البناء الاقتصادية والاجتماعية التي حصلت في خلال الثلاثين عام الماضية كانت مركزة بشكل كبير على تطوير العرض دون مواكبة ذلك في الطلب. ولم يكن هناك أي إدارة حقيقية تذكر لإدارة قطاع المياه بقدر ما كانت عملية لتغطية الطلب المتنامي حتى ولوكانت على حساب الموارد المائية الغير متجددة.

إن مفهوم التنمية المستدامة لم يكن في أول أولويات دول الخليج العربي في السابق حيث أن الثروة النفطية أدت إلى طفرات هائلة في عدد السكان والاقتصاد وأنماط السلوك الاجتماعي حدت بهذه الدول إلى محاولة اللحاق بركب التقدم والتطور الحاصل في العالم وتحسين ظروف سكانها. أما الآن فإنه يمكن القول أن جميع دول الخليج العربي قد وصلت إلى مرحلة ما يعرف بالنضوج الاقتصادي والاجتماعي وأصبحت المرحلة القادمة مرحلة التقييم النوعي لما تم عمله في السابق وكيفية تطويره بطرق أفضل مع الأخذ بعين الاعتبار المفاهيم العلمية الحديثة والتي يدخل في طياتها ضمنياً مفهوم التنمية المستدامة.

ودول الخليج العربي تعي أن أي تنمية مستقبلية لا تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد البيئية فستكون تنمية ناقصة ولن تكتب لها النجاح بسبب النقص الحاد أوالتدمير البيئي الذي قد يحصل لموارد المياه وبالتالي توقف عجلة التنمية وبالتالي حصول تراجع اقتصادي وركود قد تكون آثاره قاسية وصعبة على سكان المنطقة.

ولهذا فإن هذه الدول تحاول الآن جاهدة لوضع خطط واستراتيجيات لإصلاح الوضع الحالي ومحاولة وضع تصورات لخطط تنموية تكون فيها المحافظة على الموارد البيئية عنصراً أساسياً.

وليكتب النجاح لهذه الخطط فيجب أن تزرع مفهوم التنمية المستدامة لدى الإنسان أولاً لضمان استجابته وتعاونه ومشاركته. حيث ثبت في كثير من التجارب أن أي خطط لا تأخذ العامل الإنساني والاجتماعي تبوء بالفشل.

إن المشكلة المائية في دول الخليج العربي وفي دولة الإمارات العربية على وجه الخصوص هي مشكلة تتعاظم يوما بعد يوم وإذا لم تتضافر الجهود لحل هذه المشكلة فستتحول إلى مشكلة مزمنة كبيرة ستؤثر بدورها على كافة قطاعات التنمية وبالتالي حدوث مشاكل أخرى اقتصادية واجتماعية وسياسية لا يمكن التكهن والتنبؤ بآفاقها.

ونظراً للاستنزاف والهدر الكبير في موارد المياه فإن أي إدارة مستقبلية لقطاع المياه يجب أن تركز بالدرجة الأولى على إدارة الطلب بحيث يتمكن القائمون على إدارة قطاع المياه بالسيطرة أولاً على نسب الاستهلاك وخفضها تدريجياً بحيث تكون متماشية مع المعايير البيئية وطبيعة المنطقة الجافة. ولضمان عمل ذلك فيجب أولاً إعادة النظرفي ترتيب أولويات القطاعات الاستهلاكية حيث أن الأولويات الحالية والتي تشكل الزراعة فيها بنداً أساسياً تشكل عائقاً حقيقياً أمام أي إدارة مستديمة لقطاع المياه.

ولضمان الأمن الغذائي فيمكن الاستثمار بالقطاعات الزراعية بالدول العربية والإسلامية ذات الوفرة المائية مثل مصر والسودان والباكستان والحصول على منتجات زراعية ذات جودة عالية وبكلفة أقل بكثير وبنفس الوقت تسهم في دعم وتحسين العلاقات المشتركة مع هذه الدول.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار موقع دولة الإمارات العربية المتحدة والاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والسمعة الطيبة التي تتمتع بها الدولة عالمياً فإنه من السهل التحول نحو القطاعات الأخرى كالصناعة والسياحة وإعادة التصدير وغيره من القطاعات التى كان مردودها الاقتصادي أعلى بكثير من المردود الاقتصادي للزراعة وبنفس الوقت يعتبر استهلاكها للمياه أقل بكثير من قطاع الزراعة.

إن هذه الدراسة تلقي الضوء على الوضع المائي في منطقة الخليج العربي بشكل عام وتتناول بشكل مستفيض الوضع المائي في دولة الإمارات العربية المتحدة وتحدد الكثير من الأشياء التي يمكن عملها لإدارة هذا القطاع بطريقة صحيحة ومستديمة.

المراجع

١. وزارة التخطيط: تقرير حول إعداد خطة استراتيجية لإستكشاف واستثمار المياه الجوفية العميقة. ملفات وزارة التخطيط المنشورة، دولة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠١م.

٢. Waleed Al-Zubairi: Towards the establishment of a total water cycle management and re-use program in the GCC countries. Arabian Gulf University- Bahrain, 1995.

٣. مجلس التعاون الخليجي: إنتاج واستهلاك المياه في دول مجلس التعاون للفترة (١٩٩٤ـ١٩٩٩). مركز المعلومات، إدارة الإحصاء، ١٩٩٩.

٤. وزارة الزراعة والثروة السمكية: النشرات الإحصائية للأعوام ١٩٨١ـ٢٠٠١. مكتبة زايد ـ العين، دولة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠١م.

٥. دائرة الزراعة والثروة الحيوانية: النشرات الإحصائية للأعوام ١٩٩٥ـ٢٠٠١. مكتبة زايد ـ العين، دولة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠١م.

٦. B. Boer: An introduction to the climate of United Arab Emirates. Journal of Arid Enviroments, 35: 3 - 16, 1997.

٧. Moza Al-Shamsi: Drainage basins and flash flood hazards in Al-Ain Area, UAE. M. Sc. thesis. Zayed Library, 1993.

٨. جمال المجايدة: حوض مائي كبير في صحراء أبو ظبي، مجلة البيئة والتنمية، العددان ٢٨ و ٢٩ يوليو ـ أغسطس ٢٠٠٠.

٩. United Arab Emirates National Atlas. UAE University. Zayed Library, UAE, 1993.

١٠. وزارة التخطيط: المتغيرات الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة. ملفات وزارة التخطيط المنشورة، دولة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٢م.

١١. علي غنيم: جغرافية دولة الإمارات العربية المتحدة. دار الكتاب للنشر ـ العين، دولة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠١م.

١٢. الهيئة الاتحادية للبيئة: الاستراتيجية الوطنية البيئية وخطة العمل البيئي لدولة الإمارات العربية المتحدة. "أولويات العمل البيئي لدولة الإمارات العربية المتحدة". الجزء الأول ـ ديسمبر ١٩٩٨.

١٣. UNU: The future resources in the Arabian Peninsula. United Nation. University press, 1998.

١٤. UNEP: GEO - 2000 Alternative Policy Study: Water Use in West Asia. Technical and Regional report, 2000.

١٥. محمود رشدان: تخطيط السياسة الزراعية في الدولة. الندوة العلمية الأولى حول الزراعة والمياه والأمن الغذائي. كلية الزراعة ـ جامعة الإمارات العربية المتحدة، ١٩٨٥.

١٦. محمد فتحي حمودة: إعادة استخدام مياه الصرف الصحي ودورها في تنمية الموارد المائية بدولة الإمارات العربية المتحدة، قسم الهندسة المدنية ـ كليد الهندس ـ جامعة الإمارات العربية المتحدة، العين، ١٩٩٥م.

١٧. مجلة العاصمة: ٤٣ سداً في الإمارات الشمالية. العدد ستون، مايو ٢٠٠١.

١٨. Ali El-Nashar: The role of desalination in water management in the Gulf Region Abu Dhabi Water and Electricity Authority Research Center, UAE, 2001.

١٩. الهيئة الاتحادية للبيئة: الاستراتيجية الوطنية البيئية وخطة العمل البيئي لدولة الإمارات العربية المتحدة. "الأهداف والسياسات". الجزء الثاني ـ نوفمبر ١٩٩٩.

٢٠. محمد صقر الأصم: مجلة الأمن الغذائي: دور أنظمة الري الحديثة في ترشيد استهلاك المياه بدولة الإمارات.، العدد الأول، يوليو ٢٠٠٢م.

٢١. مجلة البلديات: "مياه الشرب محدودة فإقتصد في إستخدامها". العدد ٢٣٩، السنة العشرون، إبريل ٢٠٠٠.

٢٢. مجلس التعاون الخليجي: الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي ١٩٩٥ـ١٩٩٩. مركز المعلومات، إدارة الإحصاء، ١٩٩٩.

٢٣. طارق الزبط: التنمية المستدامة لموارد المياه في دولة الإمارات العربية المتحدة. كلية العلوم، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٢م.

٢٤. ERWDA: Proposed water resources management strategy for Abu Dhabi Emirate , 2000.

دور المؤسسات الاجتماعية في التواصل الثقافي

The Role of Social Institutions in the Cultural Interaction

علي أحمد الزوار*

Ali Ahmed Al Zawwar*

ملخص

تهدف الدراسة إلى إعطاء تحليل سوسيولوجي لواقع المؤسسات الاجتماعية من حيث الأنماط السائدة ودورها في خدمة المجتمع والأفراد، مع الوقوف على أبرز الصعوبات التي تحد من فاعليتها .

اتبعت الدراسة منهجاً وصفياً تحليلياً معززاً بمجموعة من الخطوات أبرزها جمع البيانات ودراستها، ومن ثم تحليل النمط الثقافي السائد في المنطقة العربية لتكوين مفهوم محدد لرسالة المؤسسات الاجتماعية الثقافية، حيث لم يعد التفاعل والترابط الأيديولوجي بين المؤسسات الاجتماعية وشرائح المجتمع بحاجة للتأكيد على ضرورة التواصل بينهم، بل بحاجة لتأصيل فكر الممارسات الفعلية الداعمة لثقافة المجتمع بكل أطيافه من خلال عمليات التنمية والتخطيط السليم.

ويجب أن لا يغيب عن بالنا أن الإنسان العربي وارث ثقافة عالية، وبالتالي فإنه من السهل تحقيق غايات الإبداع في زماننا المعاصر، وتبدو حاجتنا الماسة لخلق عقلية مستقبلية متطورة من أكثر الضرورات إلحاحاً. ويمكن تحقيق ذلك من خلال عمليات التواصل الذاتي والخارجي وقيام المؤسسات الاجتماعية بدورها محلياً وإقليمياً. ومن أهم الوسائل التي تحقق التواصل:

- تنفيذ الخطط والبرامج الثقافية.
- توفير الموارد البشرية والمالية.
- غرس مفاهيم العمل التطوعي.
- التنسيق والتعاون بين كافة المؤسسات.
- التركيز على موضوع الوحدة والتضامن والدعوة للسلام ونبذ العنف والإرهاب.

توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج وتم اقتراح التركيز على بناء القيم الاجتماعية وإبراز الفن كقيمة متفوقة وبناء الشبكات الثقافية النوعية وذلك لمواجهة التحدي الاجماعي والفكري بأسلوب عصري.

Abstract

This study aims at producing a sociological analysis of the current situation of the social institutions and their prevailing types as well as their role in serving the society and its members. The study will also consider the main difficulties that limit the effectiveness of such institutions, and study will deal with the main difficulties that limit the effectiveness of such institutions.

An analytical descriptive approach supported by a number of procedures shall be followed the most important of which is collecting and analyzing data, and then the prevailing stereotype in the Arab region is analyzed so as to form a specific understainding of the Institutions' social and cultural mission. There is a need for more emphasis on interaction and ideological relationship between the social institutions and the layers of the society. Besides, there is a need to inculcate the prospect of real practices that enhance the culture of the society at through actions of development and well constructed planning.

Arabs have a high standard cultural heritage by which it becomes easy to achieve creativity objectives in the current time. Our need to create a future developing thinking is most necessary now than ever. It is possible to achieve that by self and external interaction operations and through the social institutions observing their role on both local and regional levels.

The most important tools to achieve interaction and communication are: Executing cultural plans and programmes, providing the needed human and financial resources, inculcating concepts of volunteer works, establishing cooperation and coordination between all institutions, emphasizing unity and solidarity, calling for peace and rejecting violence and terrorism.

The study recommends that social values should be emphasized and art should be highly valued. Besides, we should build quality cultural networks to face with modern techniques.

* مدرسة التعليم الثانوية، مملكة البحرين

* Altaleem secondary school, Al Bahrain Kingdom

مقـــدمة

الثقافة الغربية وما أفرزته من تجليات عقلانية وتقنية، في طريقها إلى أن تصبح ثقافةً عالميةً، بغضّ النظر عن مشاعرنا تجاهها، فالتاريخ لا تسيره المشاعر. فثورة المعلومات و الاتصالات سوف تحول العالم إلى قرية كونية صغيرة، ولن تستطيع الثقافات التقليدية العتيدة أن تفعل شيئاً أمام هذه الثقافة المدججة بوسائل رقمية قادرة على اختراق الأصقاع النائية، و ستنهار الحدود وتتلاشى المضادات وتتبعثر أساليب الرقابة والحماية. و مع عدم تواؤم وسائلنا التقليدية وثقافتنا الذاتية الهلامية الشكل مع عملية الوضع الراهن ستكون غير قادرة على منافسة الثقافة التقنية المعاصرة، إذ كيف يمكن لمفاهيم قائمة على سحر البيان أن تنافس مفاهيم قائمة على دقة المعلومة، في عالم تحول إلى شبكة معقدة من التقنية.

من هنا وفي إطار هذا الوضع برزت أهمية البحث في إبراز دور المؤسسات الاجتماعية في خلق و مد جسور التواصل الفكري و الثقافي لأمّتنا كي تواكب روح العصر. إذ لم يعد التفاعل والترابط بين المؤسسات الاجتماعية وشرائح المجتمع بحاجة إلى برهنة و تأكيد، حيث أضحى هذا الأمر من الأساسيات النظرية والواقعية. إن ما يحتاج إليه لفهم هذا التفاعل و تحليله هو مد الخطوات والآفاق إلى رحاب واسعة لأنماط التفاعل المنشود.

لقد أولى أتباع نظريات التوازن في العلوم الاجتماعية اهتماماً كبيراً بدراسة آفاق التفاعل والترابط لعلاقتها بالمتغيرات الواقعية في المجتمع العربي. لقد حفز الوضع الثقافي في منطقتنا العديد من المفكرين الاجتماعيين للاهتمام بالمتغيرات الاجتماعية خاصة فيما يتعلق بدور المؤسسات الاجتماعية في التواصل الثقافي، فهي ذات تأثير فعال و مؤثر، وهي قائمةٌ فاعلة داخل بنية المجتمع العربي. من هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لتكشف عن واقع المؤسسات الاجتماعية وما يعترضها من معوقات ومشكلات، وما تقدمه من مقترحات للتوصُّل إلى نموذج واقعي لتطوير دور المؤسسات. وفي هذا الإطار يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال التالي:

هل استطاعت المؤسسات الاجتماعية، على اختلاف اتجاهاتها، وميولها وما قدمته من خدمات، أن تزرع قيماً معينة تظهر في سلوك المواطن العادي، الذي هو محل كل خطاب تطرحه المؤسسات المنشغلة بقضايا وأطروحات تمس المجتمع، والذي ــ أي المواطن العادي ـ هو محل كل تغيير متوقع؟ و هل نجحت في تحقيق هدف التواصل الثقافي ونشر الوعي محلياً وإقليمياً؟

أهميـة البحث

تتمثل أهمية البحث فيما يلي:

١. تقديم دراسة منهجية حول أهمية المؤسسات الاجتماعية محلياً وإقليمياً والمتعلقة بخدمة المواطن والمجتمع العربي.
٢. .إبراز الدور المنشود من المؤسسات الاجتماعية في خدمة الأفراد والمجتمع على المستويين المحلي والإقليمي.
٣. بيان الآلية الحقيقية التي يمكن من خلالها تحقيق التواصل بين المؤسسات الاجتماعية و فئات المجتمع المختلفة.
٤. المساعدة في رفع مستوى أداء المؤسسات الاجتماعية من خلال تحقيق هدف التواصل الفكري والثقافي في المجتمع العربي.
٥. تقديم بعض المقترحات والتوصيات التي يمكن الاستفادة منها في استكمال دور المؤسسات الاجتماعية لتحقيق هدف التواصل الثقافي.

أهداف البحث

يرمي هذا البحث إلي تحقيق الأهداف التالية:

١. دراسة و تحليل واقع المؤسسات الاجتماعية محلياً وإقليمياً من حيث الأنماط السائدة ومسؤولياتها.
٢. إبراز الدور المنشود من المؤسسات الاجتماعية في خدمة المجتمع والأفراد على المستويين المحلي والإقليمي.
٣. التعرف على الاتجاهات الثقافية السائدة لدى المواطن، وتحديد سبل تطويرها.
٤. الوقوف على الصعوبات التي تحد من فاعلية المؤسسات الاجتماعية في تحقيق أهدافها، ومن ثم تذليل تلك الصعاب.
٥. التوصل لبعض الحلول الداعمة لتطوير أداء المؤسسات.

أسئلة البحث

يتناول الباحث مشكلة البحث من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

١. مامدى مساهمة المؤسسات الاجتماعية في تحقيق التواصل الثقافي، ونشر الوعي الفكري في مختلف المجالات؟
٢. ما الوسائل والأساليب والأنشطة التي يمكن من خلالها تحقيق التواصل الثقافي بين المؤسسات الاجتماعية وفئات المجتمع محلياً وإقليمياً؟
٣. ما أبرز المعوقات التي تحول دون تحقيق أهداف المؤسسات الاجتماعية الثقافية على المستويين المحلي والإقليمي؟

منهجية البحث

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، معززاً بحثه بالخطوات التالية:

١. جمع قدر من البيانات المنظمة عن المراكز والجمعيات والمعاهد والهيئات المهتمة بالشؤون الاجتماعية والعلمية على المستويين المحلي والإقليمي، ودراستها دراسة علمية.
٢. تحليل النمط الثقافي السائد محلياً و إقليمياً.
٣. تكوين مفهوم عن رسالة المؤسسات الاجتماعية الثقافية والفكرية.
٤. صياغة أسئلة تساهم في حل مشكلة البحث.

حدود البحث

اقتصر البحث على عرض و تحليل واقع المؤسسات الاجتماعية في أقطار الوطن العربي، من حيث تنظيمها، أنماطها، مهامها. مع التركيز على استشراف الواقع الثقافي محلياً و إقليمياً.

مصطلحات البحث

التواصل الثقافي:

إن التفسير الأنثروبولوجي لمفهوم الثقافة يعتبر من الأهمية بمكان، ذلك أن هذا التفسير ينظر لمعايير العقل والسلوك، حيث يتحدد من خلاله معنى الحياة. ولو تتبعنا هذا المفهوم الذي أورده علماء الاجتماع لوجدناه لا يخرج في خلاصته عن القول بأن الثقافة عبارة عن مجموعة المعايير المشكلة لنظام العقل والسلوك في مجتمع ما، و التي ستحدد نظرة الفرد والجماعة لنفسها وللآخرين.

وفي تعريف تايلور ـ مؤسس المفهوم في الدراسات الأنثروبولوجية ـ نجد أن الثقافة عبارة عن: ذلك الكل المركب الذي يتضمن المعرفة، الإيمان، الفن، الأخلاق، القانون، الأعراف، وأية قدرات و عادات يكتسبها الإنسان بصفته عضواً في جماعة.

وعملية التواصل بمثابة الوعاء الذي يضم كافة عناصر الثقافة وينتقل من جماعة لأخرى.

المثقف:

ذلك الإنسان القادر على فهم حركة المجتمع من حوله، أو الذي يحاول فهم هذه الحركة، و من ثم اتخاذ موقف فكري أو ذهني منها.

العولمة:

ظاهرة اجتماعية و تاريخية واقتصادية، لها جوانبها الإيجابية والسلبية. وهي تمثل بداية نشوء

ثقافة عالمية، بغض النظر عن جذور تلك الثقافة، لها القدرة على الاختراق والتأثير بفعل مكوناتها الذاتية وجاذبيتها الخاصة.

المستوى المحلي :

الحيز الجغرافي الضيق الذي يضم المواطنين الذين يعيشون سوياً في مجتمع واحد، يجمعهم الانتماء إلى ثقافة واحدة، ويشتركون في علاقات اقتصادية واجتماعية.

المستوى الإقليمي:

حيز جغرافي ممتد يضم العديد من الدول والشعوب تجمعهم قواسم مشتركة كاللغة و الدين والجنس والتاريخ والعادات والتقاليد والثقافة الواحدة.

المؤسسات الاجتماعية:

مؤسسات خدمية نابعة من إحساس ومسؤوليات أبناء المجتمع و تنقسم إلى مؤسسات اجتماعية، مهنية، خيرية، دينية، نسائية، توعوية، تعليمية، تعاونية وعلمية. ومن أبرز هذه المؤسسات:

جمعيات:

تنظيم ورعاية الأسرة.

تنمية الطفولة.

رعاية الطفل والأمومة.

رعاية المتخلفين عقلياً.

رعاية الاحتياجات الخاصة.

الأدباء والمفكرين.

الاجتماعيين الثقافية.

المحامين.

الأطباء.

المعلمين.

المهندسين.

المراكز:

الرعاية الاجتماعية.

الإقليمية للحراك الدولي.

الأندية الثقافية.

محو الأمية.

الشبكة العربية للتعليم والتدريب.

المركز الإقليمي لتطوير المؤسسات التربوية.

المركز العربي لرعاية الطفولة المبكرة.

المركز العربي للقياس والتقويم.

الدراسات السابقة

١. دراسة من إعداد (أحمد مصطفى خاطر، ٢٠٠٠م)، وهي دراسة نظرية عرضت فيها مجموعة من الاتجاهات الإقليمية السائدة في بعض دول الخليج العربية. وأشار فيها إلى مجموعة من المفاهيم ذات العلاقة بالمجتمع مثل النمو والتنمية والقيم.

كما أشار إلى أهمية التحليل العلمي للمجتمع المحلي مع ضرورة إحداث إسهامات واسعة في مجال العلاقات الاجتماعية بين المؤسسات الاجتماعية والمؤسسات الحكومية لتحقيق استراتيجية تنمية المجتمع الخليجي، مع إعطاء المرأة قيمةً ومكانةً ودوراً في عملية التنمية.

٢. دراسة (رشاد أحمد عبد اللطيف، ٢٠٠٢م)، حيث اهتمت بمؤثرات تنمية المجتمع وأهم المشاكل التي تواجه حركة التطور. ويعرض مجموعة من المداخل الحديثة لدراسة المجتمع المحلي منها: الحياة، الموحِّد، الاعتراض، القانون .

ثم يشير إلى سبل المعيشة المستدامة و التخطيط الاستراتيجي، ويؤكد على أهمية اتِّباع أساليب التنمية الاجتماعية من خلال المشاركة الحقيقية.

٣. دراسة (الغالي أحرشاو، ٢٠٠١م). اهتمت هذه الدراسة بوضع محددات لمدخلات الأنشطة الاجتماعية للمؤسسات الاجتماعية، مع التركيز على مقومات وخصائص علوم الإنسان في الوطن العربي. وقد استعرض كافة دلالات علوم

وثقافة الإنسان العربي عبر مختلف العصور التاريخية مستعرضاً أبرز مقوماتها العلمية وخصائصها المعرفية، و تطرق أيضاً إلى أبرز معوقاتها وآفاقها. وأبرز ما يميز هذه الدراسة تطرقها لدراسة وإشكالية المقومات والخصائص العامة لثقافة الإنسان العربي و كيفية النهوض عبر جهات عديدة في المجتمع العربي من بينها الجمعيات الاجتماعية.

٤. دراسة (كريم محمد حمزة، ١٩٩٣م)، وقد استهدفت هذه الدراسة معرفة مدى إتقان أعضاء المؤسسات والمراكز الاجتماعية للمتطلبات الأساسية للعمل الاجتماعي. وقد أسفرت هذه الدراسة عن وجود العديد من النواقص التي وقع فيها منتسبو المؤسسات، وعن انخفاض نسبة الأعضاء الذين وصلوا إلى مستوى الإتقان في العمل. وهذه الدراسة إن لم تكن مرتبطة مباشرة ببرامج المؤسسات إلا أنها تؤكد أهمية ربط برامج الإعداد بالمهارات الأساسية للعمل الاجتماعي التطوعي التي سوف يقوم بها الأعضاء في خلق أجواء التواصل الثقافي.

و توصي الدراسة بما يلي: تطوير الهياكل الإدارية، إيجاد مؤسسات نوعية متخصصة ، توحيد مسميات المؤسسات، و أخيراً تأهيل العاملين في المؤسسات والمراكز الاجتماعية أكاديمياً.

٥. دراسة (فائزة إبراهيم الزياني، ١٩٨٣م)، وقد اهتمت هذه الدراسة بقياس فاعلية الإنجاز للمؤسسات الاجتماعية في مملكة البحرين. ولقد توصلت الدراسة إلى انخفاض المستوى الثقافي لدي معظم المؤسسات الاجتماعية. وركزت الدراسة على دور أجهزة الإعلام في توجيه الشباب، والخدمات التي تقدمها المؤسسات النسائية. وتوصي الدراسة بضرورة تفعيل الجمعيات الأهلية من خلال إبراز العديد من الأنشطة في مجال الرعاية الاجتماعية وصولاً للتنمية الاجتماعية وبضرورة تنمية كيان الأسرة.

٦. دراسة (ناصر ثابت، ١٩٩٨م)، حيث تطرقت للجوانب الاجتماعية التي تشكل تحدياً اجتماعياً للدول العربية ضمن مجموعة التحديات الحضارية و الغزو الثقافي والتي منها: وسائل الاتصال الجمعي، العادات والقيم الاجتماعية والصراع المحتدم حول الأصالة والحداثة و موقف الأمة من هذا الصراع، إلى جانب تأثير العمالة الأجنبية الوافدة والخدم في المنازل والزواج من الأجانب، كلها مؤثرات تشكل خطراً على المجتمع العربي.

٧. وأخيراً دراسة (قوت القلوب محمد فريد، ٢٠٠٠م)، وقد اهتمت الدراسة بطرق تنظيم المجتمع وأساليب الحكم على مدى صلاحية الإنجاز المتقن في المؤسسات الاجتماعية و تطرقت الدراسة كذلك إلى أهمية الخدمة الاجتماعية لبناء مجتمع متكافل تتحقق فيه المصلحة للجميع.

تعقيب على الدراسات السابقة

تشير الدراسات السابقة إلى تزايد الاهتمام بدراسة دور المؤسسات والمراكز الاجتماعية بصورة عامة، مما يدعم أهمية وجود دراسات لتقويم دور المؤسسات وبالتالي يدعم أهمية وجود المؤسسات.

وقد لاحظ الباحث من تلك الدراسات و غيرها مما تم الاطلاع عليه بشكل عابر، أنه لم تُجْرَ دراسات منهجية تعطي أولوية لخلق أجواء التواصل الثقافي.

ومن ناحية أخرى استفاد الباحث من نماذج الدراسات السابقة في عملية التخطيط لمنهجية البحث.

وأعود لموضوع تغييب التواصل الثقافي عن المؤسسات وأقول أنه قد أصبح لقنوات الاتصال والتواصل الثقافي أهمية كبيرة، يجب أن تعيها المؤسسات، وذلك لخصوصية تبادل الخبرات و الحث على المشاركة وتغيير المواقف الاجتماعية السلبية. ويتطلب تعميق التواصل الثقافي اتخاذ الإجراءات التالية:

- مواجهة التحدي الاجتماعي والفكري بأسلوب عصري.
- فتح قنوات الحوار والشفافية.
- الإكثار من عقد الندوات والمنتديات في شتى مرافق البلاد.

أهمية تأسيس المؤسسات والمراكز الاجتماعية:

إن تأسيس المراكز والجمعيات والمعاهد أمر تقتضيه ظروف التنمية الشاملة التي تسعى معظم دول العالم لتحقيقها. ويزداد الأمر إلحاحاً في مجتمعاتنا العربية التي تعاني في الغالب عجزاً في تفعيل المراكز والجمعيات، مما يجعل عملية التواصل العلمي والثقافي عملية صعبة و معقدة تترنح ذات اليمين و ذات الشمال لهزال دورها، بل وأحياناً عجزها عن تحمل المسؤولية أو تحقيق أهدافها.

من هنا نجد أن تأسيس هذه المراكز والجمعيات يعتمد إلى حد كبير على كفاءة القيادة في التخطيط والتنظيم والتوجيه والتنسيق والمتابعة. كما أصبح معلوماً اليوم أن الضرورة تقتضي العمل على تأصيل اتجاهات التطوير وإحداث التفاعل والتواصل.

لذا فإن وجود المؤسسات والمراكز الاجتماعية لم يعد من قبيل الترف الذي تسعى إليه الدول ، بل هو أمرٌ ضروريٌ لمواجهة أمراض الضعف والوهن المستشرية في الجسد العربي لتحقيق الكفاءة والفاعلية المرجوة.

تظهر أهمية وجود هذه المراكز والمؤسسات في تحقيق التطلعات التالية:

إحداث فاعلية في المجتمع تعتمد على أسلوب الإعداد الجيد والتنفيذ الدقيق.

توفير المصادر البشرية الواعية والقادرة على خدمة المجتمع.

تحقيق فاعلية القوى العاملة في الميدان التطوعي إعداداً وتأهيلاً من كافة الجوانب الفنية والسلوكية.

القابلية لتطوير المجتمع، و كسر حدة مقاومة التغيير لمجابهة كافة التحديات.

تطوير أنظمة العمل داخل المؤسسات والمراكز باستخدام الأساليب التقنية المتطورة، ومسايرة أحدث المستجدات، وجعلها أداةً لخدمة أهداف المؤسسات.

الانفتاح على أبواب المعرفة والفكر، مع ممارسة أساليب البحث العلمي[1].

إن تأصيل ممارسة المؤسسات والمراكز في مجتمعنا المحلي يحتاج إلى إجراء العديد من الدراسات الواقعية المستندة إلى قاعدة نظرية معرفية واضحة ومحددة، ولا يقتصر الأمر على ذلك بل إننا بحاجة أكثر إلى تحديد أولويات موضوعات البحوث من حيث أهميتها ومدى حاجة العمل الاجتماعي في منطقتنا لها .

ولا يتحقق ذلك إلا بالاعتماد على قاعدة عملية توجه الممارسة من خلال دراسات تفحص ظروف مجتمعنا، وتستكشف معالم بنائه، ثم إلى نتائج منظمة من منظور مقارن.

إن محتوى طريقة تنظيم المؤسسات والمراكز في الوقت الراهن يتضمن ثلاثة أبعاد رئيسية:

١. تنمية المجتمع.
٢. العمل الاجتماعي.
٣. التخطيط الاجتماعي.

وتأتي أهمية تنمية المجتمع على سلم الأولويات من حيث أنها وسيلة ضرورية في مجتمعاتنا العربية لمحاولة اللحاق بركب الدول المتقدمة.

عوامل زيادة أنشطة المؤسسات

اهتم الأكاديميون من مختلف فروع العلوم الاجتماعية بتطبيق أدواتهم البحثية في دراسة وحدات الأعمال و الإنجازات الكبرى التي تطورت لتصبح من أهم الظواهر الاجتماعية في المجتمع المعاصر. وقد اتسعت هذه الدراسات على مر الزمن لتشمل الهياكل التنظيمية للمؤسسات والمراكز والمستويات الإدارية المختلفة [٢]. مما أوصلهم إلى مجموعة من العوامل التي تساهم في زيادة أنشطة المؤسسات والمراكز، في مجتمعاتنا العربية، وعلى الخصوص في مجتمعنا الخليجي، وهي على النحو التالي:

١. حدوث القفزة العالية في النمو الاقتصادي.
٢. تجاوب عملية التنمية مع الاحتياجات الاجتماعية.
٣. تحسين أنظمة التعليم، مع التركيز على اقتصاديات التربية.
٤. تدعيم كافة المؤسسات والمراكز من قبل الأجهزة الحكومية.
٥. تعزيز التعاون الإقليمي بين المؤسسات والمراكز.
٦. بذل جهود جادة ومخلصة من أجل معالجة كافة المشاكل التي تواجه المؤسسات والمراكز، وتذليل كافة العقبات[٢].

مجالات الإبداع الثقافي

ثقافة الأمة هي الحصيلة الإجمالية لأفكارها وآمالها، وميولها و نزعاتها، فنونها وآدابها، عاداتها وتقاليدها وقيمها. وبالمختصر المفيد هي ثروتها المحسوسة والغير محسوسة.

هل عندنا ثقافة متميزة؟ وما هو وضعنا الثقافي أمام العالم؟

بالنسبة للتساؤل الأول، فذلك ما يجيب عليه بالإيجاب كل باحث منصف فالمواطن العربي على اختلاف مشاربه الاجتماعية و الاقتصادية والسياسية، يحمل من الصفات و الأخلاق ما يميزه عن غيره من أبناء شعوب العالم. فالضيافة والكرم و الحفاوة والشهامة والغيرة والنخوة، هي مزايا أبناء المجتمع العربي التي تتجلى حتى في أبسط الطبقات الاجتماعية.

والإنسان العربي وارث ثقافة روحية عالية انبعثت من قلب الجزيرة العربية، كما أنه ورث تراثاً فكرياً تليداً أضاء به أجواء العالم حين كان الغرب هائماً في دياجير العهود المظلمة، وما كانت تحمله تلك العهود من تخلُّف و تبعية.

وأما اليوم فلولا بصيص نور من الماضي وعبقه الفوّاح لقلنا أن الثقافة الموروثة تكاد تنعدم.

فالإنسان العربي صاحب ثقافة خالدة بآدابها المتميزة وأخلاقها وروحياتها وفنونها ونتاج تفكيرها[٣]، اضطر في ظروف تاريخية قاهرة أن يلقي المشاعل الثقافية من يده وأن يجابه ظروفاً جعلته ينكفئ، إلى أن جاء هذا اليوم الذي بدأت الشعوب العربية فيه تتنفس أجواء الحرية التي افتقدتها أبان فترة الهيمنة الاستعمارية على العالم العربي، وإذ به يحس بفقر ثقافي مدقع و شامل. وقد استغل الإنسان العربي هذه الفرصة ليستثمرها في أجواء الحرية والاستقلال رافعاً رأسه بشموخ ليعيد لأمته أمجادها من خلال إعادة نشر الثقافة الوطنية الغائبة، وبالتالي أصبح واجب الأمة الانتقال من الحالة السلبية إلى الحالة الإيجابية، فبدأت مرحلة التكوين الثقافي، والتي أصبحت من بين تطلعات كافة المؤسسات والمراكز في العالم العربي مجسّدةً بذلك الإبداع على شكل شعري، أو نثري، أو لوحة تشكيلية، أو صورة فوتوغرافية، أو رواية، أو قصة،

أو مسرحية مميزة. فالإبداع يتلاءم مع الثقافة و في استطاعته توحيد وعي وضمير ووجدان الأمة، واستنهاض كوامنها الحضارية وتحقيق غاية الإتقان في الصورة الثقافية التي يجسدها المثقف[٤].

ولا شك أن للمؤسسات والمراكز الاجتماعية دور فعال في استنطاق هذا المشهد الإبداعي، وترجمته لواقع ملموس يعبر عن كيان هذه الأمة وتتحسسه الأجيال المتعاقبة.

العلاقة بين المؤسسات والمراكز الاجتماعية

تتجسد العلاقة في إبراز منهج العمل وأسلوبه المتقن والهادف إلى تحقيق طموحات تلك المؤسسات والمراكز الاجتماعية من أجل نشر الوعي بالسبل العلمية والثقافية، حيث يحفل تاريخ العلاقة بين المؤسسات والمراكز الاجتماعية و خلق أجواء التواصل الثقافي بتميُّز واضح ودلالات غير قابلة للطعن.

١. فالعلاقة لا تنحصر في القضايا الفكرية والثقافية، لأنها قضية مجتمعية عامة شاملة الأبعاد والعمليات، ومن ثم فجُلُّ أبعادها يصاغُ على أرضية المجتمع المؤثرة فيه، والمتفاعلة مع كل الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات والمراكز[٥].

ومع التسليم بأهم العوامل والأبعاد في التفاعل، فإن الحصاد الثقافي للعلاقة يضع بعض العوامل في مكان الأولوية. ومن هذه العوامل: أنماط التفكير؛ البنية الطبقية؛ و السلطة السياسية.

إن هذه الأبعاد في تفاعلها العام والخاص تؤثر في التوجهات المجتمعية لعملية التواصل.

٢. إن العلاقة تغلغلت عبر مراحل ثلاث. تجسدت المرحلة الأولى في المجتمع الداخلي القطري، والذي كانت التمايزات الاجتماعية فيه محدودة، حيث اعتمد نشاطها الاجتماعي على معايير بسيطة لا تخلو من المرونة، إذ اقتصر التفاعل والاندماج للمؤسسات والمراكز على قطاع واحد فقط، هو إيجاد القاعدة أو البنية التحتية للمؤسسة، أي الاتجاه نحو النمط التأسيسي.

أما المرحلة الثانية والتي اشتملت على بيئة الأقطار العربية التي خلقت ظروفاً اجتماعيةً أكثر ملاءمة لاتساع مجالات المؤسسات والمراكز والاهتمام بظروف الأمة على الساحة العربية من خلال إبراز طاقات وهمم العقول المفكرة و شحذها لحساب نشر الوعي الثقافي بكل تجلياته[٦].

وقد شهدت هذه المرحلة محاولات للربط بين الدور الاجتماعي والدور الثقافي، حيث اختزلت العديد من الأدوار التي كان ينبغي لها أن تقوم بها.

وترتبط المرحلة الثالثة بعصر العولمة الذي أضحى هاجساً وواقعاً مُعَاشاً في نفس الوقت، وفيها بدأت المؤسسات والمراكز تتحسس حجم المعاناة الملقاة على عاتقها[٣]، إذ يجب عليها التصدي لظاهرة العولمة بأسلحة العلم والثقافة وذلك بمد الجسور بينها وبين شعوبها.

التحولات والثوابت في ثقافة المجتمع العربي

يواجه المجتمع العربي نوعاً من الثنائية الجدلية في النسق الثقافي. وتتمثل هذه الثنائية في التحولات والثوابت في الثقافة العربية.

والحقيقة أن هذا الفصل غير واقعي، أي أنه فصل منهجي لأغراض بحثية، الهدف منه الإيضاح التجريدي.

فالتحول والثبات متداخلان مع بعضيهما بدرجةٍ لا يمكن من خلالها التمييز بوضوح واقتدار بين هذا وذاك. يقصد بالتحول هنا مجموعة القيم والمبادئ ومنطلقات السلوك المرتبطة بحركة المجتمع تاريخياً. وأما الثبات في الثقافة فيقصد به القيم والمبادئ ومنطلقات السلوك التي تعطي للمجتمع أسلوبه الخاص في الحياة من حيث التميز والتفرد والاختلاف عن بقية المجتمعات الأخرى[٣].

ولتوضيح الصورة بشكل أدق نقول أن الثبات في الثقافة هو تلك المبادئ الأساسية التي ترتكز عليها ثقافة ما و تشكل المحور الذي تدور حوله والتي تميز الثقافات عن بعضها البعض، بينما التحول هو تلك المبادئ المكتسبة من شتى المصادر.

والعلاقة بين التحولات والثوابت في ثقافتنا العربية علاقة متداخلة ذات نسيج واحد لا يمكن الفصل بينهما لارتباطها بضرورات الحياة اليومية للمواطن العربي، وما يصاحبها من تغيرات اجتماعية. هذه العلاقة في الواقع ناجمة عن المرحلة الانتقالية التي تشهدها الساحة العربية، وما يصاحبها من تغيرات اجتماعية. فهذا التغير هو حالة التبدل التي تصيب المجتمع العربي في نظامه القِيَمي و منظومته السلوكية، وهو أمر طبيعي ينطبق على سائر المجتمعات في العالم.

إن العلاقة بين حالة التبدل والتغير الاجتماعي هي علاقة جزء بالكل كما أن أدوار المؤسسات والمراكز الاجتماعية، والتغيرات المصاحبة يجب أن لا تؤخذ بمفهومها المطلق، بل بمستوى كل مؤسسة على حدة. فالمرحلة الإنتقالية تقاس بطول الفترة الزمنية التي يستغرقها كل قطر في العالم العربي.

العقلية المستقبلية:

لو تأملنا الأهداف العامة والخاصة التي صيغت لكافة المؤسسات والمراكز الاجتماعية في الدولة، وأخضعنا الإنجازات الحضارية التي نفذتها هذه المؤسسات والمراكز للتدقيق لوجدناها مسايرة لبعد زمني محصور. بمعنى أن الأهداف والإنجازات التي صيغت و نفذت بصفة عامة تفتقر إلى سمةِ الرّقي والطموح المستقبلي.

فلو طرحنا سؤالاً عن خطط المؤسسات والمراكز حتى عام ٢٠٢٠م ـ على سبيل المثال ـ فماذا سيكون الجواب؟ لا أعتقد أننا أعددنا أنفسنا لتلك الحقبة. تلك هي الثغرة التي عمقت الهوّة بين واقعنا الثقافي المنشغل بتحقيق ذاته و تشكيل هويته، وواقع الثقافة العالمية المنشغل بكشف الآفاق العلمية الجديدة والتنبؤ بأحداثها.

لقد تميزت حركتنا الثقافية ببوادر إيجابية للتحرك في مجال الفكر والثقافة منذ وقت مبكر من القرن العشرين، حيث ساهمت في تأسيس العديد من المؤسسات والمراكز والمعاهد الثقافية والاجتماعية. غير أن الممارسة الثقافية عبر هذه المؤسسات لم تحض بالتشجيع.

لقد ظهرت المؤسسات والمراكز ضمن أهداف هامة وحيوية تناغمت مع الهدف الاستراتيجي للتنمية الشاملة، وهو الإعداد الفكري والاجتماعي للمواطن العربي.

إذاً، يفتقر أسلوب العمل الاجتماعي في الدولة إلى الأسلوب العلمي المستقبلي أو ما يطلق عليه "العقلية المستقبلية ."

ماذا نعني بـ"العقلية المستقبلية"؟

العقلية المستقبلية هي التخطيط العلمي المركز والمعتمد على أساس أسلوب المنهج العلمي. وهي نظرة مستقبلية خاضعة لعملية القياس النابعة من سمة التغيير المستمرة، وتحمل بين طياتها معنيين هما:

أ. العقلية المطلوبة في الحاضر المتوجهة للمستقبل.

ب. العقلية التي يُنتظَر أن تسود المستقبل والمليئة بالتطلعات.

ولا شك أن مجتمعاتنا العربية بحاجة إلى العقلية التطلعية التي تنظر للمستقبل وتحقق من خلاله ذاتها وكيانها. إن هذه العقلية تعتمد على عدة أركان منها: الموضوعية والواقعية والمنهجية[٧]. وأبرز مميزاتها :

١. الارتياد والتخطيط.
٢. الشمول والتعاون.
٣. المرونة والتكيف.
٤. التجديد والإبداع.

الدور المنشود من المؤسسات والمراكز الاجتماعية.

أولاً: التواصل الثقافي

يعالج هذا الجزء دور المؤسسات الاجتماعية في التواصل الثقافي، حيث يكتسب أهميته الخاصة على مستوى النظرية والمنهج في التصدي لموضوع يشغل بال الكثير من المثقفين.

معروف أن هناك نمطان من أنماط التواصل الثقافي: ذاتي وخارجي[٨].

أ. التواصل الذاتي: انشغل الفكر الاجتماعي منذ القدم بالبحث في ما يجب عمله لجعل النشاط الفكري والثقافي قادر على خلق أجواء التواصل الذاتي.

وفي هذا السياق حصل التراكم المعلوماتي في ذلك حيث قدمت نماذج ديناميكية، يُحددُ فيها الظروف الاجتماعية الناتج من المؤثرات الثقافية.

ب. التواصل الخارجي: و حينما تعجز الإمكانات الذاتية عن تحقيق معدلات الوعي الفكري والثقافيَ المطلوب، تتجه الأنظار نحو التواصل الخارجي، لذا أكدت معظم الدراسات الاجتماعية تعزيز تلك الإمكانات واتخاذ الإجراءات التي تعزز قدرات المؤسسات والمراكز الاجتماعية على تحصيل قدر أعلى من المفاهيم الثقافية من تعاملها الخارجي، ولكن بشيء من الحذر لتفادي الوقوع في فخ العولمة[٩].

وهذا الأمر يحتاج من المؤسسات والمراكز تنشئة وعي الأجيال و تشكيلها ليقبلها المجتمع كأمر بديهي لينسجم مع القيم والاختيارات والأفعال المتسقة مع العادات والتقاليد، و يتم بعدها التنشئة على عادات ثقافية ترسخ رموزاً ومعانيَ و مدركاتٍ وحاجاتٍ تجعل أبناء أمتنا العربية يقبلون أفكاراً ويتبنون اختيارات.

ثانياً: دور المؤسسات والمراكز الاجتماعية محليّاً

تؤدي المؤسسات والمراكز الاجتماعية دوراً مميزاً في تنمية المجتمع، حيث أن هذا الدور يعد بمثابة الميسّر لأداء المجتمع لوظائفه الأساسية وذلك من خلال القيام بالعديد من الأدوار التي تستند على استيعاب لمضمون تنمية وازدهار المجتمع العربي، والمؤسسات و المراكز تلعب دوراً مزدوجاً على المستوى المهني في العلاج والحماية. وعلى المستوى الجمعي من خلال الانتماء لفريق العمل داخل المجتمع المحلي. حيث يتلخص دور مؤسساتنا العربية على المستوى المحلي فيما يلي:

- العمل على رقي مستوى المجتمع المحلي ثقافياً واجتماعياً، و تحسين مستوى أداء المواطن.
- تنمية روح العمل التطوعي، والعمل بشتى الأساليب لتشجيع هذه الظاهرة خاصةً بين الفئات المثقفة، واستقطابهم للانضمام لأنشطة المؤسسات.
- نشر مبادئ الوعي الإسلامي وأحكام الشريعة السمحاء، مع التأكيد على مبدأ تعاليم العقيدة الإسلامية، واقترانها بالعمل.
- تحقيق مبدأ التعاون والتنسيق الجماعي، والعمل على توطيد العلاقات والروابط بين المؤسسات والمراكز ذات النفع العام.
- تنمية المواهب الثقافية وصقل مهاراتها البحثية والعلمية.
- الإسهام في رفع المستوى الثقافي والتعليمي وذلك من خلال التعاون مع مختلف الجهات الأهلية والرسمية، وتحقيق مستوىً أفضل في القضاء على الأمية.
- تأهيل الكوادر النسائية في مجتمعاتنا المحلية حسب الإمكانيات العلمية والثقافية من خلال التدريب وعقد الورش العملية.
- نشر الوعي الاجتماعي والاهتمام بالقضايا الاجتماعية والسعي الدائم لإيجاد الحلول المناسبة للمشكلات التي تعصف بالمجتمع المحلي من خلال التعاون المثمر مع المؤسسات الحكومية.
- الاهتمام بالقاعدة الصحية والتثقيفية لأبناء الأمة، ورعاية الطفولة والأمومة.

- تشجيع المواهب الأدبية والعلمية والفنية والرياضية، وذلك من خلال إقامة المهرجانات وتنظيم المسابقات.
- المشاركة الإيجابية في خدمة الوطن والأمة من خلال العمل في الميادين الخيرية والرعاية الاجتماعية.
- توثيق العلاقة بين المؤسسات والمراكز بعضها ببعض من جهة و بينها وبين أجهزة الدولة من جهة أخرى، والسعي للمشاركة الفعالة في مختلف الأنشطة والبرامج المحلية.

ثالثاً: دور المؤسسات والمراكز الاجتماعية إقليمياً

يتلخص دور المؤسسات والمراكز الاجتماعية إقليمياً بالمجالات التالية:

١. مجال التنمية الاجتماعية:

انطلق قسم التنمية الاجتماعية في مختلف المؤسسات والمراكز بالمساهمة في تنفيذ العديد من البرامج والمشروعات التنموية المختلفة، بالإضافة إلى دعم وحدة النشاط الإقليمي الذي يساهم في تسهيل و متابعة كافة الأنشطة من أجل الإسهام في عملية التنمية الاجتماعية وذلك من خلال العديد من المشاريع أبرزها:

أ. مشروع الروّاد الفاعل:

ويهدف هذا المشروع إلى تنمية و تطوير قدرات وإمكانات القياديين في مختلف المؤسسات والمراكز لتكون حلقة اتصال بين المستفيدين من خدمات الدول والهيئات والجمعيات المحلية، وذلك بهدف العمل على مساندة المؤسسات والمراكز في بث ونشر برامج التوعية والتثقيف، وحث أفراد المجتمع على الاندماج والمشاركة في تلك البرامج و تفعيلها بغية توطين مفهوم العمل التطوعي المبني على أساس قناعة عناصر المجتمع العربي.

ب. مشروع الوحدات الإنتاجية:

تسعى هذه الوحدات للعمل ببرنامج عملي يوفر فرص العمل ورفع مستوى معيشة المواطن من خلال تحسين الدخل للعديد من المتدربين على مختلف أنواع المهن والحرف وذلك بالتعاون مع المؤسسات الخاصة، حيث يتم عقد الدورات التدريبية وورش العمل لفترات زمنية طويلة[٦].

ج. مشروع محو الأمية

مشروع ثقافي كبير يحتاج لتضافر جهود المؤسسات والمراكز مع أجهزة ومؤسسات حكومية تتمثل في وزارات التربية والتعليم، ومنظمة اليونسكو حيث يتم تأهيل العديد من أصحاب الكفاءات للقيام بهذا المشروع.

وإلى جانب تلك المشاريع، هناك مشاريع أخرى مثل: المحافظة على التراث، ورفع مكانة الهوية الإقليمية.

٢. مجال الرعاية الاجتماعية:

تتعدد مجالات الرعاية الاجتماعية على المستوى الإقليمي، والتي يمكن للمؤسسات والمراكز أن تسهم بدور فعال في الارتقاء بأسلوب العمل، وذلك من خلال:

أ. تقديم الدعم والعون والمساعدة الاجتماعية، كصرف المساعدات العينية والمالية للأسر المحتاجة، و توفير مستلزمات المعيشة الضرورية لها.

ب. رعاية الأحداث.

ج. رعاية المسنين .

د. رعاية الطفولة.

٣. مجال التأهيل الاجتماعي:

ويتم ذلك من خلال:

أ. توفير الخدمات التأهيلية المختلفة النابعة من احتياجات فئات ذوي العجز من الأطفال والشباب وكبار السن، مع تحديد نوعية الخدمات التي تقدم إليهم منها التربوية أو المهنية أو التدريبية.

ب. مركز التأهيل الاجتماعي والذي يفترض أن يقدم الخدمات التأهيلية والمهنية والتربوية لذوي الاحتياجات الخاصة.

٤. مجال الثقافة والتطوير:

ويشتمل هذا المجال على العديد من قضايا الفكر والثقافة. وتتمثل في التخطيط السليم والاهتمام بالبحوث العلمية. و يتم ذلك من خلال:

أ. إعداد الدراسات والتقارير السنوية التي تنجزها المؤسسة، وإعداد الكتب الوثائقية التي تتناول برامج التوعية الثقافية لعناصر المجتمع.

ب. التدريب وخلق الكوادر الوظيفية القادرة على إدارة دفة العمل الاجتماعي والتطوير النوعي في المؤسسة.

ج. التوعية الاجتماعية، وذلك من خلال المشروعات الاجتماعية الهادفة لتنمية الفرد وتحسين مستواه الثقافي والمعيشي والصحي سواء عن طريق الاتصال الشخصي أو التواصل الشعبي[٣].

رابعاً: بين الثقافة الاستهلاكية والإنتاجية

تواجه مؤسساتنا ومراكزنا الاجتماعية حركة تنمية اجتماعية من أجل اللحاق بركب التطور ومواجهة التحديات المصيرية التي يتعرض لها وجودها. وتهدف هذه الحركة الإنمائية إلى تحويل المنطقة العربية من وضع استهلاكي إلى كتلة إنتاجية ذات فعالية تعتمد على قدرات وكفاءات أبنائها في ضروريات الحياة.

هذه الحركة الإنمائية الطموحة تحتاج إلى وعي ثقافي اجتماعي يجعل المواطن العربي مقتنعاً بها وبأهدافها ليعطيها من جهده وإخلاصه ما يجعله قادراً على مواجهة تلك التحديات. وكثيراً ما أثبتت تجارب التاريخ أن نهضة البناء الاجتماعي دون تفاعل المواطنين لا تحقق غاياتها المرجوة، والثقافة تستطيع أن تقلل من هذه الفجوة من خلال مد جسور التواصل بينها وبين شرائح المجتمع المثقفة. فنجد في مجتمعنا العربي اليوم العديد من المحاولات المخلصة والوفية التي تُبذَلُ من أجل وضع خطط وبرامج ثقافية جادة وأصيلة للانتقال من مرحلة الاستهلاك الثقافي التي فرضها علينا الاستعمار في الحقب التاريخية الماضية، إلى مرحلة الإنتاجية التي نطمح إليها بكل شوق و حنين.

إن هذه المحاولات الإنتاجية يجب أن تنمو معها وتصاحبها عقول مفكرة من النوع الانتاجي لا الاستهلاكي لكي يساعد ذلك على خلق مواطن قادر على الإسهام مساهمة فعلية في خطط التنمية الثقافية ومد جسورها إلى مختلف فئات المجتمع، ولا يعتمد على الاستهلاك في نشاطاته و فعالياته.

وإذا كانت تنقصنا الثقافة الإنتاجية الناضجة في البداية فلنبحث عنها لدى الأخوة والأصدقاء ولنستفيد منها في مسارحنا و كتبنا و صحافتنا والسينما الجادة وفي كافة المؤثرات الثقافية، إلى أن نستطيع الإنتاج بأنفسنا مع ضرورة المحافظة على حماية عقولنا و تحصينها من مظاهر الثقافة الاستهلاكية المبتذلة الرخيصة.

ولكي نخلق مجتمعاً ثقافياً فإن علينا خوض معترك الإنتاج من خلال وضع الخطط الطموحة ومد جسور التعاون مع كافة المؤسسات والمراكز في المجتمع العربي. فالثقافة الإنتاجية ثقافة تدعو للتفكير والإبداع في العمل والتنظيم والصبر والترفع عن التفاهات والصغائر، بينما واقع الحال يظهر أن الثقافة الاستهلاكية ثقافة سلبية وضحك على الذقون، وإمتاع وترفيه يشغل الأمة و يبعدها عن واقعها الحقيقي ويغرقها في الأحلام والأوهام[١٠].

لذا، يأتي هنا دور المؤسسات والمراكز الاجتماعية في حماية عقولنا من هذا الوضع.

خامساً: الثقافة والعولمة

لن تستطيع الثقافة التقليدية الشائعة في مجتمعاتنا العربية أن تصنع شيئاً أمام العولمة المسلحة بوسائل وفعاليات قادرة على اختراق الأيديولوجيات

المغلقة[٣]. فثقافة عصر ثورة الإنفوميديا لا تعترف بالحواجز. كما أن الثقافة الذاتية، كما هي مقصورة في شكلها النموذجي المتعالي المفارق، والتي نحاول حمايتها، ليست شيئاً واضحاً و ملموساً.

كما أن الثقافة المعاصرة، شئ هلامي الشكل. بمعنى أن ثقافتنا الذاتية تتكون من مفاهيم غير قادرة على منافسة ومواجهة الثقافة الوافدة، إذ كيف يمكن أن ينافس بيان الحكمة تقنية المعلومة، في عالم تقني الوجود. قد يكون بالإمكان نقد الحضارة التقنية المعاصرة، ولكن نقد الشئ لا يكون قبل ممارسته. قد يتبادر إلى الذهن القول أن بإمكاننا الولوج في عصر التقنية دون التخلي عن ثقافتنا الذاتية، وفق مبدأ أن نأخذ أفضل ما عندهم وأفضل ما عندنا. ولكن هل يمكن تحقيق هذه المعادلة بسهولة و يسر؟ إن المنتج الحضاري لا بد أن يخلق ثقافته الذاتية في نهاية المطاف. لأنه نتيجة ثقافة معينة قبل أن يكون مجرد كيان مادي بحت[١١].

في النهاية لا بد من الانخراط في المتغيرات السائدة والتعايش معها مما يغير الكثير من المفاهيم والسلوكيات، ولكن بشئ من التحفظ على هويتنا، والتمسك بثوابتنا وقيمنا الأصيلة.

ويأتي هنا دور المؤسسات والمراكز الاجتماعية في خلق التواصل الفاعل والمجدي، ويتمثل هذا الدور في التوجيه بناءً على حقائق العالم المحيط بنا، وليس بناءً على نموذج مفارق يؤدي في أحسن الأحوال إلى الازدواجية في الفكر والسلوك، نتيجة عدم القدرة على مواءمة مالا يتواءم.

فليس أمامنا إلا الانخراط في العالم المحيط بنا، ومن خلاله نستطيع أن ننمي ثقافتنا باكتساب الخبرة والقدرة على التفاعل والإنتاج، خاصةً ونحن نملك رصيداً عالياً من القيم والسلوكيات التي تؤصّل مسعانا الثقافي وترتقي به وتجعلنا قادرين على مواجهة تيار العولمة.

أهم الوسائل والأساليب والأنشطة التي تحقق التواصل بين المؤسسات

أولاً: على المستوى المحلي

إن التعاون البنّاء بين المؤسسات والمراكز الاجتماعية والأوساط الثقافية المختلفة يحقق الكثير من المزايا التوافقية و يمنع الازدواج والتعارض بين مفاهيم الوسط البيئي للمجتمع وشرائحه المختلفة، مما يساعد على حماية المجتمع من الصراعات بين قيم وطموحات متنافرة ومدى تأثيرها على نمو المجتمع وتطوره، حيث يساهم هذا التعاون في توثيق الصلة التلقائية بين المؤسسات والمراكز الاجتماعية و كافة مشارب المجتمع وأطيافه، الأمر الذي يؤدى إلى خلق تواصل فعّال ومثمر يساهم في رفع مستوى المجتمع، وحل العديد من المشاكل الفكرية والثقافية. ويمكن تحقيق التواصل بين المؤسسات والمراكز عن طريق العديد من الوسائل والأساليب والأنشطة، فعلى المستوى المحلي:

- تنفيذ الخطط والبرامج من خلال المؤسسات والمراكز، وكذلك المؤسسات الحكومية على أن تقوم بدمج الاستراتيجية الثقافية في خططها وحث المؤسسات الخاصة على تبني تلك الخطط.
- إقامة المؤسسات والمراكز وتوفير الموارد البشرية والمالية اللازمة لتحقيق التواصل مع إيجاد مركز موحد في كل محافظة.
- غرس مفاهيم العمل الاجتماعي التطوعي في المدارس، ودعم تدريس الثقافة العامة.
- قيام المعاهد والجامعات والجمعيات الاختصاصية الرسمية والأهلية كل في مجال تخصصه بتنفيذ استراتيجية الثقافة الفعالة.
- استخدام الجمعيات والمؤسسات الثقافية والفنية كأداة اتصال بالجماهير للتوعية والتوجيه والتعليم.

- تنظيم المهرجانات الثقافية السنوية، والحرص على استمراريتها، مع أخذ البعد الثقافي بعين الاعتبار في فعاليات تلك المهرجانات.
- عقد الندوات والمحاضرات التي تؤكد على البعد الثقافي للأمة.
- عقد الاجتماعات العامة، ينضم إليها أي مهتم بأوضاع المجتمع، ويكون هدفها جمع الآراء والمقترحات، و تحديد البدائل و مدى اتفاق أو اختلاف وجهات النظر.
- الاستفادة من الجماعات البؤرية، التي تمتلك أهداف محددة تعبر عن حاجات المجتمع وأولوياته، وهي جماعة مرجعية يستفاد منها[١٢].

ثانياً: على المستوى الإقليمي

في مجتمع الدراسة، نلاحظ العديد من المتغيرات الجذرية التي طرأت على العلاقات الاجتماعية وانعكست بدورها على الأوضاع الثقافية، و نقصد بذلك أن عملية التبادل في العلاقات الاجتماعية اقتصرت على جوانب محددة دون غيرها، مع التركيز على ضعف المشاركة الجماعية التي من شأنها المحافظة على الأعراف والتقاليد السائدة في المجتمعات العربية لمواجهة التحديات.

هذا التحول أدى إلى خلق عزلة شبه تامة انعكست آثارها على الوضع الثقافي والاجتماعي. ولكسر هذه العزلة، وخلق أجواء التواصل تنتهج مجموعة من الوسائل والأساليب والأنشطة على المستوى الإقليمي وهي:

- التنسيق والتعاون بين المؤسسات والمراكز الاجتماعية من خلال: دعم المؤسسات مادياً ومعنوياً؛ إنشاء صندوق للتنمية الثقافية؛ مساعدات الأفراد؛ تخصيص نسبة ١٪ من الناتج الإجمالي للدخل القومي للمشاريع الثقافية.
- تركيز التوجه الثقافي على موضوع الوحدة والتضامن والدعوة للسلام و نبذ العنف والإرهاب.
- عقد اللقاءات و تبادل الزيارات الميدانية.
- التنسيق والتشاور بين الدول العربية بشأن إقامة المهرجانات والندوات المشتركة.
- تبني مشاريع ثقافية كبرى تساهم في تدعيم خطط المؤسسات والمراكز الاجتماعية.
- تنسيق مواقف الدول العربية في المحافل الدولية لضمان دفاع فعال عن القضايا التي تتبناها المؤسسات والمراكز، وكذلك لحماية مصالح تلك المؤسسات.
- التعاون والتنسيق والتفاعل الإنساني البنّاء في إطار المنظمات الدولية.
- إنشاء جهاز موحد لمتابعة تنفيذ استراتيجية التواصل الثقافي، مع توفير المساعدات اللازمة لضمان التنسيق والعمل و تبادل الآراء والخبرات والمعلومات.
- التركيز على آلية القياس الاجتماعي، والتي توضح الجهود التي تُبْذَلُ في إطار العمل الاجتماعي، وعلى الموضوعية في الحكم على الظواهر الاجتماعية السائدة في الساحة العربية، و التأكد من مدى فاعلية كل الخطوات المبذولة من أجل تحقيق التواصل الفعال بين المؤسسات والمراكز الاجتماعية وفئات المجتمع المختلفة[١٢].

ثالثاً: الفاعلية والمشاركة

إن الاتجاه الفاعل لأي سلوك يبدر من الأفراد أو المؤسسات الاجتماعية ينظر دائماً إلى العقل في المقام الأول بصفته الفاعل المهتم بالمشكلات والمتمركز بانتباه والموجه نحو غايات محددة.

إن القرارات والخطط والوسائل والأساليب وكافة الأنشطة تمثل مفاتيح المقاربة الفعلية للعقل.

وأية نظرة فردية لفاعلية العقل هي بعيدة عن الصواب، معرضة للكثير من الأخطاء والتجاوزات. وربما كانت انعكاساً لأيديولوجيتنا العربية الفردية.

إننا لا نعلم أسلوباً في الحياة أو ممارسة فكرية من دون مساعدة ودعم. لا نتعلم و نحن بمفردنا أمام العالم، هذه العملية التي تجعل المشاركة ممكنة، لأن العمل الفاعل ليس فاعلاً بطبيعته، ولكنه يبحث عن الحوار والتفاعل مع عقول أخرى[١٣]. هذا الحوار يُطلِق العقل والعمليات التابعة له من موضوع إلى آخر، فيتم التوصل في النهاية إلى معرفة الآخر.

وهذا ما يؤكده العديد من الأنثروبولوجيين المعاصرين، حيث تمتد نظرتهم إلى التصور التام عن الثقافة على أنها أسلوب جماعي للتفكير والاعتقاد والعمل، وهي في حالة تغيُّر مستمر. وقد يتزايد معدل التغير مع تزايد التشابك والتعقيد في عصرنا الراهن مع التبادل السريع للمعلومات.

فالثقافة صندوق يحتوى على العديد من أدوات ووسائل وأساليب تساعد الجميع على فهم العالم والتعامل معه بروح عصرية[١٣]. ومن الواضح أن تلك الأساليب والوسائل سوف تساهم بشكل فعَّال في تحقيق التواصل بين المؤسسات الاجتماعية وفئات المجتمع. فالفاعلية والمشاركة تضعنا أمام تساؤلين هامين هما:

- هل يجب على المؤسسات والمراكز الاجتماعية أن تعيد إنتاج الثقافة لعناصر المجتمع؟
- أم هل يترتب عليها إغناء إمكانات الأفراد وتنميتها؟

لا شك أن اكتشاف أهمية التفاعل الإنساني المبكر ودور النشاط التلقائي بمبادرة و توجيه ذاتيين في تحقيق التفاعل بين المؤسسات وفئات المجتمع كان خطوة هامة نحو تحقيق هدف التواصل الثقافي ونشر الوعي في مختلف المجالات بالسبل العلمية.

رابعاً: تحقيق التواصل

هناك مسألة أساسية حريٌّ بنا أن نقف عندها طويلاً، ولا بد من التنبيه لها، وهي إحجام مثقفينا المقتدرين عن الكتابة والبحث، أو أنهم يشحُّون بنتاجاتهم العلمية والفكرية، وفي هذه الحالة فإننا لا نستطيع مطالبة المؤسسات والمراكز الاجتماعية بتقديم المادة الثقافية المطلوبة لأنه لا شئ يخرج من فراغ، ولا شئ يأتي من غير جهد إنساني دؤوب من أبناء الثقافة[١٤].

وإحجام مثقفينا عن المساهمة الفعلية، لسبب أو لآخر، فتح المجال لكَتَبَةِ الأعمدة والمقالات المعلبة الذين ينتهزون مثل هذه الفرص و يتسلقون على أكتاف الصفوة،مما يملأ الساحة الفكرية بالكتابات والمقالات الهابطة، ونجد هذه الحالة في شتى ميادين الفكر وبالأخص في الفن والتأليف الأدبي.

لكن يبقى أن التجارب الاجتماعية التي مرت بها أمتنا العربية أثبتت لقطاعات شاسعة من أبناء مجتمعنا أن الجري وراء الموجة الاستهلاكية بهرجٌ لا قيمة له[١٥]. ولا شك أن التحديات المحدقة بنا من كافة الاتجاهات (اقتصادية وأمنية وفكرية وحضارية ومصيرية) تتطلب تنشيطاً للفكر والعقل كي نواجهها جميعها باقتدار.

كل هذه المستجدات المنشطة لحياة العقل والفكر في واقعنا العربي تحفز الجمعيات الاجتماعية على المساهمة الفعالة في إثراء الصحوة الثقافية تدريجياً نحو قطاعات عدة من المجتمع، بعد انحسار الطفرة المادية، التي مرت بها منطقتنا، وعودة وتيرة الحياة العامة إلى مراعاة أفضل لمتطلبات التطور الحضاري وقوانينه وشروطه، مع ما يتطلبه ذلك من توسيع للمدارك وإعمالٍ للعقل والفكر[١٦].

ولا شك أن ظهور العديد من الكتابات والمؤلفات على أيدي مفكرين عرب، بالإضافة إلى تزايد أعداد الخريجين في مختلف المجالات التكنولوجية

التطبيقية، يمثلان عاملين جديدين في مجال تحريك الثقافة العربية و دفعها للأمام بعد السبات العميق الذي عايشته أمتنا العربية[١٧]، سيكون دفعاً لتحقيق التواصل الثقافي والذي تتحمل المؤسسات والمراكز الاجتماعية نصيباً وافراً منه من خلال احتضان الفعاليات الثقافية المختلفة ومد جسور التواصل مع المفكرين والأدباء والفنانين.

معوقات تحقيق أهداف المؤسسات والمراكز الاجتماعية

أولاً: المعوقات المحلية

تواجه العديد من المؤسسات والمراكز الاجتماعية معوقات تقف حجر عثرةٍ أمامَ طموحاتها نحو تحقيق العديد من الأهداف المرسومة على المستويين المحلي والإقليمي. وفيما يلي بعض المعوقات المحلية:

١. تعثُّر رسالة بعض المؤسسات والمراكز:

لقد أمكن إحداث قدر هام من تطوير التشريعات وأحكامها بشأن المؤسسات والمراكز وضبطت ونظمت قوانين وترتيبات سير العمل، وأمكن تحقيق العديد من الإنجازات. ولكن تلك الإنجازات التي تحققت يجب أن لا تحجب حقيقة هامةً وهي استمرار تعثر رسالة بعض المؤسسات في العديد من الخطوات التنفيذية، لعل أبرزها عدم التمكن من تحقيق هدف التواصل الثقافي ونشر الوعي في مختلف ميادين الحياة، وذلك نتيجةً للعديد من نواحي القصور والفشل، وعدم القدرة على تعبئة وإطلاق القدرات البشرية المتاحة والاستفادة منها، وقصور المجتمع ـ كذلك ـ عن تكييف البيئة الاجتماعية والثقافية لتحقيق الأهداف والطموحات المنشودة[١٨].

٢. الطابع المركزي في أسلوب العمل:

رقم التعريف بأهمية النهج اللامركزي في العمل، إلا أن النهج السائد في معظم المؤسسات هو النهج المركزي. فرغم إيجابيات الطابع المركزي إلا أن سلبياته تعيق عملية التواصل، نذكر منها ما يلي:

- لا يشجع على الاستقلال في العمل.
- لا يشجع الابتكار والتجديد.
- يعطل و يعيق العمل من خلال التسلسل الهيكلي.
- ضعف الإنتاجية في العمل.
- تجاهل الاتساع والنمو.

٣. التضخم الإداري:

تتزايد وتتكدس الدوائر الإدارية والوظيفية في المؤسسات والمراكز مما يؤدي إلى إنشاء المزيد من الأجهزة، وإضافة اختصاصات جديدة قائمة بالفعل. مما يترتب عليه غياب التنسيق الفعال فيما بينها، وتداخل وترهل وعدم وضوح الخطط، وضعف الاتصال والغموض في الصلاحيات والمسؤوليات، وزيادة تعقيد الإنجاز.

٤. الإمكانات المادية:

تعاني العديد من المؤسسات والمراكز الاجتماعية من نقص حاد نتيجة قلة الدعم المادي والمعنوي، والذي يؤثر على فاعلية المشاريع المزمع تنفيذها عبر الخطط الموضوعة.

٥. البيروقراطية:

يسود العمل في المؤسسات والمراكز الروتين الحكومي، مما يساهم في بعثرة جهود التنسيق بين المؤسسات الحكومية والأهلية، وبالتالي تردي الخدمات الاجتماعية.

٦. الروح الفردية:

تبرز على الساحة الاجتماعية حالياً حالة من انعدام الطموح مع بروز سيادة الروح الفردية والميل إلى المظهرية المتمثلة في حب الظهور.

٧. ضعف التبادل الفني:

بسبب انعدام التنسيق الجيد، وقلة القيادات والكوادر الفنية أدى هذا الوضع إلى خلق أجواء

متنافرة في العمل الاجتماعي وبالتالي ضعف التبادل الفني بين المؤسسات والمراكز، ومن ثم بعدها عن شرائح المجتمع وعدم الإحساس بمشاكل وقضايا المجتمع خاصة ما يتعلق بالتواصل الثقافي[١٩].

ثانياً: المعوقات الإقليمية:

تنحصر المعوقات الإقليمية في الجوانب التالية:

١. غياب مقاييس الكفاءة في الأداء[٢٠]:

غياب مقاييس موضوعية لكفاءة الأداء والاعتماد على الولاء أو صلات الرحم في اختيار القيادات العليا، تساهم في عرقلة الإنجاز، إذ تعمل تلك الفئات في ظروف تحميها من أي منافسة حقيقية، و تمنع وجود أي ضغوط فعالة تمكن من فرز القيادات على أساس من الكفاءة والفعالية.

إن العديد من المؤسسات تتمكن من توسيع نشاطها وزيادة حجم إنجازاتها نتيجةً لقوة علاقاتها ونفوذها في أجهزة الحكم بغض النظر عن كفاءتها و إنتاجيتها. وتميل الحكومات أيضاً إلى تقديم دعم لبعض المؤسسات في حال تحملها للإخفاقات المتلاحقة لبرامجها.

إن المشروعات العامة تتعرض فضلاً عن ذلك لقدر هام من تدخل الأجهزة الحكومية في نشاطها[٢١]، بما في ذلك تحديد لوائح وأنظمة العمل، فضلاً عن التدخل المباشر في الشؤون الإدارية، مما يعني عدم إمكانية الاعتماد على نتائج الإنجازات في هذه المشروعات التي تقدم من المؤسسات كمقياس صحيح لمدى كفاءة أو عدم كفاءة الإنجاز فيها.

٢. غياب الإبداع:

إن النظر إلى المؤسسات باعتبارها عملية تطوعية بحتة لها قواعدها وأسسها بغض النظر عن الثقافة والقيم السائدة في تلك المؤسسات، ترتب عليه محدودية نتائج محاولات التطوير رغم الجهود التي وجِّهَت لهذه الغاية.

وإذا كان الإبداع العلمي بارزاً في بعض المؤسسات فمن الطبيعي، و من باب أولى، أن يختنق الاتجاه الإبداعي فيها. و تبين بعض الدراسات الاجتماعية التي أجريت على بعض المؤسسات أن البيئات التنظيمية لتلك المؤسسات تتسم بالتسلط والمركزية و تخنق أي اتجاه إبداعي[٢٢].

٣. استمرارية القيم التقليدية:

لا تزال القيم التقليدية هي السائدة في ثقافتنا العربية. فهي ترتكز على القيم القدرية والسلفية والعمودية والأتباع والشكل والانغلاق.

هذا الوضع خلق مجتمعاً تتصارع فيه الأفكار والمبادئ والقيم، وتيارات واتجاهات قيمية متعددة متكاملة و متشابكة و متقاطعة في آن واحد.

إن إقصى ما يحتمل أن تؤدي إليه جهود المؤسسات والمراكز الحسنة الإعداد والتنفيذ هو نقل بعض المفاهيم ودعم بعض الاتجاهات. وهذا السعي لمثل هذه البرامج يؤدي إلى دعم النظرة المستقبلية على حساب النظرة السلفية، وتبرز أهمية الإبداع بدلاً من الإتباع، وتناصر قيم الانفتاح في مواجهة قيم الانغلاق[٢٣].

٤. غياب التراكم المعرفي الحقيقي:

إن الاطلاع على الإنتاج العربي في مجال الفكر والثقافة يوضح بجلاء أن هذا الإنتاج وإن كان ينطوي على نسبة معينة من التراكم الكمي، فهو ما يزال يتحرك في كل اتجاه وعرف أكثر من انتساب و يظهر بأكثر من مظهر. وهذا ما يبقيه مجرد تراكم لا يرقى إلى مستوى التراكم المعرفي الذي من شروطه الأساسية الخَلْقُ والابتكار عوض الاتكالية والتقليد. فهذه الشروط ما زالت مغيبة في واقعنا الفكري والثقافي، فهي تعرض بصورة لا علاقة لها بالتطبيق المباشر على ظواهر مجتمعنا العربي.

٥. العقم والإخفاق:

إن الوضعية الحالية لفكر وثقافة الإنسان العربي عادةً ما تُنْعَتُ بالوضعية المتأزمة، نظراً لمواطن عمقها وضعفها، ومظاهر إخفاقها، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي. و عليه فلا غرابة في القول إن التصورات والضوابط الموجهة لتفكيرنا هي تصورات غريبة عنا وعن مشكلاتنا. أصبحنا بفعل تبعيتنا نستهلكها على شكل اتجاهات ومواقف ونظريات و نتداولها في مختلف مشاريعنا وأبحاثنا من دون حسم في أمر ملاءمتها ومردوديتها بالنسبة لخصوصيات مجتمعنا العربي(٢٤).

ثالثاً: سبل التخلص من تلك المعوقات

فيما يلي عرض سريع لبعض الحلول المقترحة للتخلص من تلك المعوقات:

١. اختيار العناصر القيادية على أساس من الكفاءة دون غيرها، واستبعاد أي تمييز.
٢. اكساب المؤسسة طابعاً ديموقراطياً ليمكن تعبئة كافة الجهود ولتحقيق الأهداف.
٣. سيادة روح المبادرة والإبداع وعدم الاكتفاء بالاتجاه للاقتداء بالغير.
٤. علاج الفساد الإداري في المؤسسة.
٥. معالجة ظاهرة التكدس الوظيفي، والقيام بالإصلاحات الإدارية، في إطار اقتصادي واجتماعي.

رابعاً: التحديات المستقبلية:

يدخل المجتمع العربي الحقبة الأولى من القرن الحادي والعشرين من موضع يتصف بالضعف وزاده حدة تشوه الهياكل الاجتماعية، مع بروز أزمة مجتمعية حادة يمكن الإشارة إلى أهم سماتها:

١. لم يزل المجتمع العربي يعيش مرحلة انتقالية لفترة جاوزت القرن بعد فترة من الركود زادت على خمسة قرون. وسبب طول الفترة هي الهيمنة الأجنبية، واشتداد الصراع بين مختلف الاتجاهات حول سبل النهضة. فبينما يدعو البعض إلى محاكاة من سبقونا، تشدد اتجاهات أخرى على أهمية رفض الجديد والوافد والانكفاء على النفس والتمسك بالتقاليد ورفض الانفتاح والتلويح دائماً بالغزو الثقافي. بينما يدعو آخرون إلى تبني موفق انتقائي يأخذ بأساليب ومناهج الحضارات الأخرى في ميادين العلوم الطبيعية والبحث.
٢. على الرغم من محاولات التحديث بقي مجتمعنا العربي متخلفاً، إذ انتشرت فيه الثقافات الاستهلاكية، مما أوجد حالةً من التبعية للخارج، وأنماط وأساليب المعيشة، مما خلق حالة من التمزق والتفتت.
٣. بالرغم من بروز العديد من المؤسسات والمراكز الاجتماعية في مجتمعنا العربي، فقد استمرت العلاقات الاجتماعية علاقاتٍ أولية وغير رسمية، ومكمن التحدي هنا يتمثل في هيمنة بعض الفئات و بقاء القرارات في يدها.
٤. أنتج هذا الوضع حالة من الخلخلة الاجتماعية قادت إلى اشتداد النزاعات مما أصبح يهدد وجود المؤسسات. وترتب على هذا التفكك زيادة حدة المتناقضات ونشوء حالة من انعدام القيم وبالتالي بروز النزعة الاستهلاكية.

و لكي تستطيع مؤسساتنا ومراكزنا الاجتماعية مواجهة هذه التحديات فإنه لا بد من تحقيق تحولات جذرية في المجتمع العربي تخرج من أزمتها وتكون واقعية في توجهاتها بحيث تساير جهود التنمية الاقتصادية، والانطلاقة الواسعة للتوجهات الإبداعية من خلال الدراسة المعمقة والمكثفة للواقع القائم بهدف التعرف على أسباب الخلل و تبني الحلول. وهذا يتطلب ممارسة أسلوب البحوث والدراسات الأكاديمية.

الخـــاتمـة

لا شك أن درجة الوعـي الثقافي فـي المجتمـع العربي تعتمد على العديـد مـن المؤسسات والمراكز والجمعيات والمعاهد والهيئـات، ومـا توفـره مـن خدمات فكرية تساهم في خلق مهارات إدراكية. فعلى الرغم من التفاعل الجدلي بين المؤسسات وحلقة التواصل الثقافي في المجتمع، فثمة ظواهر معرفية وثقافية لها مقادير واضحة من الاستقلال النسبي أخذت تبرز على الساحة المحلية والإقليمية كاللغة والفنون والثقافة الشعبية، وتحتاج إلى من يرعاها ويحتضن آفاقها الرحبة. ونحن ندرك تماماً أن هناك فجوة حضارية عميقة بيننا وبين الدول المتقدمة، وأنه لا يمكن ردم هذه الفجوة من دون العناية بالمواطن العربي، فهو الوسيلة والغاية معاً. فكلما ازداد هذا المواطن علماً وثقافةً، واكتسب المزيد من الخبرة، كلما كانت إمكانيات اللحاق بركب الحضارة أقرب مما نتصور.

ومن المؤكد أن وضعية المؤسسات والمراكز الاجتماعية، ودورها في إيجاد حلقة الوصل والتواصل الثقافي بينها وبين شعوب أمتنا العربية، هي وضعية غير مطمئنة، لا من حيث مصداقيتها ولا من حيث مردوديتها التنموية. فكما أوضحنا في الفصول السابقة من تشخيص وتحليل ، فإن هذه الوضعية تشكو من قصور ونواقص عديدة تترجمها بشكل أساسي معالم العجز عن تحقيق التواصل الثقافي المنشود.

و الحقيقة أن وضعية كهذه لا يمكنها أن توجه المهتم بالشؤون الثقافية في العالم العربي إلا في متاهات لا حصر لها، وهو ما يمكن أن نطلق عليه الانفصام التام بين ما تسعى إليه المؤسسات والمراكز الاجتماعية وبين ما ينشده و يأمله المواطن من أدوار تؤديها تلك المؤسسات في تحقيق هدف التواصل الثقافي.

النتـــائج

في ضوء الهدف الرئيسي الذي وضع أمام البحث، وفي ضوء الحقائق والمعلومات التي تم جمعها وتحليلها، أمكن استخلاص العديد من النتائج، أبرزها:

بنـاء القيم الاجتماعية: ينتمي العالم العربي إلى الإسلام كعقيدة و إيمان و عمل، وهو يقوم على قيم و مبادئ سامية، حيث يستمد بعضها من الفضائل. وفي ظل العولمة يتعاظم دور المؤسسات والمراكز في المحافظة على القيم والمبادئ من خلال التصدي لمحاولة تشويه عاداتنا وقيمنا وتقاليدنا التي توصف في كثير من الأحيان بكلمة بالية، لترتبط القيم الاجتماعية لمجتمعنا بالتخلف عن ركب الحضارة، فتدعو ـ تلك الحملات ـ إلى ضرورة التحرر من التقاليد وكسر قيود الأعراف والتقاليد الاجتماعية من خلال وسائل الإعلام المختلفة.

٢. إبراز الفن كقيمة متفوقة[٢٥]: هناك تأثير قوي وفعَّال للفن في مجتمعنا العربي. فإذا أُحسِن استغلاله سيكون حتماً فناً إيجابياً يخدم المجتمع ويرتقي بأسلوبه. وأما إذا أُسيئَ استغلاله فإن تأثيره سيكون سلبياً يساهم في تدمير المجتمع. وهنا يأتي دور المؤسسات والمراكز في إبراز هذه القيمة على المستوى الثقافي.

٣. بناء الشبكات الثقافية النوعية: تهدف هذه الشبكات إلى تحريك العمل الاجتماعي المقترن بالجانب الثقافي، والتأثير على صانعي القرار لتبني سياسات وتوجهات حديثة في مجال التواصل الثقافي. ونؤكد في هذا الصدد على أهمية تبني التوجهات التشاركية في صياغة المشروع الاجتماعي الثقافي، بحيث تشارك فيه كافة الجمعيات والمراكز الاجتماعية، والقطاع الخاص، والمثقفون والأدباء، وأصحاب الرأي في المجتمع العربي.

التوصيـــات

في ضوء الحقائق المتيسرة، ومن خلال النتائج التي تم التوصل إليها، يمكن اقتراح التوصيات التالية:

١. إن للتواصل الثقافي أنماطاً و مستويات و أطرافاً اجتماعية، ومن ثم فالتنشئة الاجتماعية لن تكون فاعلة إلا إذا توجهت نحو كل الأطراف المجتمعية ابتداءً من صانع القرار ومتخذه مروراً بالمخطط والمنفذ.

٢. على رغم التسليم بأن الكثير من أدوار المؤسسات والمراكز الاجتماعية ذات أبعاد متعددة إلا أن استجابة المواطن وتفاعله مع المؤسسات يمثل الدور الأساسي الذي يأخذ الكثير من أبعاد المجتمع معه نحو التغيير المرغوب فيه، لذا فالمشاركة والتفعيل الشعبي مطلب أساسي لتحقيق التواصل الثقافي.

٣. أهمية تعيين المؤسسات والمراكز الاجتماعية أهدافاً طموحة للقواعد التي تستند إليها في عملية التواصل الثقافي، بما في ذلك النهوض بالكوادر العلمية والارتقاء بمهارات القوى العاملة في مجالات العمل ا لتطوعي من خلال تطوير قنواتها الثقافية، لاسيما بناء القدرات البحثية العلمية والثقافية، مع وضع الثقافة موضع الصدارة في برامجها.

٤. إنشاء مؤسسات ومراكز اجتماعية مشتركة على المستوى المحلي والإقليمي للبحث والتدريب وتبادل المعلومات.

٥. إعداد وصياغة وثيقة شاملة تتضمن مختلف جوانب خطة العمل الداعمة للتواصل الثقافي، و تتعهد كافة المؤسسات والمراكز مجتمعة مع بعضها البعض لتفعيل هذه الوثيقة.

٦. تكوين شبكة للبيانات والمعلومات الخاصة بالمتغيرات الثقافية بين الأقطار العربية لتساهم في عملية اتخاذ القرارات الموحدة الكفيلة بتحقيق المواءمة السليمة لكافة المتغيرات التي تتعرض لها المنطقة العربية.

٧. إشراك المؤسسات والمراكز في رسم السياسات ووضع البرامج و تنفيذها في مجال الرعاية الاجتماعية والثقافية، ودعم هذه المؤسسات مادياً وفنياً وإداريا. وتنسيق علاقاتها بالمؤسسات الحكومية والمنظمات الإقليمية والعالمية.

٨. توفير المزيد من الاهتمام من جانب المؤسسات والمراكز الاجتماعية كلٌ في مجال تخصصه، لتشجيع الجهود والإنجازات نحو تحقيق تواصل أكثر من خلال العديد من الأساليب مثل النشر الإعلامي وعقد المسابقات ورصد الجوائز المالية والتكريمية.

٩. زيادة الاهتمام بنتائج البحوث والدراسات التي تنمي التواصل.

١٠. العمل على توفير أجواء مناخية ميسرة للإبداع الفكري والثقافي.

١١. الاتفاق على تحديد يوم معين من كل عام ليكون يوماً للتواصل الثقافي بين أقطار العالم العربي، تتم فيه ممارسة المقترحات التالية:

- تنظيم الاحتفالات في موقع المؤسسات والمراكز الاجتماعية.
- إقامة المعارض الثقافية.
- تبادل زيارات المفكرين والأدباء والفنانين بين أقطار العالم العربي على نفقة وزارات الإعلام والثقافة.
- تكريم المفكرين والأدباء والفنانين.
- تحديد جائزة تقديرية للمؤسسات أو المراكز الاجتماعية من قبل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- إصدار مجلة عربية ثقافية ـدوريةـ تستهدف نقل الخبرات و بلورتها وتعميق الجوانب الثقافية، و تكون أداةً توثيقية.

المـــراجـع

(١) سبيكة الخاطر، العمل الاجتماعي، عجمان، جمعية أم المؤمنين النسائية، ١٩٩٣م.

(٢) عبد السميع سيد أحمد، دراسات في علم الاجتماع التربوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، ١٩٩٣م.

(٣) تركي الحمد، الثقافة العربية في عصر العولمة، بيروت، دار الساقي، ١٩٩٩م.

(٤) جيروم برونر، ثقافة التربية وعلم النفس الثقافي، ترجمة: ملكة أبيض، دمشق، وزارة الثقافة، ١٩٩٩م.

(٥) كريم أحمد حمزة، أوضاع مؤسسات الرعاية الاجتماعية، البحرين، مكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية لدول الخليج العربية، ١٩٩٣م.

(٦) باقر النجار، الجمعيات الأهلية في منطقة الخليج العربي، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التنظيمات الأهلية العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ١٩٨٩م.

(٧) مجموعة كتاب، المثقف العربي، منشورات دائرة الثقافة والإعلام، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، ١٩٩٦م.

(٨) محمد عابد الجابري، المسألة الثقافية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤م.

(٩) هارولد بيتر مارتين وشومان هاتس، فخ العولمة، ترجمة: عدنان عباس، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٣٨، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٨م.

(١٠) محمد جابر الأنصاري، تجديد النهضة باكتشاف الذات ونقدها، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٢م.

(١١) محمد جابر الأنصاري، انتحار المثقفين العرب، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٨م.

(١٢) المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، الاستراتيجية الثقافية للعالم الإسلامي، الطبعة الثالثة، جدة المملكة العربية السعودية، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

(١٣) محمد جابر الأنصاري، التفاعل الثقافي بين المغرب والمشرق، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٢م.

(١٤) قوت القلوب فريد، تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٠م.

(١٥) مجموعة مؤلفين، التنمية البشرية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الجمهورية اللبنانية، ١٩٩٥م.

(١٦) جامعة الدول العربية، دليل تحليلي لإدارة المؤسسات الاجتماعية، الأمانة العامة لإدارة الشؤون الاجتماعية، القاهرة، ١٩٩٢م.

(١٧) إبراهيم ميرغني، نحو تأصيل جمعيات تنمية المجتمع، دار ظفيرة للطباعة، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، ١٩٩٠م.

(١٨) مكتب التربية العربي لدول الخليج، التحديات الحضارية والغزو الثقافي، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، المملكة العربية العسودية، ١٩٨٥م.

(١٩) مكتب المتابعة، دراسات وقضايا من المجتمع الخليجي، مكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية لدول الخليج العربي، المنامة، البحرين، ١٩٨٩م.

(٢٠) فائزة إبراهيم الزياني، واقع العمل الاجتماعي في البحرين، البحرين، وزارة الإعلام، ١٩٨٣م.

(٢١) رشاد أحمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط للتنمية، الطبعة الثانية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٢م.

(٢٢) أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع المحلي، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٠م.

(٢٣) عبد الباسط سيدا، الوضعية المنطقية والتراث العربي، الطبعة الثالثة، بيروت، دار الفارابي، ١٩٩٩م.

(٢٤) الغالي أحرشاو، مقومات وخصائص علوم الإنسان في الوطن العربي، بيروت، المركز العربي الثقافي، ٢٠٠١م.

(٢٥) سعيد عبد اللّه حارب، الإعلام والتيارات الفكرية المعاصرة، دبي، دار الأمة للنشر والتوزيع، ١٩٨٧م.

مشكلة الحوار في الرواية العربية

The Problem of Dialogue In Arabic Novelistic writing

د. نجم عبد الله كاظم*

Dr. Najim A. Kadhim*

ملخص

تُعنى هذه الورقة بالحوار متمثلاً بشكل خاص في قدرته أو عدم قدرته على الإقناع، الذي قد لا نتمكن من وضع اليد عليه بحثاً أو نقداً أو رؤية، مع أننا جميعاً نسعى إليه في كل ما نكتبه. وإزاء ما قيل وكُتب عن عامية الحوار وفصحاه في الكتابة الإبداعية تعلقاً بشكل خاص بالرواية العربية، فقد فرض هذا الجانب أن يحتل مكانة رئيسة في البحث. وهنا تطرح نفسها فرضية أن الحوار قد لا يتوقف نجاحه وتحقيقه للإقناع على استخدام الكاتب في كتابته له العامية تحديداً أو الفصحى تحديداً فقط، بل أن مرجع ذلك هو أبعد من حدود العامية بذاتها أو الفصحى بذاتها، هو بشكل أساس، وبحدود تعلق الأمر باللغة يعود إلى انتقاء اللغة (المناسبة) له، وضمن ذلك المناسبة للشخصيات الناطقة به، ولكل العمل الروائي وأجوائه وطبيعته. الأهم من ذلك يتأسس هنا احتمال أن يتعدى النجاح أو الإخفاق في الحوار هوية أداته اللغوية أو نوعها إلى الحوار ذاته أو بكليته بمفرداته وطوله وأسلوبه ومستواه ، ونوعه عامياً أو فصيحاً، ومناسبته للمتكلم، ووظيفته فكرياً ورمزياً وتقنياً وسردياً ووصفياً، ودوره في رسم الشخصيات ... الخ.

وهكذا تأتي الورقة عن الحوار انطلاقاً من رؤيته على أنه "مشكلة"، على الأقل في الرواية العربية. ولأنه ابتداءً لغة، فقد كان لا بد للغته أن تحتل مكانة رئيسة في هذه الورقة. فكانت مباحثها: الحوار، المشكلة، الحوار عامياً، الحوار فصيحاً، مساعي الخروج من المشكلة، الحوار والشخصية، وظائف الحوار واشتراطاته، خاتمة ونتائج.

Abstract

This paper is about the dialogue being a problem in Arabic novelistic writing. It deals with the dialogue as a technical tool especially in its capability to be convincing to the reader. To be convincing is very difficult to reach in their writings or even in whatever things is dialogue. Because so much opinions and ideas have been said about the kinds of words by which the dialogue written being classical, standerd or spoken, language of dialogue becomes one of the topics of the paper, but of course not the only one.

According to this, the topics of the papers are: the language of dialogue apart from it being classical, slang or spoken; the connection between it and the characters who say it; the efforts and attempts of the writers to escape from the problem; and the functions of the dialogue in the novel.

* كلية التربية، صحار ـ سلطنة عمان.

* Education college, Sahar - Oman

المقـــدمة:

في كتابات سابقة لنا عن الضعف الذي قد يُرصد في الرواية العربية، في فترات زمنية من تاريخها، أو في أقطار عربية بعينها وجدنا أن مواطن الضعف وأسبابه تتوزع على قسمين أو فئتين: الفئة الأولى تشمل ما نسميها الأسباب الخارجية، ونعني بها ما حول الرواية، أي ما يمسّ طبيعة جنسنا أو إنساننا أو مجتمعنا العربي عموماً، والوسط الذي نشأ أو ينشأ فيه هذا الفن، وهذه لا تكاد تكون موجودة الآن بعد تجاوز الرواية العربية لهذا الواقع بنهضتها في الربع الأخير من القرن العشرين. أما الفئة الثانية من مواطن الضعف وأسبابه، والتي لا تزال موجودة، على المستوى الفردي على الأقل، أي على مستوى روائيين بعينهم أو روايات بعينها، فتشمل ما يتعلق بالجنس الأدبي نفسه، وبعملية الخلق وصنعة الرواية بالتحديد، وهي الأسباب ومواطن الضعف التي نجدها تستحق أن تُدرس وتُناقَش في كل أدب وفي كل وقت وهذا ما نفعله هنا. ولأنه لم يكن لدراسة واحدة أن تفعل ذلك مع كل هذه المشكلات من دون أن يمسّ الدراسة تعميم مخلٌّ وغير أكاديمي، فقد رأينا أنْ ندرس في بحثنا واحداً منها، نعني الحوار متمثلاً بشكل خاص في قدرته أو عدم قدرته على الإقناع، ونحن نعتقد أن (الإقناع) هو ذلك الشيء السحري الذي قد لا نتمكن من وضع اليد عليه بحثاً أو نقداً أو رؤية، ولكننا جميعا نسعى إليه في كل ما نكتبه، بل في كل ما نفعله. وإزاء ما قيل وكُتب عن عامية الحوار وفصحاه في الكتابة الإبداعية تعلقاً بشكل خاص بالرواية العربية، فقد فرض هذا الجانب أن يحتل مكانة رئيسة في البحث. وهنا تطرح نفسها أمامنا فرضية مفادها أن الحوار قد لا يتوقف نجاحه وتحقيقه للإقناع على استخدام الكاتب في كتابته له العامية تحديداً أو الفصحى تحديداً فقط كما رأى الكثيرون، بمعنى أن التوفيق والإخفاق فيه قد لا يكونان إلا بشكل جزئي بسبب عاميته أو فصحاه، بل إن مرجع ذلك هو أبعد من حدود العامية بذاتها أو الفصحى بذاتها، هو بشكل أساسي، وبحدود تعلق الأمر باللغة يعود إلى انتقاء اللغة (المناسبة) له، وضمن ذلك المناسبة للشخصيات الناطقة به، ولكل العمل الروائي وأجوائه وطبيعته، وبمعزل عن عامية هذه اللغة أو فصحاها. وعليه وفي المقابل فإن الإخفاق الذي نراه كثيراً في الأعمال الروائية، وأكثر من ذلك في المسرح والدراما التلفزيونية وربما القصة القصيرة، لا يكون إلا بشكل جزئي بسبب ازدواجية اللغة عندنا نحن العرب، كما يصفها اللغويون، نعني استخدامنا جميعاً للعامية والفصحى، في حياتنا وفي عملنا وربما في درسنا المدرسي والأكاديمي. وتكتسب هذه الفرضية مشروعيتها من أن المبدع الواحد ينجح أحياناً في حوار عمل روائي بعينه ويخفق في عمل روائي آخر في الوقت الذي يستخدم فيه العامية فقط أو الفصحى فقط في كلا العملين. الأهم من ذلك، تأسس لدينا احتمال أنْ يتعدى هذا النجاح أو الإخفاق في الحوار هوية أداته اللغوية أو نوعها إلى الحوار ذاته أو بكُليته بمفرداته وطوله وأسلوبه ومستواه، ونوعه عامياً أو فصيحاً، ومناسبته للمتكلم، ووظيفته فكرياً ورمزياً وتقنياً وسردياً ووصفياً، ودوره في رسم الشخصيات... إلخ. أي أن الأمر أبعد وأعمق من الربط بينه وبين كونه عامياً أو فصيحاً، مع ما يكون لذلك بالضرورة من علاقةٍ به بالطبع وخاصة في أعمال بعينها. ولعل مما يثبت هذا

الذي اقترب من أن يتأسس أيضاً لدينا، هو أن الإخفاق وافتقاد الإقناع تحديداً يتعدى حدود المشهدية الروائية إلى الحوار ذاته بمعزل عن محيطه الفني الذي يأتي فيه، كما يتمثل لدينا مثلاً في الأعمال الدرامية والتلفزيونية المصرية التي تستخدم العامية غالباً بالطبع، وأحياناً المغرقة في عاميتها، خاصة حين تكون تلك الأعمال قائمة في مضمونها وموضوعها وشخصياتها على المحلية في أضيق مستوياتها. ولنا أن نتذكر أدلةً على ذلك تهافت الحوار في الكثير من تلك الأعمال الدرامية واخفاقه في تأديه الوظيفة الفنية أو الموضوعية في الوقت الذي نسمع فيه في حوارات تلك الأعمال ما نسمعه في الشارع، وعليه فمن المفترض، تأسيساً على الربط السطحي بين الحوار وكونه عامياً أو فصيحاً وأن العامية هي مفتاح نجاحه الرئيس، أنْ يكون مقنعاً وموصلاً ومفيداً في وقت لا نجد فيه ذلك.

من هنا جاءت ورقتنا هذه عن الحوار، وأسراره وما قد يكمن وراء نجاحه أو إخفاقه مما يقود إلى أن يسهم في النتيجة في نجاح العمل الإبداعي كله أو إخفاقه، منطلقين من رؤيتنا له على أنه "مشكلة"، على الأقل في الرواية العربية، فكان عنوان الورقة "مشكلة الحوار في الرواية العربية"، آملين أن تسهم لا في تقديم حلول بالضرورة، بل في أن تثير الإشكالية ومظاهرها وما نرى من مسبباتها وكلّ ما من حولها مما قد يفتح أبواباً لطرح حلول، وما بين ذاك الادعاء وهذا الإقرار فرق بالطبع. ولأن الحوار هو ابتداءً لغة، فقد كان لا بد للغة الحوار أن تحتل مكانة رئيسة في هذه الورقة ولكن مع عدم الاقتصار على ما يقال عن فصحاها وعاميتها كما اعتادت على فعله جل الدراسات والمقالات والكتب التي تناولته. فلأننا لا نتعامل بالطبع مع الحوار معزولاً عن الميدان الذي يأتي فيه، ونعني به هنا الرواية، فقد كان لا بد من أخذ أهم ما له علاقة به، بحيث يؤثر فيه ويتأثر به في هذا الميدان بنظر الاعتبار، فكانت علاقة الحوار بالشخصية وبيئتها بشكل خاص، وهكذا إذ كان لا بد من أن تحتل لغة الحوار من حيث العامية والفصحى مكانتها في دراستنا، تجاوزنا أن تقتصر على ذلك، فكانت مباحث الورقة، بعد هذه المقدمة: الحوار ــ المشكلة؛ الحوار عامياً؛ الحوار فصيحاً؛ مساعي الخروج من المشكلة؛ الحوار والشخصية؛ وظائف الحوار واشتراطات؛ خاتمة ونتائج.

بقي أن نسجل بعض الملاحظات الضرورية قبل الدخول عملياً في الورقة. الملاحظة الأولى هي: لما كان موضوع لغة الحوار ولا زال، وبشكل خاص في تأرجحه بين العامية والفصحى، موضع انشغال الروائيين والنقاد والدارسين، فقد اعتمدنا في دراستنا على عرض طروحات أولئك الروائيين والنقاد على اختلافاتها أولاً، وعلى الرجوع إلى نماذج من الروايات العربية ثانياً، وعلى مناقشة ذلك فكرياً ونقدياً واستخلاص النتائج ثالثاً. أما الملاحظة الثانية فهي: لما كانت المسرحية أكثر الفنون اعتماداً على الحوار، والقصة القصيرة ضمن الفنون التي تعتمده، فلم يكن لنا ونحن نتحدث عن الحوار الروائي تفادي التعريج أحياناً على هذين الفنين. الملاحظة الثالثة هي: أننا عمدنا في اختيار الروايات العربية التي تشكل مرصدنا ومختبرنا النقدي التطبيقي في آن واحد إلى: ١ـ اختيار روايات لبعض أبرز الروائيين العرب باعتبار أن تجاربهم تمثل التجارب الأنضج في الكتابة

الروائية، وضمنا نفترض أن تكون تجاربهم مع الحوار كذلك أيضاً ٢. دعم هذا الاختيار باختيارات شبه عشوائية لمجموعة روايات لروائيين آخرين تحقيقاً للتنوع في مرجعيتنا من التجارب التطبيقية؛ ٣. مراعاة أن تكون الروايات من أقطار عربية مختلفة، مع الاعتراف بأن أكثرها سيكون ـ بسبب انشغالنا النقدي الرئيس ـ بالرواية العربية المشرقية.

وختاماً لا بد من التعبير عن غاية امتناننا لمؤلفي كل المصادر والمراجع التي كان العديد منها موضع تطبيقات مختبرنا النقدي وكان لعديد آخر فضل السبق في الكتابة في الحوار، آملين أن تسجل دراستنا هذه إضافة ولو متواضعة إلى جهودهم جميعاً، وإلى المكتبة النقدية والأدبية العربية إن شاء الله.

الحوار ـ المشكلة

إذا كان الحوار قد ارتبط في فنون الأدب أكثر ما ارتبط بالمسرحية التي تقوم أساساً على ما يشكل بيئة نموذجية له، نعني الصراع الذي يتجسد أمام النظارة، الصريح ما بين الشخصيات، والداخلي ما بين الشخصية وذاتها، فإنه قد ارتبط بدرجة كبيرة بالرواية وإلى حد واضح أيضاً بالقصة القصيرة، بل حتى بالشعر أحياناً، الأمر الذي يمنحه أهمية كبيرة في الإبداع عموماً[١]، فما الحوار نقدياً ؟

لعل الحوار في أبسط تعريفاته "حديث يدور بين اثنين على الأقل، ويتناول شتى الموضوعات، أو هو كلام يقع بين الأديب ونفسه أو من يُنزِله مقام نفسه... يفرض منه الإبانة عن المواقف، والكشف عن خبايا النفس"[٢، ٥٢، ٦٠]، وربما الأدقّ والأوسع في الوقت نفسه من ذلك ما جاء في أحد المعاجم الأدبية من أنه "كلام الشخصيات ومحادثاتها في أي نوع من الأعمال الأدبية"[٣]. فمن الطبيعي إذن أن لا يكون الحوار في هويته وماهيته لغةً فحسب، مع أنّ وسيلته هي اللغة، إذ هو، كما يمكن أن نستنتج من هذه التعريفات ومن فهمنا له في الفن الروائي، وفي كل نوع أدبي يرد فيه يتعدى كونه لغة إلى أن يكون، كما يرى البعض، جزءاً من السرد، وأحياناً وسيلة تقنية تسهم في تطوير الحدث والسير بالخط الروائي إلى الأمام. ولكنه، نعود لنؤكد، يبقى لغةً وربما نعده جزء من عنصر اللغة أو الأسلوب، أو على الأقل يبقى أن أهم ما فيه لغته. وفي كل الأحوال نجد من المناسب أن نلقي نظرة على فهمنا لهذا العنصر متجنبين الغوص في فلسفة اللغة إلا بحدود تعلق الأمر بموضوعنا، تفادياً للدخول في متاهات نعتقد أنها، مع لذة التجوال فيها، ستأخذنا مما يجب أن نكون فيه فعلاً، ونعني الحوار نفسه، إلى ما لا يعنينا في هذه الدراسة أن نكون فيه. يبقى من المفيد جداً، تبعا لذلك ولأنّ الكثير من مناقشتنا للحوار مع ذلك ستنطلق من فهمنا للغة، أنْ نعرض هذا الفهم الخاص ـ وما هو بخاص تماماً على أية حال ـ قبل الدخول عملياً في متن البحث. فبرأينا أنه إذا كانت اللغة أداة أو وسيلة أو واسطة لتوصيل معنى، فإنها بحد ذاتها وبمعزل عن صاحبها لا تشتمل على هذا المعنى، بل تشتمل عليه بإرادة صاحبها الواعي وغير الواعي وفي ما يختاره لها، فهو الذي يضع ذلك في ما يسمى عموماً (كلاماً) ونظماً وتأليفاً (خطاباً) بجمع وحداتها (المفردات) إلى بعضها. لكنّ لكل من هذه الوحدات (معنى) أو (مدلولاً) مجرداً أو(إشارةً) أو(علامة) غير ذات فائدة حقيقة بذاتها

لمتلقيها، لذلك فهي ليست لغة لأنها غير قادرة على التوصيل، إذ بدون جمع الألفاظ بعضها إلى بعض لا تكون لغة، وبدون أن تكون لغة موصلة وبدون أن يفهمها المتلقي لا تحقق الفائدة، إذ هي بهذا الجمع فقط تفيد. وكما يقول عبد القاهر الجرجاني، فإن" الألفاظ لا تفيد حتى تؤلف ضرباً خاصاً من التأليف، ويعمد بها إلى وجه دون وجه من التركيب والترتيب"(٤، ٦١). ومن هنا سيكتسب التركيب في الحوار عندنا أهمية أكثر مما تكتسبه المفردات مع عدم تجاوز أهمية هذه المفردات بالطبع كونها الجزيئات أو الوحدات التي يتشكل منها، خصوصاً إذا عرفنا أنّ الكثير منها لا تكون لها الدلالة نفسها أينما وردت، بل هي لا تكتسب دلالة مقصودة إلا عبر ورودها في التركيب وتعلقاً بصائغه.

إن فهمنا هذا يقحمنا، ضمن بحثنا في حوار الرواية، في جوانب مهمة منه. هذه الجوانب هي: أولاً لغته؛ وثانياً ما يعبر عنه صراحةً، أي الغرض الذي قيل من أجله؛ وثالثاً ما يمكن أن يقوم به من دور في الحدث بشكل خاص، والعمل الروائي كله بشكل عام؛ ورابعاً ما يعكسه ضمناً من ذات المتكلم به، نعني الشخصية الروائية، وربما المجتمع أو الجماعة أو البيئة التي تنتمي إليها تلك الشخصية، خاصة إذا ما حقق الكاتب بشكل أو بآخر الالتحام الكلي بين الشخصية ولسانها، على حد تعبير بارت الذي يقول: "في قلب المقاييس الوطنية كما هي الحال بالنسبة للفرنسية يختلف الكلام من جماعة إلى جماعة، وكل إنسان هو سجين لسانه، فأول كلمة يتلفظ بها، خارج طبقته، تدل عليه، وتحدد موقعه كامل التحديد، وتعلن عنه وعن تاريخه كله"(٥).

ولعل ما يُكسِب الحوار أهمية استثنائية، خاصة في لغته وطبيعة هذه اللغة هو أن كل ما في الرواية يقوله شخص واحد، هو الروائي، مباشرة أو من خلال الراوي الذي قد يكون هو نفسه أو إحدى شخصيات الرواية، عدا الحوار الذي يقوله الروائي أو الراوي، والشخصية المرسومة أو المفترضة أو المتخيلة، أو الذي تمثله هذه الشخصية والذي هو ليس شرطاً الروائي. كما أن كل ما في الرواية خطاب موجه إلى متلقٍّ هو القارئ المفترَض، عدا الحوار أيضاً الذي هو موجه إلى القارئ وإلى الشخصيات الأخرى المرسومة أو المفترضة أو المتخيلة. هذا كله يجعل من وضع الحوار وضعاً غير عادي في الكتابة الروائية، وفي ارتباطه ارتباطاً وثيقاً بالشخصيات المتكلمة به والموجه إليها وبالوظيفة التي يؤديها، ويجعله، لغةً وأسلوباً بشكل خاص، محط خلاف الروائيين، وقلقهم حين يكتبونه من مدى دقة هذا الاستخدام أو ذاك وصحته ومناسبته. وقبل أن نناقش هذا نبدأ هنا بإشكالية الحوار، في توزعه عند الكُتّاب العرب بين العامية والفصحى بشكل خاص.

إن الحوار مذ أن دخل الفن الروائي في الآداب العالمية أدخل معه إشكالية كانت دوماً مثار بحث وتأمل من النقاد والمنظرين والروائيين أنفسهم، ولكنه لم يكن ليتحول إلى مشكلة حقيقية، بل كان دوماً عنصراً فنياً تُبحث بعض جوانب الإبداع من خلاله. وإذا كان هذا على المستوى العالمي، فإنه صار مشكلة وربما عائقاً في الرواية العربية. أما لماذا ؟ فلربما كان، أولاً، بسبب عدم امتلاك العرب لتجربة التعامل فنياً مع الحوار، إذ هم لم يمتلكوا أصلاً فنوناً أو أجناساً أدبية تعتمده عنصراً ضمن

عناصرها كالرواية والمسرحية، وإلى حد ما القصة القصيرة، وثانياً بسبب جِدّة التجربة الروائية العربية؛ وثالثاً ربما بسبب ما يقال ـ وأظن أن ذلك يمتلك نسبة من الحقيقة ـ عن الانفصام والفجوة الناشئة بين لغة الكتابة الفصحى ولغة الكلام اليومي المحلية. فصحيح أن هناك غالباً ما يمكن أن نسميها لغتين أو طريقتين لاستخدام اللغة، لدى كل أمة تقريباً، إلا أن انفصاماً حقيقياً لم يكن دوماً هو الشائع في اللغات الأخرى، كالذي ظهر لدى العرب في الاستخدامات الحديثة لها، وربما خلال القرون القليلة الأخيرة، خاصة بسبب توالي الهيمنات غير العربية المختلفة على الوطن العربي وتأثيراتها في وحدة اللغة، ومن هنا لم نكن لنجد غريباً أن تبرز مشكلة الحوار في الكتابة الأدبية العربية وتتمحور غالباً حول التأرجح بين استخدام العامية والفصحى.

ومع إقرارنا بأن ما يسمى انفصاماً حقيقياً بين اللغة الفصحى واللغة اليومية الدارجة أو المحلية كان هو بشكل أساسي وراء أن صارت كتابة الحوار في الأدب العربي، وتحديداً في الرواية والمسرحية، مشكلة لا نراها عادة في الآداب الأخرى، فإن هذا الانفصام لم يكن لوحده وراء أن صارت كتابة الحوار مشكلة، ولعل من أدلة ذلك أن العرب القدماء قد ناقشوا ما يشبه هذه القضية حتى حين لم يكن هناك ما نسميه انفصاماً بين اللغة الفصيحة واللغة الدارجة، كما جاء في ما نقله المؤلفون والرواة وجُمّاع الشعر واللغويون العرب من وقائع وطرائف ونوادر وحكايات تقع لأناس أو يرويها أناس عاديون، إذ طرح ذلك قضية اللغة التي تُكتب أو تُنقل بها تلك الوقائع والطرائف والنوادر والحكايات.

فالجاحظ (٢٥٤هـ) مثلاً أجاز بشكل واضح كتابة الحديث ـ وهو عندنا يقابل إلى حد كبير الحوار أو ما يُفترض بالحوار أن يكونه ـ كما يسمعونه، سواء أكان هذا الحديث فصيحاً أم غير فصيح ـ فقال في " البيان والتبيين":

"متى سمعتَ ـ حفظك الله ـ بنادرة من كلام الأعراب فإياك أن تحكيها إلا مع إعرابها ومخارج ألفاظها... وكذلك إذا سمعت بنادرة من نوادر العوام، وملحة من ملح الحشوة والطعام، فإياك أن تستعمل فيها الإعراب، أو تتخير لها من فيك مخرجاً سرياً، فإن ذلك يفسد الإمتاع بها ويخرجها عن صورتها، ومن الذي أريدت له ويذهب استطابتهم إياها واستلامهم لها"[٦].

وهذا برأينا يعكس وعياً نقدياً وثقافياً واجتماعياً مبكراً وغير عادي، والأهم أنه يخلو من أي نوع من العُقَد التي قد تدفع بغير قائله إلى التعامل مع هذه القضية بحساسية وربما بتطرف يقود إلى الرفض الحاسم وغير المرن. ولكن، ولنكون موضوعيين لنا أن لا نتجاوز حقيقة أن هذا الرأي صدر في زمن لم يكن هناك من خوف على اللغة العربية من اللغات الأخرى إلا بحدود تم فهمها واستيعابها وتحجيمها عن طريق علوم العربية الجديدة من نحو وصرف وفقه لغة ومعاجم وغيرها، وبحراسة كتاب الله. وإذا ما عزا البعض مثل هذا الموقف إلى تفرد شخصية الجاحظ الأدبية والفكرية أكثر منه إلى السبب أو الأسباب الموضوعية التي ذكرنا، فإن من المفيد أن نشير إلى حقيقة عدم تفرد هذه الشخصية الأدبية والفكرية فقط بمثل هذا الموقف، بل اتفق البعض معه في ذلك واقترب كتّاب آخرون منه. فهذا ابن قتيبة (٢٧٦هـ) يقول في مقدمة كتاب "عيون الأخبار" وبوعي أيضاً ومنهجية:

"اللحن إنْ مر بك في حديث من النوادر فلا يذهبنّ عليك أنّا تعمدناه وأردنا منك أن تتعمده، لأن الإعراب ربما سلب بعض الحديث حسنه، وشاطرَ النوادر حلاوتها"(٧).

فلاحظْ كيف يعبّر قوله "تعمدناه"، وإصراره على ذلك عن فهم ووعي واستيعاب لخصوصية هذا الذي ينقله إلينا لغةً، وعن منهجية وموقف نقديين يستبقان به - إذ يعبر عنه في المقدمة - أية مواقف غير متقبلة لذلك.

وربما كان مؤلف كتاب "نقد النثر" ـ قدامة (٣٣٧هـ)، أو غيره* (٨) ـ أكثر صراحة ودقة وطرافة في ذلك، إذ يحدد الموضعَ الذي أجاز لنفسه فيه استخدام ما سماه "اللفظ السخيف"، حين يقول: "وللفظ السخيف موضع آخر لا يجوز أن يُستعمل فيه غيره، وهو حكاية النوادر والمضاحك وألفاظ السخفاء والسفهاء، فإنه متى حكاها الإنسان على غير ما قالوه، خرجت عن معنى ما أُريد بها، وبردت عند مستعملها، وإذا حكاها كما سمعها وعلى لفظ قائلها، وقعت موقعها وبلغت غاية ما أريد بها، ولم يكن على حاكيها عيب في سخافة لفظها"(٨).

وهكذا لم تصر هذه مشكلةً عند العرب القدماء، لكنها صارت كذلك في العصر الحديث، وتحديداً مع دخول الفنون الجديدة التي تشتمل على الحوار، نعني المسرحية أولاً، ثم الرواية فالقصة القصيرة في فترة ما بين منتصف القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. ولعلنا نستطيع القول إن من أسباب ما يكمن وراء أنْ صارت مشكلة وموضع خلافات شديدة بين الكتّاب، وإضافة إلى ما ذكرنا، ما نتج عن تخلف العالم العربي وخضوعه في القرون الأخيرة للهيمنات الأجنبية المؤثرة سلبياً في ثقافته ولغته، من خوف ـ قد يكون أحياناً مبالغاً فيه ـ من إضعافٍ للفصحى والانجرار وراء عاميات بديلة، ومن ردة فعل متزمتة تتمسك بالفصحى بشكل متطرف، وهي ردة فعل قد تمثل استجابة لما أحسه المثقفون والكتاب العرب من تحدّ يتعرضون هم وثقافتهم ولغتهم له. وكان من الطبيعي أن تبرز هذه المشكلة أولاً عند مترجمي المسرحيات والروايات والقصص، ثم عند كُتّابها بعد ذلك، وتحديداً حين برز عامل ما يسمى بازدواجية اللغة - كما ذكرنا- الذي فرض أحياناً ازدواجية الاستخدام ـ بمعنى استخدام النوعين اللغويين في العمل الواحد و"قد واجه المشكلة لأول مرة في أدبنا الحديث مارون النقاش حين قام بترجمة أول مسرحية إلى لغتنا العربية عام ١٨٤٧ وهي مسرحية "البخيل" لموليير، فقد حاول أن يصل إلى حل قد يدهشنا اليوم، لكنها كانت محاولة طبيعية من أديب يتلمس لأول مرة حلاً لهذا الإشكال، باستخدم أكثر من لغة في العمل الأدبي الواحد"(٩)، وذلك بأن جعل شخصيات تتكلم الفصحى وأخرى العامية. والواقع أن مثل هذه (الازدواجية) في اللغة التي كانت أساساً وراء ذلك لم تقتصر في جنسها على الأدباء العرب، بل هي أمر طال آخرين من روس وأمريكان وإنكليز وفرنسيين، وخاصة خلال القرنين الأخيرين. يقول رولان بارت: "قبل أكثر من مائة عام، كان يجهل الكُتّاب بصورة عامة أنه يوجد عدة ضروب شديدة التباين من التكلم بالفرنسية... وربما كانت فترة بروست هي التي مكّنت الكاتب من أن يحقق الالتحام الكلي بين أبطاله ولسانهم، فلا يقدم هؤلاء الأبطال إلا صنوفاً صافية، وحجوماً كثيفة ملونة هي صنوف الكلام وحجومه. ..في هذه الفترة بدأ الكاتب يقتفي أثر الألسنة المحكية حقاً،

* هناك خلاف حول صحة نسبة الكتاب إلى قدامة.

لا على أنها مستظرفة، بل على أنها موضوعات أساسية تستنفد كل مضمون المجتمع"[٥].

ولكن إذ طال هذا الأمر غير العرب، فإنه، كما قلنا، لم يصل إلى أن يكون مشكلة أو موضع حيرة كما هو شأنه عندنا. فبعد أن كانت سيادة الفصحى في الأدب العربي عموماً، ولقرون طويلة شبه مطلقة ــ مع استثناءات معينة ومعروفة ـ برزت (العامية) فجأة لتلعب دوراً غير هين في بعض أنواع الكتابة الأدبية الحديثة وبالتحديد في الفنون القصصية وبشكل أكثر حصراً في حوارات الأعمال المكتوبة ضمن هذه الفنون، خاصة خلال النصف الأول من القرن العشرين. وربما كان هذا أكثر وضوحاً في آداب أقطار عربية معينة مثل مصر والعراق، خاصة في أعمال الاتجاهين الواقعي والرومانسي. وإذ فرضت العامية نفسها على قصص وروايات تلك الفترة إضافة الى عموم المسرحيات والتمثيليات التي كانت تُكتَب وتُمَثَّل مقنعةً كتابها وقراءها، ونقادها على ما يبدو، فإنها أخذت، مع نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات بالانحسار، ربما مع انطلاقة المد القومي العربي سياسياً واجتماعياً وثقافياً، وبروز الاتجاهات والتيارات الأدبية الجديدة المعروفة التي شهدها فعلياً أدب العقد السابع مبتعداً ابتعاداً شبه كلي عن الاتجاه الرومانسي وابتعاداً محسوساً ـ ولكن ليس كلياً ـ عن الاتجاه الواقعي، وهو ما كان في الوقت نفسه ابتعاداً عن موضوعات الحياة المعاشة التي تمنح الدعوة أو الميل إلى العامية زخماً وشيئاً من المشروعية بالطبع، والأهم مبرَّراً وعامل إقناع، ورضاً لكُتّابها. ولعل رشاد رشدي ينفرد برأي خاص يُبرّر به بروز مشكلة الخلاف حول كتابة الحوار بين العامية والفصحى، وهو يرصد كتابته بوصفه ظاهرة، فيقول: "والعجيب أن هذه الظاهرة ينفرد بها كُتّاب القصة عندنا دون كتاب القصة في أي مكان آخر في العالم، ولعل السر في هذه الظاهرة الغريبة هي أن كتابنا لم يتخلصوا بعد من المفهوم القديم للأدب الذي يقوم على الصياغة اللفظية، وهو يختلف تماماً عن المفهوم الذي قامت عليه القصة في الآداب الغربية، وهي القصة التي يحاول كتابنا تقليدها"[١٠]. أما عبدالرحمن منيف فلا يقف في النظر إلى مشكلة الحوار في الرواية العربية عند حدود عامية اللغة وفصحاها، بل يتعدى ذلك إلى اللغة ذاتها، وإلى ما هو أبعد منها، إذ يقول: "الحوار في الرواية ركن أساسي من أركانها، تتكون عن طريقه قسمات الشخصية، وتكتسب المواقف قوة الإقناع. ومن التحديات الكبيرة التي تواجه الروائي العربي كيفية النظر إلى اللغة وكيفية إجراء حوار بين الشخصيات، ومن ذلك الاستفادة من اللهجات واستخدامها مع الفصحى، والسعي في هدم الفجوة بين المشرق والمغرب العربيين. {ويضيف} إنّ الرواية العربية خطت على أيدي كبار الكتاب أمثال طه حسين وتوفيق الحكيم والمازني إلى لغة عصرية رشيقة، ولكن الحوار على رغم ما اتسم به من مرونة بقي غير قادر على نقل نبض الحياة الحقيقية[١١]، مع بقاء الفجوة ما بين الشخصية ولغة كلامها.

وهكذا ظلت إشكالية أنْ يستخدم القصاصون والروائيون العامية أو الفصحى مقتنعين مع السعي لإقناع القراء بذلك، الأمر الذي جعلهم في موضع اختلاف وأحياناً في مفترق طرق فيما بينهم. ولقد توزع هؤلاء الكتاب ومعهم النقاد ولا يزالون ما بين فريق ممارس أو داع أو مؤيد لكتابة الحوار بالعامية، وآخر ممارس أو داع أو

مؤيد لكتابته بالفصحى، وثالث يحاول أن يجد لـه طريقاً ما بين طريقي الفريقين. ولأنّ لكّلٍ، إذ يفعل أو يرى ما يفعله أو يراه، دواعيه وأسبابه ودوافعه، فإننا سنعرض في المباحث الثلاثة القادمة لكل فريق وما يراه. ولعل من الطبيعي أن نبدأ بفريق المستخدمين أو الداعين للعامية كوْنَ مواقف الفريقين الآخرين أو بعضها هي غالباً ما تكون ردود فعل عليه.

الحوار عامياً

عرفنا أنّ من أوائل الذين تجرؤوا على استخدام العامية في الأدب العربي الحديث، إن لم يكن الأول على الإطلاق، كان مارون النقاش أواسط القرن التاسع عشر حين جعل بعض شخصيات مسرحيات ترجمها إلى العربية تتكلم بالعامية، وهذا ما سنأتي إليه مرة أخرى بشكل أكثر تفصيلاً بوصفه محاولة حل الإشكالية. وهذا الأمر لم يقتصر على مارون النقاش، بل تعداه إلى غيره من مترجمي المسرحية وكتابها تحديداً، مثل فرح أنطون في بداية القرن الماضي، لكنهم في الغالب، وكما هو حال النقاش نفسه لم يسلّموا بذلك تسليماً مطلقاً، ولنا أن نتفهم عدم التسليم المطلق هذا ونحن نعرف ما للعربية من مكانة وحرمة ـ إن صح التعبير ـ تكاد تصل إلى حد القدسية. لكنّ كتاباً آخرين ظهروا بعدهم، سواء كانوا في المسرح أم في الكتابة الروائية والقصصية، كانوا في ذلك أكثر قناعة بالعامية لغة للحوار، وبالتالي أكثر جرأة وحسماً في استخدامها. من هؤلاء يوسف السباعي الذي كتب عن منهجه وموقفه من هذه القضية مقدمة لروايته "السقا مات" جاءت بأسلوب ساخر وربما غير لائق وسطحي في تعاملها مع القضية ومع وزارة المعارف في حينها وكان يريد منها أن تقرر بعض كتبه لمدارسها، بل الأغرب مع العربية ذاتها التي يكتب أدبه بها، فمما جاء فيها، قوله:

"... لم أكد أبدأ هذه القصة حتى تذكرت وزارة المعارف، ومطالبها التي تترفع عن اللغة العامية، وعزمت أن أقيم سياجاً منيعاً يحول دون تسرب الألفاظ العامية التي تأبى إلاّ أن تفرض نفسها فرضاً في سياق الحديث. وأخذت في الكتابة محاولاً إجراء الحوار بين أبطال القصة باللغة الفصحى، ولكني لم أكد أكتب بضع صفحات، ولم أكد "أحمى" في الكتابة.. حتى وجدت أبطال القصة ينطقون على الرغم مني في الحديث باللغة العامية. وحاولت عبثاً إيقافهم عند حدهم، وردهم عن غيهم، وتهديدهم بأن وزارة المعارف الفصيحة لن تقرر الكِتاب في مدارسها، وأنهم سيُسقِطون الكتاب بهذا اللغو العامي، والهذر اللافصيح. ولكني أخفقت في محاولتي ولم أستطع إلا التسليم قائلاً لنفسي: إني أكتب للعامة أكثر مما أكتب للخاصة من الفصحاء والبلغاء، وإن هؤلاء العامة في أشد الحاجة إلى زاد من الأدب الذي يفهمونه، والكتابة التي يسيغونها، أكثر من أولئك الخاصة الذين لديهم تراث من الفصاحة والبلاغة يفيض عن حاجتهم...

"ولست أشك أننا في فترة صراع بين العامية والفصحى، وأن الكتّاب في هذا الجيل حائرون بينهما... وهذه قصة يبدو فيها هذا الصراع بين الفصحى والعامية.. ولا جدال هناك في أن الغلبة ـ في الحوار ـ للعامية، لأنه من المستثقل الممجوج أن نحاول إنطاق أشخاص القصة باللغة الفصيحة.. وهم لا يمكنهم في حياتهم الطبيعية أن ينطقوا بها"[١٢].

والواقع أننا حين نقرأ رواية "السقا مات"، وربما أياً من روايات السباعي ذوات الحوارات العامية، وفي بالنا معاناته من كتابتها بالفصحى التي يعكسها كلامه هذا نحس أنّ سبب ذلك إنما هو عجز الكاتب أكثر منه عجز الحوار الفصيح ذاته في تحقيق الاقناع، إذ نجده في كتابة حواراته العامية لم يفعل أكثر من التقاطها من أفواه الناس دون أي عناء لمنحها ما هو أكثر من ذلك كما يُفترض أن يفعل أي أديب مع الأفكار والشخصيات والأحداث وبقية مفردات الإبداع، وخاصة الروائي والقصصي المعتمدة في أصولها غالباً على الواقع. فلنقرأ مثلاً المقطع الحواري الآتي االذي لا تحس معه أنه من نص أدبي أكثر منه مقتطع من أفواه الناس:

"وبدأ سيد يتثاءب، وقال لجدته:

"ـ مش حانام ؟

"ـ مش حاتاكل حاجه من اللي انت جايبها دي ؟

"ـ لأ خليها للصبح.

"ـ ولا عايز بصاره ولا جبنه ولا شقة بطيخ ؟

"ـ لأ شبعت خلاص.

""ـ طيب قوم عشان تغسل ايدك وتتشطف.

"ـ إيديه نضيفه.

"ـ والزيت بتاع الفطير ؟

"ـ مسحته في الجلابيه"(١٣).

فنحن نعرف "ليس كل ما يقال أو يُسمع من حوار يُوظَّف في النص الروائي. هناك حوارات ثانوية وعادية لا يمكن توظيفها في الرواية لأنها لغوٌ ولا تكشف شيئاً مهماً من أعماق الشخوص"(١٣). أما السباعي فبرر هنا لنفسه، أكثر مما برّر لنا، كتابة الحوار بالعامية مانحاً ذلك مشروعية خاصة حين وجد نفسه على يبدو عند مفترق طرق، إحداها لن يستطيع الخروج منها بما يرضيه ويرضي قراءه، والثانية بدا له أنها تخلصه من عبء أن لا يكون مقنعاً في حواره.

في مقابل ذلك حسم الكثيرون أمرهم، باستخدام العامية، سواء أكان ذلك بسهولة وتسليم مطلق، أو بعد تردد. فمن هؤلاء لم يتردد كثيراً الروائي العراقي غائب طعمة فرمان في استخدامها في روايته الشهيرة "النخلة والجيران". وإذ حاول إحسان عبدالقدوس أن يكون أكثر موضوعية وإقناعاً فإنه حسم استخدام العامية في كل أعماله المعروفة تقريباً بحيث لم يخرج عن ذلك إلاّ في أعمال محدودة جداً مثل الرواية القصيرة "النظارة السوداء" وبعض القصص القصيرة، إذ رأى "أنْ يكون حوار القصة الطويلة بالعامية، وحوار القصة القصيرة حسب مقتضيات الحال"(١٤). ولفؤاد التكرلي الذي هو من أبرز الكتاب حسماً في استخدام العامية لغةً لحوارات رواياته ومعظم قصصه القصيرة، تبرز "الرجع البعيد" الرواية الأكثر تمثيلاً لهذا، وكل ذلك كان قبل أن ينحني أمام حاجة فنه للوصول والانتشار عربياً ليكتب حوارات أعماله الأخيرة بالفصحى، حتى وإنْ كان ذلك على حساب قناعة عبّر عنها من قبل بإن الفن يفرض عليه استخدام العامية في الكتابة الروائية بدون تردد. وإلى جانب هؤلاء لنا أن نشير إلى غالب هلسا وسحر خليفة، وغيرهم كثيرون بالطبع.

فيما يتعلق بجدل هذا الاستخدام للعامية أو عدم الاستخدام لها، فإن من الغريب، وبعكس ما يمكن توقعه، أن يبدو النقاد أكثر من الكتاب المبدعين أنفسهم اقتناعاً وميلاً إلى كتابة الحوار بها في القصة والرواية، وقبل ذلك بالطبع في المسرحية، فراحوا ينظّرون، وكثيراً ما كان ذلك

بحماسة وحسم. فيقول رشاد رشدى: "إن الكتّاب ... ليسوا أحراراً في أن يجعلوا شخوص قصصهم تتكلم أو تفكر بالعربية الفصحى كما يترآى لهؤلاء الكتاب، فإنه من البديهي أن أي قصة تحاكي حدثاً، وأن أي حدث يحاكي الواقع، واقع الحياة التي يمثلها هذا الحدث، ولا أعتقد أن أحداً من كتاب القصة عندنا أو في العالم أصبح ينكر أنه واقعي، فإن كيان القصص إنما يقوم على هذه الواقعية، أي على محاكاته للواقع وقدرته على إقناع القارئ بأن قصته تمثل هذا الواقع. ولذلك فالكاتب الذي يجعل شخوص قصته تتكلم وتفكر بلغة غير اللغة التي تفكر وتتكلم بها في الحياة يهدم من أساسها الواقعية التي هي السبب في كيانه، لأن الحدث إنما يقوم على الأشخاص وتفاعلهم بعضهم مع البعض، فإنْ جاءت محاكاة الأشخاص ناقصة جاء الحدث ناقصاً وبالتالي انعدمت الواقعية"[١٠]، انطلاقاً من أن الحوار يمنح الشخصية القصصية، وضمناً الروائية بالطبع أحد أبعادها، "فمن المعروف أننا في الفن القصصي لا نعرف الشخصية عن طريق الوصف بل عن طريق تصرفاتها. واللغة من بين هذه التصرفات التي تعبر عن شخصية صاحبها، فنستطيع أن نتعرف على أخلاقها أو بيئتها من مجموع الألفاظ واللهجات التي تستخدمها"[٩]. ولعل محمد مندور قد حاول، بمعزل عن حقيقة ميله هو إلى العامية أو الفصحى، أن يعلل الميل الكبير نسبياً الذي أظهره الكتاب، والمسرحيون خاصة، نحو استخدام العامية، اذ رأى "قدرة اللغة العامية الحية على التعبير أحياناً عن ظلال من المعاني والأحاسيس التي قد لا تستطيع الفصحى التعبير عنها بنفس الدقة والإيجاز. ومن المؤكد أن الإحساس بهذه الحقيقة هو الذي دفع كثيراً من الأدباء إلى تفضيل العامية في كتابة بعض أنواع المسرحيات بل وفي كتابة الأجزاء الحوارية بين الشخصيات الشعبية في كثير من القصص الطويلة والقصيرة على السواء"[٩].

وإذا كان هؤلاء الأدباء والنقاد الذين تناولوا هذه القضية ومبررات استخدام العامية ومشروعيته، قد انطلقوا من الفن وغايتهم الفن، وبمعزل عن الاتفاق أو الخلاف مع أي منهم، فإن نقاداً آخرين مثل عبد الله الخطيب، يعبرون عن مواقفهم وحماستهم لاستخدام العامية وفي بالهم أولئك الذين يفكرون به حين يتحمسون للفصحى بدواعٍ خاصة هي من خارج الفن أكثرمنها من الفن ذاته، فيقول:

"أعتقد كذلك أن عدم الوقوف أمام انتشار اللغة العامية المنقحة في المجال الذي أقصده (وهو الحوار القصصي) يحقق غايتين أولاهما تكامل الفن القصصي، وثانيهما تقارب اللهجات العامية في البلاد العربية والتغلب على عدم فهم لهجة بلد شقيق في جميع أجزاء الوطن العربي الكبير، وهذا يمكّن الشعوب العربية التفاهم بصورة واسعة"[٩].

ولا نظن عبدالله الخطيب، بما يذهب إليه هنا، مقنعاً لأولئك الذين يميلون إلى الفصحى، فهو يفتعل هذه الدواعي الخارجية افتعالاً واضحاً، ولكن لنا أن نفهم سعيه هذا واضطراره إلى اللجوء إلى هذه الدواعي إذا عرفنا أنه فعل ذلك في منتصف الخمسينات، نعني مع بدايات المد القومي الذي كان يصعب معه إقناع الغالبية بأي شكل من أشكال التضحية بالفصحى أو تجاوزها في ما يُكتَب أو يُؤلَّف. وإذ يأتي رأي نقاد مثل عبدالله الخطيب معبراً عن وجهات

نظر مستخدمي العامية والداعين إلى استخدامها ومحاولاً الإفلات من الحساسية التي يثيرها الحس القومي وينطلق منها بعض مستخدمي الفصحى والداعين إلى استخدامها، فإنه يحاول أيضاً تخفيف جانب آخر من طروحات مستخدمي الفصحى والداعين إليها، كما سنأتي إليها تفصيلياً في المبحث التالي، نعني عدم فهم لهجات أقطار عربية أخرى وما يقود إليه ذلك من الحد من انتشار الأعمال التي تستخدم العامية. هذا الجانب ينقلة إلينا روجر ألين بالقول:

"إذا كان ثمة شيوع للهجه المصرية بسبب الانتشار الواسع للأفلام المصرية والتلفزيون، فلا يمكن قول نفس الشيء بالنسبة للهجاتٍ أخرى، على سبيل المثال في العراق والمغرب. وهكذا تضيق فرص الانتشار أمام روايات الروائيين الذين يعتمدون على لهجاتهم المحلية في كتاباتهم، ومثال ذلك الكاتب العراقي فؤاد التكرلي، والكاتبة التونسية عليا التابعي"[١٥].

ولعل ما يؤيد هذا تحول التكرلي تحديداً في رواياته الأخيرة من العامية إلى الفصحى، مع أنه كان قد انطلق في كتابة رواياته وقصصه، قبل ذلك، من قناعة تامة ومطلقة بالعامية لغةً لحواراتها، داعماً منهجه هذا بمبررات يمكن تفهّمها، إن لم نقل عدم قبولها، إذ "يرى مؤلف "الرجع البعيد" ألاّ خوف من العامية إذا كانت تخدم أغراضاً فنية. ويبدو أنه يحرص على ألا يزرع بينها وبين أثره القصص جداراً من الشك والوهم. وهو إذ يرتاد هذا السبيل بجرأة، يشعر أنه مزود بإدراك عميق لمهمة اللغة في التوصيل مسلّطاً الضوء على هدفه الذي يسعى إليه، وهو التوصيل والحرص على جعل الشخصية تنطق بلغتها الخاصة حتى يستطيع القارئ أن يعايشها ويتآلف مع مشاعرها"[١٦]. ويؤيد هذا الذي ذهب إليه هنا موسى كريدي في قراءته الجميلة لرواية "الرجع البعيد" فؤاد التكرلي نفسه حين يقول: "في رأيي كقصصي أن القوة التعبيرية التي تكمن في عبارة تقال بالعامية في ظرف ومكان معينين، لا يمكن ان نجد مثيلاً لها في جملة بالفصحى مهما بذلنا من جهد... والقضية بعد ذلك قضية إحساس فني"[١٧]. ولعلنا في قراءة المقطع الحواري الآتي على سبيل المثال من حوار رواية التكرلي المذكورة ندرك الكثير من هذا الذي استقرأه موسى كريدي وأيده قول الروائي نفسه، خاصة في ما يتعلق بدور لغة الحوار كما نسمعه في الواقع في التعبير والتوصيل:

"- آني اعرفك زين. انت نفسك طيبة وشهم وتخاف من ربك...

"لاكت {لكن} الظروف تِدّخل أحياناً بحياة بعض الناس وتغيّرها بلا ما يردون. بس الله سبحانه وتعالى يخلّي بكلوبهم، رغم تقلبات الدهر، الشفقة والرحمة والمحبة، لأن هم من الأصل أشراف ومنبتهم طيب، إنت يا حسين الله سبحانه وتعالى وضع ابني مدحت أمانة بعنقك.. أمانة الله خلاه بعنقك سيد حسين، دتفتهم ؟ أمانة إنت مسؤول عنها"[١٨].

بقي أن بعض الروائيين قد ينجرون وراء الاتكاء على أن الحوار يكتسب واقعيته من العامية على اعتبار أنها اللغة التي نتكلم ونتواصل بها فيما بيننا في حياتنا، إلى أن يكتبوا بهذه العامية ما لا ينطبق عليه ذلك، من ذلك على سبيل المثال كتابة سحر خليفة حوارات في روايتها "الميراث" تدور أصلاً، كما يُفترض، بالانكليزية بين شخصيات فلسطينية وعربية

وأمريكية، علماً بأنها قد انتبهت إلى ذلك أحياناً فجعلت الشخصيات الأمريكية تتكلم عربية ذات نبرة أجنبية. ففي المقطع الآتي مثلاً لا تكتفي فيه الروائية بتوجهها، بل هي جعلت شخصياتها، ومنها الأمريكية، تتكلم بلغة مغرقة في عاميتها:

"... سمعت صوت حركة فنظرت إلى الباب، وهناك كانت جدتي {وهي أمريكية} تقف وفي يدها بندقية صيد. همستْ بصوت كالفحيح:

"ـ أي حركة ويكون رأسك شقف {قطع لحم مشوٍ}.

"ـ كان وجهها ساكناً وعيناها تتحركان يمنة ويسرة.

"ـ إرْمِ السكين حالاً.

"ـ رد عليها محشرجاً: "يا بنت الكلب."

"ـ فانطلقت رصاصة أخرى أصابت الطاولة بجانبه وانقلبت علي:

"ـ زينب تعالي هون، تعالي بسرعة.

"ـ لكني بقيت مذهولة ولم أستطع الحراك. وجّهتْ حديثها إليه:

" ـ أنتَ عارفني يا حج، إرْمِ السكين.

"ـ رمى السكين بيده اليسرى وهو يشد يده الجريحة إلى صدره.

"ـ وانتِ يا بنت تعالي هون وروحي لغرفتي ونادي البوليس، يا الله بسرعة"[١٩].

ومرة ثانية، وتعلقاً بالمنطلق الرئيس لهؤلاء الكتاب في كتابة حوارات رواياتهم وعموم أعمالهم بالعامية، نختلف مع الربط الحاسم أو المطلق بين العامية وواقعية العمل أو الشخصية. بعبارة أخرى نحن إذ نتفق جزئياً مع رأي فؤاد التكرلي السابق ذكره، ومَن اتفق معه، في هذا الجانب فإننا لا نفهم من لغة الشخصية الخاصة التي تمكننا من أن نعايشها ونتآلف معها، على حد تعبيره، عاميتها تحديداً، بل في أن تكون هذه اللغة متناسبة ـ في الجو والمناسبة والظرف الآني ـ مع الشخصية ومع روح العمل ككل، وهذا بعض ما يتمثله بعض أهل الفصحى في حماستهم إليها.

الحوار فصيحاً

تكاد مواقف الذين مالوا إلى الفصحى أو اقتنعوا بها لغةً لحوار العمل الأدبي الإبداعي تنطلق من الرد على المواقف السابقة الداعية لاستخدام العامية، أو تسفيهها، وخاصة في اتكائها على واقعية العمل والشخصية والحوار. وابتداءً إذا كان صحيحاً ـ وهو برأينا كذلك إلى حد بعيد ـ ما ذهب إليه فؤاد التكرلي في قوله الذي رجعنا إليه سابقاً بأن "القوة التعبيرية التي تكمن في عبارة تُقال بالعامية في ظرف ومكان معينين لا يمكن أن نجد مثيلاً لها في جملة بالفصحى مهما بذلنا من جهد"، فإنه ليكون صحيحاً أيضاً، إذا وضعنا أنفسنا في موقع أهل الفصحى القول: إن القوة التعبيرية التي تكمن في عبارة فصيحة في ظرف ومكان معينين، وربما في كل ظرف وكل مكان قد لا نجد مثيلاً لها في العامية كلها، و"القضية بعد ذلك قضية إحساس فني"، على حد تعبير التكرلي نفسه، الأمر الذي يهيِّئ إذاً المنطق والإقناع بدرجة أو بأخرى لكل فريق. ولكن تبقى بعد ذلك لكل منهما حجته التي لا تنطلق بالضرورة من هذا، كما رأينا مع فريق العامية، وسنراه مع فريق الفصحى هنا، الأمر الذي قد يعطي من يناقش القضية من خارج الفريقين ـ وسنسعى إلى أن نكون من هؤلاء ـ أهمية خصوصاً وأن مثل هؤلاء سيتسمون بالضرورة بالموضوعية وعدم الانحياز إلى حد كبير إن لم يكن مطلقاً، حتى وإن بدا بعضهم

أحياناً مع هذا الفريق أو ذاك، وفي هذه المفردة من القضية أو تلك. ولعل من أبرز من ناقشوا بموضوعية طروحات أولئك الذين تحمسوا للعامية الدكتور محمد غنيمي هلال حين قال ضمن ما قاله عن المسألة:

"وهذه المسألة هي لغة الحوار: أيكون بالفصحى أم بالعامية ! وهي مسألة محلية، كان السبب المباشر في إثارتها الفرق الشاسع بين الفصحى والعامية في لغتنا، مما تكاد تنفرد به في الآداب العالمية، مع الضعف المطبق في الفصحى لدى الجمهور. ومن ثم وُضعت المسألة وضعاً خاطئاً في نظرنا، على أساس الواقع ومسايرته، لا على أساس مطالب الأدب، وما ينبغي أن يكون من أجل النهضة بالأجناس الأدبية. ففي الحق لا صراع بين الفصحى والعامية، فلمن شاء من الكتاب أن يختار جمهوره. وفي الأمم جميعاً ـ منذ القديم ـ يعيش الأدب الفصيح مع الأدب الشعبي عيشةً سليمةً...

"... فالفرق بين لغتنا العامية والفصحى له ما يناظره أو يقرب منه في الأمم الأخرى ذات الآداب العريقة، ولم يدر بخلد واحد من نقادهم وكتابهم أن يفرض هذه اللهجات فرضاً، بدلاً من الفصحى، أويجعل إحداها في صراع مع الأخرى المستبدل بها.... فالذي نعارضه كل المعارضة هو أن نحكم على الفصحى ـ من حيث هي ـ بأنها تعجز عن أن تسهم في هذا المجال، تعللاً بأن العامية ثرية بقرائن ألفاظها الحية في الاستعمال، أو مراعاة لواقع الحال في حديث الشخصيات التي تتكلم العامية، ويُنطِقُها الكاتب اللغة الفصيحة مما يسمونه واقعية الأداء، ذلك أن الفرق شاسع بين معنى الواقعية الفني وواقعية اللغة، والخلط بينهما لا يصدر إلا عن قصور شنيع في فهم الواقعية. فالواقعية يقصد بها واقعية النفس البشرية، وواقعية الحياة والمجتمع. والكاتب لا يستنطق لسان المقال، بل لسان الحال، ولا بد في عالم الأدب من الاختيار والتعمق، لا الاقتصار على نقل الواقع...

"على أن في التسليم بعجز اللغة العربية عن الاسهام في إنتاج الأدب القصصي أوالمسرحي تخلفاً ينال من الرقي فنياً بهذين الجنسين الأدبيين فضلاً عما بيناه من قبل من التحكم المجافي للمنطق في القول بأن اللغة العربية تعجز عما تم في اللغات الأدبية العالمية، ذلك أن القصص والمسرحيات العالمية ـ لو كانت قد ظلت تكتب بلهجة محلية في الآداب العالمية ـ لما ارتقت...، على أنه لا نزاع في أن اللغة الفصحى أقدر وأثرى في تنويع الدلالات وتعميقها من اللغة العامية المحددة في مفرداتها، والمتصلة بالوقائع والمحسات، في حين تعجز عن المعاني العالية والأفكار العميقة والخواطر والمشاعر الدقيقة"(٢٠).

ويتعرض المستشرق روجر ألين لهذه (المعضلة) عبر استعراض رؤى العشرات من الكتاب العرب، الروائيين بشكل خاص، التي تتمثل نظرياً في ما قالوه فيها، وعملياً أو تطبيقياً في ما كتبوه إبداعياً. ويكاد يكون نجيب محفوظ لدى ألين الذي يأسف لمنهجه بهذا الخصوص، الممثل الأهم لأولئك الذين استخدموا أو أيدوا أو دعوا إلى الفصحى لغةً للحوار. وإذا كان المستشرق مصيباً بشكل عام في تصنيف محفوظ هنا، فإن هناك ما قد يشكل تحفظاً صغيراً يتمثل في ما يمكن أن نسمية مرونة هذا الروائي في التعامل مع هذه القضية، ولا نرى التعصب الذي يمكن أن نفهمه من إشارة ألين الواضحة في

كلامه، كما سنأتي إليه بعد عرض آراء فريقي العامية الفصحى. يقول روجر ألين:

"اختار عدد كبير من الروائيين، مُقِرّين بانتشار استخدام العربية في الكتابة، كتابة رواياتهم وحتى الحوارات بهذا المستوى من اللغة الفصيحة. وبالطبع أبرزهم نجيب محفوظ الذي من وجهة نظري لسوء الحظ قد وصف اللهجات العامية المختلفة، بأنها "مرض" العربية , ولا زال كارهاً لتضمين رواياته تعبيرات من المفردات المحلية في مصر، واتفق معه عدد كبير من الروائيين، ومن أكثرهم شهرة: جبرا إبراهيم جبرا، وعبدالرحمن منيف. وبرغم ما يتضمنه هذا الاختيار لمستوى اللغة من سهولة الفهم في كل الدول العربية، فثمة صعوبة ابتدائية في التعبير من خلال العنصر الدرامي في الكتابة الأدبية بواسطة لغة غير مستخدمة في الحوار اليومي..."[١٥].

والواقع أن نجيب محفوظ قد عبر عن شيء من هذا في مناسبات عدة، بدا فيها متشدداً في رفض العامية، فمن ذلك قوله:

"إن اللغة العامية من جملة الأمراض التي يعاني منها الشعب والتي سيتخلص منها حتماً حين يرتقي، وأنا أعتبر العامية من عيوب مجتمعنا مثل الجهل والفقر والمرض"[١٤].

لكننا نعود لنقول إن نجيب محفوظ لم يكن متصلباً أو متعصباً في تبنّي الفصحى ورفض العامية، بدليل أنه كتب حواراته بلغة عربية فصيحة واضحة سهلة، وفوق ذلك غير ممتنعة عن تقبل بعض المفردات العامية ليجعلها على ما نرى ملائمة للفن القصصي. الأهم من ذلك أن مرونة محفوظ تتعدى حدود المفردات إلى بعض التراكيب، وربما من هنا عدّه البعض من محاولي الوصول إلى الحلول الوسطى، وهو ما لا نتفق معه خصوصاً أن مثل ذلك كان قليلاً جداً بحيث لم يكن مساراً ولم يخرق منهجه الأصلي. فمع إقرار يوسف الشاروني بأنّ الكاتب يؤيد أنصار الحوار بالفصحى، يقول: "نجيب محفوظ من الأدباء الذين حاولوا كذلك الوصول إلى حل وسط... فقد أنطق شخصياته ألفاظاً فصحى لكن دلالتها وتركيبها ـ من حيث تأخير الكلمات وتقديمها ـ أقرب إلى العامية... فنجيب محفوظ ليس من أنصار الحوار الفصيح كما يقول، أو كما يُقال عنه، بل هو بتعبير أدق ذو حوار فصيح من ناحيتي المفردات والإعراب، عامي من ناحيتي تركيب الجملة ودلالات المفردات، ذلك أن اللغة ليست مجرد مفردات ولا ما يرد بالمعاجم من ألفاظها، بل أن نظام الكلمات شرط أساسي من شروطها، وبكل لغة نظام معين لا يصح الإخلال به"[٩]. والشاروني يضرب لما ذهب إليه بشأن تعامل الكاتب مع حوار الرواية مثالاً التعبير الآتي من رواية "زقاق المدق" الذي يرى أنه "تعبير عامي في ألفاظ عربية سليمة" على حد تعبيره: "هربت وحياتك، غواها رجل فأكل مخها وطار بها"[٢١]. فمع إصابة الشاروني في رصد مثل هذه العبارات فإن ذلك يبقى برأينا غير متسيّد على منهج الروائي، إضافة إلى أن العامية هنا تسللت إلى الفصحى عبر "أكل مخها" تحديداً، وهو ما لا يجعل محفوظ من أصحاب الحل الوسط. إنّ هذا مرة أخرى ما سميناه مرونة في التعامل مع كتابة الحوار، عدا ذلك أن حواره إذ يلتزم عموماً الفصحى، فإنه يأتي دائماً، أو ربما يتعمده محفوظ نفسه، بسيطاً في لغته ألفاظاً وتعبيرات وصياغة، ليكون في النتيجة مقبولاً من القارئ العادي، مع بعض الاستثناءات

القليلة من هذه الناحية على بعض حوارات رواياته المبكرة.

لقد سبق آخرون نجيب محفوظ في كتابة الحوار بالفصحى، أياً كانت طبيعة هذه الفصحى، حين واجهوا إشكالية هذا العنصر أو الوسيلة الفنية مع دخول الفنون الأدبية الجديدة كما أشرنا، وتحديداً "عندما أخذ كبار شعرائنا وأدبائنا الذين يملكون ناصية الفصحى في كتابة المسرحيات الشعرية والنثرية الفصيحة الجيدة السبك اللغوي والخالصة الفصاحة، من أمثال أحمد شوقي وعزيز أباظة وتوفيق الحكيم ومحمد تيمور. وهم يرون أن استخدام العامية يُخرج الحوار الدرامي إلى السطحية والثرثرة التافهة، بينما تستطيع الفصحى وحدها ـ وهي لغة الأديب الكاتب ـ أن تعبر في عمق ونفاذ عن لسان حال الشخصيات في حوار أدبي متين. والأديب الذي يكتفي بالتقاط الحوار على ألسنة الشخصيات التي يلتقي بأمثالها في الحياة، لا يخلق أدباً ولا يكشف عن مجهول من قيم النفس أو قيم المجتمع وأخلاقه. وقد تكون مهارته كلها عندئذ كمهارة الببغاء الذي لا عقل له، وكأنه آلة تسجيل وترديد"[٢٢]. ولأنّ هذا لا يمسّه ما يرد من مفردات عامية قليلة هنا وهناك ومتى ما وجد الكاتب ضرورة لذلك، رأينا محفوظاً إذاً لا يتردد في استخدام شيء من العامية في جل رواياته، ونتذكر جميعاً هنا كلمة "طظ" مثلاً في رواية "القاهرة الجديدة".

ولم ينفرد نجيب محفوظ بالطبع في هذا، فهناك كتّاب آخرون، ومنهم الكاتبة العراقية ميسلون هادي مثلاً التي تكاد تقف هذا الموقف أو تقترب منه إن لم نقل تتبناه، ولكن بشكل أكثر تقبلاً للعامية ضمن الحوار الفصيح بحيث قد يتعدى الأمر المفردة ونظام التركيب إلى العبارة، ومن الواضح مرة أخرى أن الكاتبة تفعل ذلك حينما تجد ضرورة فنية أو موضوعية أو دلالية لذلك، وهو بظني ما يحسه القارئ بشيء من السهولة، كما في المثال الآتي من رواية "يواقيت الأرض" الذي تدخل الحوارَ فيه فجأة مفرداتٌ وعباراتٌ عامية أردنية تأتي لتسهم في خلق الجو الجديد الذي فرضه وصول بطل الرواية العراقي المهاجر إلى عمّان:

"ـ قال سائق سيارة الأجرة:

"ـ فش عندك فراطة !!؟"[٢٣].

فإن الجملة العامية الأردنية هنا تعني أن هذه الشخصية العراقية قد طوت مرحلة انتقالية تمثلت في طريق بغداد ـ عمّان البري وما يمكن أن يعنيه أو يلمّح إليه ذلك من ارتمائها أو رميها إلى المجهول في ظل التيه والمعاناة والعذاب التي خلقها حصار المدنية الجديدة للعراق والعراقيين، إضافة إلى ما يؤديه ذلك من خلق الجو الخاص الذي تحتاجه الرواية لبطلها، وتفعيل أحاسيس الخوف والقلق والتردد له، وإطلاق تيارات التفكير والتداعي فيه. وما قلناه عن ميسلون هادي يقال عن الروائي الأردني منيف الرزاز في بعض رواياته، من ذلك مثلاً رواية "الذاكرة المستباحة" التي ترد المفردات والعبارات في حوارها الفصيح أصلاً لضرورات يبدو أنها تفرض نفسها على الكاتب، خصوصاً حين يستخدم ـ وكما استخدمت الكاتبة العراقية تماماً ـ مفردات وعبارات لعل من الصعب إيجاد بديل مكافئ دلالياً لها في الفصحى، فلنرَ مثل هذا في المقطع الآتي:

"ـ يقف منقذ أمام المحاربين القدامى، يتأمل صفحة الوفيات بصمت وهو يتمتع بذلك

الإحساس الخفي بأن أنظار الكل شاخصة إليه. يتخذ هيئة الاستعداد والتأهب، فيتحول إلى آذان صاغية. يفتح فمه فينحني الجميع نحوه، وبغتة، دون مقدمات أو مبرر معقول يرفع منقذ ذراعه ويهتف بحركة مسرحية:

"ـ أهلاً بشيخ الشباب.. وحبيب الشعب.. بطل ميسلون.. "أبو محمد باشا".

"ـ يتخاذل الجميع في مقاعدهم، وينكمشون يائسين ممتعضين. ويصرخ أبو محمد باشا خارجاً عن طوره:

"ـ بلا حبيب الشعب بلا بطيخ. كنت حبيب الشعب لما كانت عمّان عمّان. فُكْنا من أفلامك. اقرأ صفحة الوفيات وخلصنا.

"وسأله منقذ باهتمام شديد ودهشة أصيلة:

"ـ ماذا تقصد بـ"لما كانت عمّان عمّان" ؟ ليش الآن صارت عمان معان مثلاً؟!"[٢٤].

وإذاً فإن كل هؤلاء الكتّاب بدءاً بمحفوظ إنما هم من كتاب الحوار الفصيح وليسوا من أصحاب الحلول الوسطى، مع الإقرار بأن في تجربتهم شيئاً مما قامت تلك الحلول أو اشتملت عليه كما سنراها لاحقاً. وإذا كان بعضهم ومعهم بعض النقاد، ينطلقون في تعاملهم مع الحوار من الفن ومن أن لغة الفن هي الفصحى بتراثها وقابليتها على الاستجابة لمتطلباته، وبعض آخر منهم من خارج الفن أكثر منهم من الفن نفسه، تدفعهم ما يمكن أن نسمّيها الغيرة القومية مرة، والوطنية المطلقة مرة ثانية، وحب للعربية لغةً وهويةً مرة ثالثة، فإن ناقداً مثل السيد قطب يحاول أن يقارب في مدخله إلى هذا القضية ما بين ما هو خارج الفن، والفن وطبيعته والحرص على عدم التضحية بمتطلباته وجماليته بشكل عام وبخصوصيته قصصياً تحديداً حين يقول منطلقاً من تفهمه لطرفي المعادلة ـ إن صح التعبير: "قوام كل عمل أدبي هو مطابقة قيمه التعبيريه لقيمه الشعورية، ومناسبة استخدام الأداة لطبيعة العمل الذي تستخدم فيه واتجاهه. والقصة* ... تهدف إلى تصوير الحياة في محيطها الطبيعي، وفي هذا المحيط تختلف الأجواء والحالات الشعورية. ومن هذه الاعتبارات كلها يخلص لنا أن لغة القصة ينبغي أن تكون لغة نثرية ـ لا شعرية ـ إلا في اللحظات الخاصة التي يفيض فيها الشعور ويرتفع ويتوهج، أو يراد وضع إطار من وصف الطبيعة أو سواها تعيش في داخله لحظات هامة مشرقة أو كئيبة آسية في سياق القصة، وكلما عبر كل شخص فيها بلغته حسب مستواه فيها ووضعه، كان ذلك أكمل، لأنه يساعد في نسياننا للمؤلف، وشعورنا بأن الحياة تجري طبيعية أمامنا دون أن يعترضها تنسيقه المفتعل. وقد يجد المؤلفون في اللغة العربية بعض الصعوبة لتطويعها لجميع المستويات الفكرية والشعورية، لأنها بطبيعتها لغة الخواص، ولكن هذا التطويع ممكن حسب المواقف بدون خروج على حسب طبيعة اللغة وأساليبها. وخير ما يضرب به لمثل هذا التطويع أسلوب المازني"[٢٥].

ومهما كانت مبررات استخدام الفصحى، فقد لا يجد بعض من يستخدمها، أو لنقل يرفض استخدام العامية إضافة إليها أو بديلاً عنها، من حاجة إلى تقديم مثل هكذا مبررات كون استخدام الفصحى هو الأصل بينما استخدام العامية هو خروج عن ذلك، وعليه فهو خروج يحتاج بالطبع إلى أن يبرره أصحابه ليكتسب

* يعني سيد قطب بالقصة هنا الرواية، إذ يسميها كذلك بينما يسمي القصة القصيرة "أقصوصة".

مشروعيته. ومع هذا فلعل الموقف أو المواقف العامة لملتزمي الفصحى لا تقنع أحداً من مستخدمي العامية في الحوار، وهي إن وجدت من يقتنع منهم بها فسيكون في الغالب متفهماً لوجهة النظر التي يتمثلها أو يتبناها كُتّاب الفصحى أكثر منه مقتنعاً بها عملياً، كما رأينا وسنرى بعض ذلك في الحيرة التي وجد بعض الكتاب أنفسهم فيها حينما واجهتهم (المشكلة). ونستثني من أنْ تكون اللغة الفصحى فيها موضع خلاف الحواراتِ التي هي ليست بالكلام العادي المنطوق بقدر كونها مما يمكن أن نسميه تفكيراً بصوت عال. وضمن ذلك أيضاً ما قد لا يكون على لسان بشر أو إنسان عادي. فمن النوع الأول المثال الآتي من إحدى روايات أحلام مستغانمي:

"ولكن لم أعِ كل هذا إلا بعد فوات الأوان.. بعدما رفعت الموائد، وانسحب الجميع لأبقى وحدي.. أمام فتات الذاكرة.

"قلتُ: أريد أن أراك..

"ـ لا.. لم يعد لقاؤنا ممكناً الآن.. وربما كان هذا أفضل. يجب أن نبحث عن نهاية أقل وجعاً لقصتنا. لتكن قسنطينة لقاءنا وفراقنا معاً.. فلا داعي لمزيد من العذاب"(٢٦).

ومن النوع الثاني المثال الآتي من إحدى روايات ميسلون هادي:

"... سلمت تلك الحية البيضاء على ناجي عبدالسلام قالت له:

"ـ من أنتَ ؟ وما شأنك ؟ من أين جئت ؟ وإلى أين تذهب ؟

"قال: أنا من بني يعرب.. واسمي ناجي.. قادم من بلاد الجذور وذاهب إلى بلاد الطيور.. ولكن القارب نسيني هنا ورحل.

"قالت الحية: بلاد الطيور ؟ وما شأنك وهذه البلاد؟

"قال ناجي عبدالسلام: هناك يوجد خاتم سليمان.. ويُقال إن من حصل عليه انقادت له الإنس والجن والطير والوحوش وجميع المخلوقات. ولكن من أنت ؟

"قالت الحية: أنا ملكة الحيّات"(٢٣).

فمنطقياً إن مثل هذه الحوارات التي هي أقرب إلى التفكير أو المناجاة منها إلى الكلام العادي، أو التي لا تكون بألسنة بشر، لا تستثير فصحاها جدلاً أو اعتراضاً. بتعبير آخر هي لا تكون موضع خلاف بين مريدي الفصحى ومريدي العامية، مع بقاء الخلاف في ما هو غير ذلك، ومعه تبقى المشكلة.

مساعي الخروج من المشكلة

أيًّا كان ميل الكتاب ودعوتهم واستخدامهم للعامية أو للفصحى، فإنهم عموماً يعكسون حيرة واضحة وشبه دائمة غالباً، بمعنى أنها ملازمة لهم ما داموا يكتبون، إزاء لغة الحوار التي من المناسب استخدامها وهم يجدون أمامهم (لغتين)، الأمر الذي تمثل غالبًا في ذلك التأرجح أوالتنقل ما بين الاستخدامين الذي نراه في تجارب العديد منهم. ولا تختفي هذه الحيرة إلا في النادر عند أولئك القلة الذين يستخدمون أيّاً من اللغتين بشكل حاسم ومطلق، أو يحسمون أمرهم في استخدام أي منهما في هذا العمل والأخرى في ذاك. ولعل هذه الحيرة أو المشكلة هي ما عبر عنها الروائي غائب طعمة فرمان حين سئل عمّا إذا كان راضياً عن استخدام العامية في حوار روايته الأولى الشهيرة "النخلة والجبران" إذ أجاب: "لا.. لست راضياً عن ذلك.. إنها مشكلة قائمة كلما أمسكت القلم لأكتب قصة، وقد وانتني الشجاعة

لأن أصرف ذهني عنها فأكتب الحوار باللغة الفصحى في أكثر من عمل قصصي"[٢٧]. وتتأكد حيرة الكاتب هذه وقلقه حين يقول في مناسبة أخرى: "نحن العراقيين، وأقول ذلك صراحة نجابه مشكلة حادة بسبب عدم انتشار لهجتنا العراقية، فنجد كثيراً من الضير في أن نُجري الحوار كما يجري على ألسنة شخصياتنا. أنا بهذه المشكلة لم أصل إلى قناعة تامة"[٢٨].

ويتعدى الأمر ذلك أحياناً ليسبب اضطراباً حقيقياً للبعض، يقول يوسف الشاروني: "أحياناً نجد قصصيين يدلون برأي في لغة الحوار، ثم يخالفون ما يرون عندما يكتبون أعمالهم الأدبية. ولست أرى في هذا تناقضاً من الكاتب، بل هو انعكاس لحدة هذه المشكلة وتذبذب الآراء بشأنها"[٩]، الأمر الذي يجعل منها أزمة أكثر منها مشكلة، وهي أزمة لم يكن فرمان وحده يعاني منها بالطبع، بل فرضت نفسها على عموم الروائيين والقصصيين بسبب هذا التأرجح الذي غالباً ما يجدون من الصعب حسمه بين العامية والفصحى، مع عدم قناعة الكثير منهم ورضاهم حتى حين يقررون الكتابة بإحداهما. فشيء من حيرة فرمان تمثلت في تجارب العديد من الكتاب بدءاً بمحمود تيمور ويحيى حقي، ومروراً بعبدالحميد جودت السحار وشاكر جابر، ووصولاً إلى عبدالرزاق المطلبي وإبراهيم نصرالله وغيرهم، بل تعدى الأمر إلى غير الروائيين أحياناً كما نراه مثلاً في جواب لأدونيس على سؤال عن سبب عدم كتابته المسرحية إذ قال: "حاولت، ولم أفلح، أعترف بذلك، لأنني لم أستطع أن أخلق لغة مسرحية خاصة بالشعر وتواكب لغتي الشعرية، وأنا... لا أجد أي لغة مسرحية بالمعنى العميق للكلمة في الشعر، وأعتقد أن اللغة المسرحية في النثر تكشف عن أزمة في هذا الصراع بين العامية والفصحى"[٢٩]. فهذه الحيرة المتطورة إلى أزمة والمسببة للعديد من الكتاب في أحيان كثيرة قلقاً ذاتياً وفنياً، تكاد تشغل جلّهم بمن فيهم، كما قلنا، بعض الذين يحسمون أمرهم في اختيار واحدة من اللغتين لحوارات كتاباتهم. فالذي يختار العامية كثيراً ما يبقى قلقاً من أن يجد البعض في خطوته ابتعاداً عن لغة الأدب كما يُفترض أنْ تكون، ومن محدودية الانتشار عربياً، خاصة حين يكتب، إذ لا يكون مصرياً تحديداً، بغير المصرية التي هي اللهجة المفهومة من كل العرب. أما الذي يختار الفصحى فإنه يبقى قلقاً من أن تأتي حواراته متكلفة أو لنقل، كما يعبر الكثيرون، غير واقعية وعليه تكون غير مقنعة.

هنا نريد أن نقول، وانطلاقاً من وجهة نظر غير متفقة مع الربط الحتمي والتلقائي بين الواقعية والعامية، إنه مع ما يبدو من انسجام وترابط وتقارب بين الاتجاه الواقعي، أو واقعية العمل القصصي وخاصة الروائي واستخدام العامية في حوار هذا العمل، فإن مثل هذا الربط بينهما قد احتل في مناقشات المتحمسين لاستخدام العامية مكانة هي أكبر من حجمه. ونعتقد أن مثل هذا الربط يمليه غير قليل من الفهم الظاهري للقضية، وللواقعية بشكل خاص، خاصة حين يكون صراحةً أو ضمناً، مبنياً على أساس اللفظه أو العبارة بين أن تكون عامية أو فصحى، وهو ما لا نذهب إليه إلا جزئياً. فإذا كان الحوار وقوته على الإقناع وانسجامه مع الحدث والشخصية وجوّ الرواية ـ كما سنأتي إلى ذلك ـ يكمن في اللفظة أو العبارة نفسها عامية كانت أو فصيحة، فألا يبدو غريباً أن تنجح

وتقنعنا حوارات الأعمال المترجمة التي لا يكون فيها للفظة أوالعبارة من حيث فصحاها وعاميتها علاقة بذلك ؟ ولنا للتمثيل على ذلك أنْ نشير إلى روايات "الصخب والعنف" لوليم فوكنر، و"زوربا" لكازنتزاكي، و"الدون الهادئ" لشولوخوف، وروايات ديكنز ولورنس ودستويفسكي وشتاينبك وماركيز... وغيرهم، بل إن الكثير من الإقناع بشخصياتها تحديداً يأتي من خلال حواراتها بشكل عام، ولا نظن لقارئ واعٍ أو ناقد أن يحس وهو يقرأ مثل هذه الأعمال أي فجوة بين لغة الحوارات والشخصيات الناطقة بها، فكان أن التصقنا بشخصيات مثل (ديلزي) في "الصخب والعنف"، و"زوربا" في "زوربا"، والحارس في"عشيق الليدى تشاترلي"... وهي شخصيات لم تتحدث في الترجمات العربية التي قرأناها بلغات أو لهجات خاصة بها أو بمحيطها وبلغات منفصلة، من هذه الناحية، عن لغة السرد، لأنها عملياً إنما كانت تتحدث ـ في هذه الترجمة ـ بلغة ما هي بلغتها. ولعل هذا يتفق في دلالته مع ما يذهب إليه نجيب محفوظ إذ يقول: "ليست الواقعية صورة لما يقع، ولكن لما يحتمل وقوعه... فالشخص في الحياة ليس هو حرفياً في الرواية، وكذلك الحادثة والمكان والزمان. فماذا يمنع أن تكون لغة الحوار في الرواية مختلفة عن الواقع في نطقها ولهجتها فقط؟"[٣٠].

وكما لم ينهِ تماماً الربط ما بين العامية والواقعية عدم اطمئنان كتاب الحوار بالعامية، فإن هذه الآراء الأخيرة لم تنه تماماً عدم اطمئنان كتاب الحوار بالفصحى أيضاً لتبقى قائمة حيرة غالبيتهم وما تقود إليه من تأرجح الكثير منهم بين العامية والفصحى. وإزاء عدم الحسم هنا بقناعة في أمر التسليم لأيّ منهما، وتحت ضغوط هذه الحيرة وأحياناً المأزق الذي يجد الكتّاب أنفسهم فيه، وأحياناً إزاء إحساس بالارتباط شبه الروحي المتوارث باللغة العربية وغناها من جهة، وقناعتهم المكتسبة بحاجة الشخصيات التي تتحرك في رواياتهم إلى الواقعية التي قد تكون في العامية، سعى البعض إلى محاولة إيجاد حلول للخروج من هذه الاشكالية. وجلّ هذه الحلول تمحورت في ما يُسمّى حلولاً وسطى وضمنها ما نسميه لغة وسطى، وهي على أية حال ليست واحدة تماماً، لكنها محاولات على اختلاف أشكالها تشترك في كونها تأخذ بشكل أو بآخر من العامية والفصحى.

عرفنا أنّ هذه المحاولات ليست جديدة في الكتابة القصصية والروائية، إذ هي تعود إلى بدايات القرن العشرين، ومن أوائل من حاولها أو حاول بعض أشكالها عيسى عبيد الذي كان في قصصه القصيرة "يستخدم الفصحى أساساً، لكنه يبيح استخدام بعض الكلمات أو التعبيرات العامية في الحوار ـ بل في السياق نفسه أحياناً ـ متى رأى ضرورة ذلك. وكان رائد هذا الاتجاه في الرواية محمد حسين هيكل في رواية "زينب"... وقد وضُح هذا الاتجاه لدى كاتب مثل إبراهيم عبدالقادر المازني، فهو يعلنه في مقدمة لروايته "ابراهيم الكاتب"[٩]. ولم يعنِ عندنا سابقاً ابتعاد نجيب محفوظ عن التعصب أو التطرف في فصحى حواراته أن يكون من أولئك الذين تحرّوْا الحلول الوسطى، إذ لا تجعل الكلمات العامية القليلة جداً التي ترد في حوارات رواياته، لغة هذه الحوارات من اللغة الوسطى، كما هي حال لغة حوارات محمود تيمور ويحيى حقي مثلاً، ذلك أننا نفهم، كما يقول محمد غنيمي هلال، "أنّ

إيراد بعض الألفاظ العامية أو الأجنبية في التراكيب الفصيحة لا ينال من اللغة الفصحى، ولا يجعل منها لغة عامية أو أجنبية. فالألفاظ المفردة لا تخلق اللغة وتميزها، ذلك أن خاصية اللغة تتمثل في تراكيبها، وما يتصل بالتراكيب من دلالات وضعية أو جمالية"[٣٠]. وإذ كانت التراكيب العاميةُ البناء التي ترد في رواياته قليلة أيضاً، فإنها لم تُخرج محفوظاً مما وضعناه فيه. وهكذا فمن الواضح أن محفوظ اعتمد اللغة الفصيحة والفصيحة فقط، ولا يخرجها من الفصحى ورود مفردات عامية قليله هنا وهناك، أو استخدام لصيغة تركيب عامية بألفاظ فصيحة، كما يرى البعض. مع هذا، وإضافة إلى مرونته في السماح لمثل هذه المفردات والصيغ القليلة في أن تجد طريقها إلى مواضع لا شك أنه أحسها ملائمة فنياً، وربما ضرورية لها، يبدو أنه استطاع أن يصوغ لنفسه لغة بسيطة وسهلة من جهة، ومتناسبة مع الشخصيات المتكلمة بها بشكل مقنع من جهة ثانية.

أما الشكل الآخر من أشكال الحلول الوسطى، والذي يلتقي - ولكن ليس كلياً - مع هذا الذي لجأ إليه كتاب مثل هيكل وعبيد وأخرين، فهو الذي اختاره توفيق الحكيم في بعض مسرحياته، مثل"الصفقة"، "إذ جعلها في لغة يمكن أن تُتلى كأنها فصحى إذا أُعربت، أو عامية إذا أُهمل إعرابها. وحاول شيئاً من هذا القبيل يوسف غصوب في مسرحيته "يوم أحد في الضيعة" إذ ألغى التنوين وتحريك الأواخر... إلخ، أي أنه ألغى إعراب الفصحى، فجعل اللغة، إلا في بعض الحالات، أقرب إلى كلام المثقفين العرب اليوم"[٣١].

وتقترب من تجربة توفيق الحكيم تجاربُ كتّاب آخرين، منهم الروائي العراقي عبد الرزاق المطلبي في روايته "الأشجار والريح" التي سعى فيها إلى تفادي الانقياد وراء لغة فصيحة قد لا تكون مقنعة، وتجنُّب الوقوع في مصيدة لغة عامية قد لا تكون راقية، قائلاً: "جربت الكتابة بلغة تُقرأ فصحى عند التحريك وعامية عند التسكين... واعتمدت لهذه التجربة على انتقاء كلمات معينة تستخدم بشكل شائع في العامية وفي نفس الوقت هي فصحى مثل (أروح) و(أريد) و(امش)..."[٣٢]. لكن المطلبي أسقط من حيث لم يرد الكثير من الإقناع الذي حرص أصلاً على توفيره لروايته وحواراتها بلجوئه إلى هذه الطريقة، الأمر الذي دعا الروائي الكبير غائب طعمة فرمان إلى القول تعليقاً على التجربة، وبما يكاد يُكمل رأي محمد غنيمي هلال السابق، ولكن انطلاقاً من زاوية أخرى: "مسألة العامية لا تعتمد على التحريك أو عدم التحريك أو النحو والصرف، بل هي في الحقيقة والأساس استخدام هذه الكلمة أو تلك، يعني العامل العراقي مثلاً يستخدم المصطلحات التي تحيط به وهكذا.. فالمسألة إذن تكمن في استخدام اصطلاحات وتعابير ومفردات... فحتى عندما يشتم الإنسان شخصاً ما فإنه يشتمه بلغة معينة وشتيمة معينة تحس معها أنه من هذا الوسط، وشخص آخر يشتم بأخرى تعرف معها أنه أكثر ثقافة من الشخص الآخر، فليس النحو هو الذي يتحكم بالحوار، بل كما قلت المفردات والمصطلحات والتعابير..."[٢٨]. إضافة إلى ذلك فات المطلبي أنّ اصطناعه لهذا الشكل اللغوي للحوار يفقد العامية ما يراه فيها من واقعية، ويفقد الفصحى رقيّها إذا كان ذلك ما ننشده.

ويبدو واضحاً أن مبرر المطلبي في هذه التجربة القاسية يكمن، إضافة إلى ما ذكرناه من حيرة الكتّاب وتأرجح ميلهم بين الفصحى والعامية أمام مزايا كل منهما وعيوبها، في أنه لم يصب في حوار روايته الأولى "الظامئون" النجاح والتوفيق اللازمين والمقنعين للاستمرار في خطه، فلم تأت لغته مقنعة، مع أنّ الرواية الأولى قد حملت بذرة تجربته التي نحن بصددها، وهي بذرة لم تثمر ما يشجع على استخدامها بالشكل الذي استخدمه في روايته الثانية "الأشجار والريح". فقد حاول في (الظامئون) توليد كلمات وتعبيرات فصيحة من أصول عامية أو هكذا تبدو مثل "حقه"، "وهل هذا حكي؟" , وليس لنا أن نتوقع لمثل هذه الطريقة نصيباً كافياً من النجاح، ما دام يتعامل مع المفردة بمعزل عن وسطها الذي تأتي فيه، نعني التعبير الروائي. ولكننا إذ نشير الى عدم نجاح حوار الرواية الأولى لنتساءل، متجنبين الحكم هنا، هل أن استخدام الفصحى في حوار تلك الرواية أساساً، وهذا الاستخدام الجديد انطلاقا من الفصحى والعامية كانا فعلاً وراء عدم تحقيق الغاية في أن يكون الحوار مقنعاً ؟ يصعب البت والحسم في هذا، إذ ربما كان لعدم توفر متطلبات أخرى، مما سنأتي عليها فيما بعد دور فيه.

وبمعزل عن هذا كان لجبرا ابراهيم جبرا موقف رافض لهذه الطريقة، أو الطريقتين، نعني طريقة توفيق الحكيم التي اتبعها كتاب آخرون مثل يوسف غصوب عبد الرزاق المطلبي، إذ يقول: "لي انتقاد على كلتا هاتين الطريقتين. فكلتاهما تؤدي لغة مصطنعة... وبهذا تصبح اللغة في الأغلب غير متصلة بالشخصية أو لا تنسجم معها تمام الانسجام إذا اعتُبرت محكية، ولا تحظى بقدسية الموروث إذا اعتبرت فصحى"[٣١]. ونتفق مع ما ذهب إليه جبرا هنا، ومن قبله غائب طعمة فرمان، مع تحفظ ينطلق من ملاحظة أن شيئاً من ذلك قد يصيب نجاحاً، وتحديداً حين يكون الفصيح مقبولاً أو قد صار مقبولاً واقعياً، نعني في حياة الواقع، ونحن نعرف أن العاميات العربيات تتجه، بشكل بطيء غالباً، وبشكل معقول أحياناً قليلة، نحو مستوى معين من اللغة الفصحى بتأثير المدرسة والجامعة وحركة الثقافة ووسائل الإعلام، الأمر الذي صارت معه ألفاظ وتعبيرات فصيحة، لم تكن معروفة عند العامة مقبولة، بل متداولة على ألسنتهم. لكن هذا الشيء من النجاح قد لا يتحقق، بل حتى الحوار الذي ينجح أو يكون مقبولاً على مستوى اللفظة الواحدة أو العبارة المفردة قد يُنسف حين يأتي ضمن تطبيق لهذه الطريقة على مستوى العمل كله كمنهج أو طريقة مفروضة على العمل، إذ هو يفتقد بكليته في هذه الحالة القدرة على الإقناع.

ولكون شخصياتهم خليطاً من مثقفين وأناس عاديين وبسطاء، لجأ فريق آخر من الروائيين للخروج من مأزق أن لا تأتي حوارات رواياتهم متلائمة مع الشخصيات المتكلمة بها، لا إلى محاولة تقديم مستويات مختلفة من الفصحى فقط، بل إلى كتابة حوارات فصيحة وأخرى عامية. إنهم إذ لم يترددوا في استخدام العامية فأنطقوا الشخصيات البسيطة والشعبية بها، جعلوا الشخصيات المتعلمة والمثقفة تتكلم بفصحى جهدوا في أن تكون مقنعة، تتسلل إليها أحياناً وبدون أي إخلال بسياق الفصحى مفردات عامية في ظل وجود عامية في الرواية نفسها. وواضح أن هذه تجربة محفوفة بالمخاطر لما يمكن أن

ينتج عنها من تخلخل واضطراب ونحن ننتقل حتى ضمن المقطع الحواري الواحد أحياناً من شكل لغوي إلى آخر، ولكن الملفت للنظر هنا أن بعض الكتاب نجح في الخروج منها بروايات ناجحة جداً، من هؤلاء الكاتب العراقي شاكر جابر في روايته الجميلة "الأيام المضيئة" التي قدمت تجربة حوارية من هذا النوع مقنعة حتى مع ما قد يؤخذ عليها من هفوات لا سبيل إلى تلافيها كلياً، فهذا أبو البطل، الإنسان البسيط يقول:

"غسلت إيدي منك... إنت ما تفيد... تلَف... تلَف.... زكي إبن حسون صديقك واترجىّ منك خير ؟ لا والله "[٣٣].

بينما يجري الحوار بين البطل وأصدقائه، وكلهم جامعيون مثقفون، بلغة فصحى تميل غالباً إلى البساطة مع عدم تردد الكاتب في أن يضمنها مفردات عامية، كما في المثال الآتي، علماً بأنها إذ تمتلك أحياناً نَفَساً شعرياً لم تفتقد الإقناع، بل بالعكس جاءت متسقة مع طبيعة الرواية بشكل عام:

"والتفتت مديحة إليّ فجأة وكأنني سألتها هي:

"- ماذا نفعل ؟ ليأتوا لنا بغيره... أكتبتَ شيئاً أنت؟

"... أجبتها متلعثماً: نعم كتبت ولكن ليس كل ما يجب.

"ونظرتْ إليّ بدهشة متعجبة، ثم قالت:

"-تسمح لي بدفترك أشوفه"[٣٣].

ليخرج النموذجان، ومن ورائهما الشكلان اللغويان متزاوجين ومقنعين، رغم ما أمكن أن تسببه مثل هكذا تجربة من إرباك للكاتب وللعمل وربما للقارئ، الأمر الذي يدعونا إلى الاعتقاد بأن هذه الطريقة أحد المخارج التي يتوقف النجاح فيها على مقدرة الكاتب وذكائه ودقته وحسه الفني واللغوي في آن مما توفر عليه شاكر جابر في هذه التجربة.

وتقترب قليلاً الروائية ميسلون هادي، كما يمكن لنا أن نتلمس ذلك من خلال بعض مفردات هذه الطريقة، من تجربة شاكر جابر، ولكن دون أن تلتقي معها إذ هي لم تتبنَّ تماماً ذلك بوصفه طريقة أو منهجاً، بل كأننا بها تجد أن مواقف معينة تفرض عبارات عامية على حوارات بعض شخصياتها المكتوبة أصلاً بلغة فصيحة، فلا تمنعها من أن تاخذ مكانها فيها. ويبدو كأن الروائيين هنا، وخاصة أمثال شاكر جابر يعكسون، ولا نقول يتبعون بالضبط، ما عبر عنه غائب طعمة فرمان فيما بعد، إذ قال "أعتقد أن الشخصية هي التي تحدد الأسلوب. أنا مثلا عندي روايتان: واحدة بالعامية، أما الثانية فهي لغة مثقفين أجبروني على استخدام الفصحى"[٣٤]. ولكننا إذ نتفق مع فرمان في تشخيص العلاقة بين الشخصية والحوار، فإننا لا نذهب مع ما ذهب وآخرون إليه في الادعاء بفرض الشخصية لحوارها أو كلامها من ناحية فصحاه وعاميته، وهو ما سنأتي إليه في المبحث القادم. فلا أظن أن الحوار مثلاً كان ناجحاً في رواية "النخلة والجيران" لعاميتة، وفي رواية "خمسة أصوات" لفصحاه وكلاهما لفرمان، بل أن الأمر أكبر وأوسع من هذا مجرداً. صحيح أن الشخصية هي التي تختار نوع حوارها وتفرضه على الروائي - كما سلمنا، وكما هو بالأحرى حال جوانب أخرى فيها - ولكن لا من هذه الناحية فحسب، بل بكل ما في هذا الحوار: لغته - فصحاها وعاميتها وأسلوبها ومستواها - ولوازمه، وأبعاده الفكرية، وتعقد تراكيبه أو بساطته، وطوله أو قصره،

وبما يتلاءم مع هذه الشخصية. فعلى هذا كله يتوقف نجاح الحوار أو إخفاقه، ولنستشهد هنا بنموذجين من روايتي فرمان السابقتين، أولهما حوار عاميّ من "النخلة والجبران"، والثاني حوار فصيح من "خمسة أصوات"،، لنرى كيف أنهما، بالرغم من هذا الاختلاف في نوع اللغة، ناجحان تماماً:

النموذج الأول ـــ من رواية "النخلة والجيران" عامية الحوار

ويدور بين رجل مخادع نصف متعلم وخبّازة أميّة

"ذات يوم سألها مصطفى على غفلة منها:

"ـ ها، أم حسين، أشو مقهورة {حزينة} ؟

"لم تعرف كيف خجلت وقالت:

"ـ لا عيني، ما بيّه شي.

"ـ أخاف ديقهرج حسين ؟

"صمتت لحظة، ووجدت لسانها يقول:

"ـ عيني ما يصوم.

"ـ أعوذ بالله.. أم حسين من آني صغير أصوم.. ما كطعت الصوم يوم واحد... حتى لما رفسني الحصان وظليت نايم بالفراش ست أشهر...

"ـ يا حصان عيني هذا ؟

"ـ حجايه طويلة، أم حسين.."[٣٥].

النموذج الثاني _ من رواية "خمسة أصوات" فصيحة الحوار

ويدور بين شخصياتها الرئيسة المثقفة

"فحّ شريف وقال بصوت ممطوط: الله ! مرة أخرى أراه أمامي.

"سأل حميد: من ؟

"ـ الضجر، تلك الأفعى السامة.

"قال سعيد: الضجر أخو الفراغ.

"قال شريف: الضجر من صفات العباقرة.

"قال سعيد متضايقاً: بدأت الخمرة تخلق عالماً كاذباً.

"قال حميد وأمسك بيده معتبراً ما يقوله نكتة: الكذب ما يفيد أحياناً"[٣٦].

وكنتيجة لكل ما عرضناه وناقشناه من الجهود والمحاولات المبذولة للخروج من المشكلة ومن إشكالية الحيرة بين العامية والفصحى، خاصة عبر ما سميناها الحلول الوسطى، وغالباً من خلال اللغة أو اللغات الوسطى، يمكن أن نقول إن كل هذه التجارب والحلول والطروحات المتعلقة بذلك إنما تعتمد في النجاح والتوفيق وتحقيق الإقناع بها لا على منهج أو طريقة بعينها توصل إلى الغاية، مع ما لذلك من دور، خاصة حين يصيب الكاتب اختيار المنهج أو الطريقة للرواية التي يكتبها، بل أن ذلك يعتمد إلى حد كبير على التجربة الفردية لكل كاتب، وربما في كل عمل بذاته. ولذا فإن نجاح كاتب في كتابة حوار عمل بعينه بلغة أو طريقة بعينها لا يعني ولا يضمن بالضرورة نجاحه في كتابة حوار عمل آخر له حتى وإن كتبه باللغة نفسها أو اتبع الطريقة نفسها، كما لا يعني ولا يضمن ذلك بالطبع نجاح كاتب آخر إذا ما سار مساره. إذن فإن المسألة أعقد وأعمق من هذه الإحالة إلى لغة الحوار من حيث فصحاها أو عاميتها، إنها في الحقيقة تتعلق بذلك، ولكن بجوانب أو نواح أخرى أيضاً، إذ نعتقد أننا أفصحنا عن بعضها فيما سبق، ولأن أهمها برأينا يتعلق بعلاقة الحوار بالشخصية الناطقة به، فإن هذه العلاقة هي ما سيُعنى به المبحث التالي.

الحوار والشخصية

عرفنا، من جملة ما عرفناه، مما مرّ بحثه، أن الحوار هو كلام الشخصيات أكثر منه كلام المؤلف، ومن هنا فإن حقيقة مهمة يُفترض أن ينطلق منها كتاب الرواية والمسرحية وإلى حدّ

ما القصة القصيرة حينما يكتبون حوارات أعمالهم، تلك هي العلاقة بين الكلام والمتكلم به، أو القائل والمقول استناداً إلى ارتباط الحوار بالشخصيات المتكلمة به. ومن الجميل والمفيد أن نشير إلى أن العرب القدماء قد انتبهوا بشكل ما إلى هذه الحقيقة، وإن لم يكن ذلك من خلال حقول الحوار الإبداعية التي نعرفها اليوم بالطبع. فإضافة إلى ما يمكن أن تشير إليه آراء الجاحظ والآخرين التي ذكرناها في الفصل الأول من هذه الدراسة حول نقل النوادر وكلام العامة، نجد من هؤلاء العرب القدماء من يتفهم ذلك بشكل يقترب كثيراً مما يمكن أن نقوله الآن في ظل الدراسات النفسية والاجتماعية واللغوية والأدبية الحديثة. من ذلك ما قدمه التأليف العربي في هذا المجال متمثلاً في كتاب "اللطف واللطائف" الذي يقول عنه مؤلفه أبو منصور الثعالبي(٤٢٩هـ) في مقدمته: "أما الكتاب فإنه قائم على جمع النصوص ضمن تبويب قائم على النظر إلى العلاقة بين القائل أو جنس صناعته أو تخصصه، وبين طبيعة القول الصادر عنه"[٣٧]. ومن طريف ما نقرأه مما جمعه الثعالبي في هذا الكتاب تعلقاً بهذه العلاقة مثلاً النصّان الجميلان الآتيان اللذان يعبّران عن منهج المؤلف ورؤيته هذه:

"خباز قيل له: كم بيننا وبين دار فلان ؟ فقال: مقدار ما تأكل رغيفين".

و"جندي شكا حزنه وبثه فقال: قد تعرّقتني الهموم، فصرت كالسيف الناحل، والرمح الذابل"[٣٧].

لكننا نعرف، ونحن نتكلم بعد الثعالبي بألف عام، أن العلاقة بين القول وقائلة، أو بين الحوار والمتكلم به هي بالتأكيد أعمق، وأشمل، وذات أبعاد أوسع مما قد تبدو لنا في ما عرضه في "اللطف واللطائف". وعليه فإن هذه العلاقة يجب أن تؤخذ بالاعتبار الأول حين يكتب الكاتب حواراته، بل حتى حين ينقل أو يعبر عما تفكر به الشخصية أو تصفه أيضاً، كما تعكسه القاعدة الأساسية التي عبر عنها رشاد رشدي بالقول:"يجب أن يصاغ الوصف بلغة أقرب ما يمكن إلى لغة الشخصية التي ترى الشيء الموصوف وتتأثر به، لا بلغة الكاتب نفسه"[١٠].

وإذا ما كان اهتمام رشاد رشدي وما يعنيه هنا ينصب أساساً على اللغة من حيث فصحاها أو عاميتها، أو بتعبير أدق من حيث أنها هنا يجب أن تكون عامية، فإننا نذهب في نظرتنا بالطبع إلى هذه الرؤية أو الرأي الذي اسميناه "قاعدة"، إلى ما هو أبعد من هذه الحدود (الضيقة). فالحوار، ومن دون أن نربط أنفسنا بعاميته، يجب أن يأتي منسجماً مع الشخصية ومستواها وطبقتها و ثقافتها، يقول جون ستيفنس: "إن الحوار يجب أن يأتي ملائماً للشخصيات، وطرق كلامها، والحالة أو الوضع الذي هي جزء منه، والبيئة التي تنتمي إليها"[٣٨]. ويلتقي مع هذا الرأي ما يعبر عنه محمد مندور حين يقول: "وللبعد النفسي أهميته الواضحة بالنسبة للسلوك والتصرفات، فالرجل المفكر المتأمل غير الرجل الانفعالي المندفع، والرجل الحسي غير الرجل الروحي، والعصبي غير اللمفاوي، وهكذا. ولما كان للأسرة والبيئة الاجتماعية والطبقة التي تنتمي إليها الشخصية والمهنة التي تزاولها، لها كلها أثر كبير في السلوك البشري وطريقة التصرف في المواقف والتعامل مع الغير، فإن البعد الاجتماعي له هو أيضاً أهميته في تحديد الصورة العامة للشخصية"[٢٢]. ولما كان الكلام ـ كلام أي إنسان ـ سلوكاً، فقد كان من الطبيعي أن تنعكس كل

هذه الجوانب عليه، وكتحصيل حاصل على الحوار ما دام منطوقاً. ولهذا كان صحيحاً في المقابل القول أيضاً: إن الحوار"... يساعد على تصوير موقف معين في القصة، أو صراع عاطفي، أو حالة نفسية مثل الخوف أو الكبت أو الغيرة أو التردد أو الوفاء او حدّة الطبع أو الشجاعة أو الجبن، وما إلى هذا كله من مختلف الحالات النفسية التي تكون عليها الشخصية في ظروف معينة"[١]. إذاً كان لزاماً على الكتّاب، وخاصة المسرحيين والروائيين أن يضعوا هذه العلاقة التبادلية ـ تبادلية في مظهرها على الأقل ـ بين الحوار في لغته ومستواه وطبيعته وطوله أو قصره، وفي بساطته أو تعقده من جهة، وصاحبه المتكلم به بطبيعته وعمره وبيئته وثقافته ومزاجه أو نفسيته وظرفه من جهة ثانية، لتكون النتيجة أنْ نحس أنّ كلام الشخصيات ـ حواراتها ـ يأتي منها وليس مفروضاً عليها وعلينا من مبدعها، يقول أندريه جيد: "الروائي الرديء، إذ يبني شخصياته، فإنه يوجهها ويجعلها تتكلم. أما الروائي الحقيقي فإنه يستمع إليها ويرقبها وهي تتصرف. إنه يسترق السمع إليها حتى قبل أن يعرفها. وإنه لا يبدأ بمعرفه من هي إلا وفقاً لما يسمعها تقوله أو تتكلمه"[٤٠]. وهكذا كان من الطبيعي بل من الضروري في كتابة حوار أي رواية أن يفكر الكاتب بالشخصيات المتكلمة به، فهل الحوار ـ بشكل أو بآخر ـ إلا جزءاً من شخصية المتكلم من جهة، ومرآةً لها من جهة ثانية ؟ وعليه وجب أن يأتي منسجماً معها مستوًى وطبيعةً ولغةً وثقافةً. كما صح تماماً القول، بتعبير آخر، إن الشخصية هي التي تحدد حوارها وضمن ذلك تحدد لغته. ولكن يبقى السؤال شبه المكرر: هل هذا يعني ضرورة أن يكون عامياً، لأن العامية هي التي تتكلمها الشخصية في الحياة ؟ نعتقد أن ذلك صحيح نسبياً، نعني في روايات وحالات ودواعٍ بعينها، وليس بشكل مطلق. كما أن تحقيق هذا الانسجام بين الحوار والشخصية عبر كتابته بالعامية، وهو ما يتحقق كثيراً فعلاً كما قلنا، لا يعني أنه لا يتحقق عبر كتابته بالفصحى. بعبارة أخرى إن العلاقة بين الحوار والشخصية بما تطرحه بالضرورة من شرط تحقيق الانسجام بينهما لا تفرض أن ينجح الحوار أو يخفق بناء على كتابته أو عدم كتابته بالعامية، وإلا كان ذلك يعني أولاً نجاح حوارات كل الروايات التي تكتب بالعامية؛ ويعني ثانياً بالمقابل سقوط أو إخفاق حوارات كل الروايات التي تُكتب بالفصحى، وكلا الأمرين غير متحققين بالطبع. والواقع أن بعض الكتّاب، في عدم تسليمهم للدعوة إلى العامية في ظل الاتكاء على الواقعية بشكل خاص، واستخدامهم للفصحى، مثل نجيب محفوظ في غالبية رواياته؛ وغائب طعمه فرمان، في كل رواياته، عدا "النخلة والجيران"؛ وإسماعيل فهد إسماعيل؛ وعبدالرحمن منيف؛ وإبراهيم نصرالله؛ وأحلام مستغانمي؛ وميسلون هادي؛ وآخرين سعوا إلى تحقيق التلاؤم فعلاً أو الانسجام بين الشخصيات وحواراتها من حيث طبيعتها وثقافتها وظروفها والمواقف التي هي فيها، انطلاقاً من تمثل هذه الشخصيات وجعلها تتكلم وليس التكلم نيابة عنها. ولقد نجح هؤلاء إلى حدّ كبير في ذلك، كما في المثال الآتي من إحدى روايات عبدالرحمن منيف المثال الآتي:

"وتظل على الأريكة، تحرك رأسها برفض، تشهق من جديد، ترفس الأرض بقدمها، يشد عباس شعرها برقة، يرفع إليه وجهها. عيناها

مغسولتان بالدموع وقد شابتهما حمرة خفيفية، وجه طفولي مليء بالنزق والوداعة... يسأل بأسى:

"ـ ماذا تريدين مني يا عزيزتي ؟

"ـ أن.. تسامحني.

"ـ ماذا فعلتِ لكي أسامحك ؟

"ـ لقد أخطأتُ!

"ـ أخطأتِ ؟

"ومن جديد تبكي، تدفن رأسها في صدره، تشهق، تشهق، وهو لا يقوى أن يراها هكذا.

"ـ عزيزتي.. عزيزتي شيرين، يجب أن تتوقفي، لم أعد أحتمل!

"ـ وكيف أستطيع أنا أن أحتمل ؟

"ـ ولكن ماذا فعلت يا عزيزتي ؟

"ـ أتغفر لي ؟

"ـ إنك لم تفعلي شيئاً يا عزيزتي. أعرف كم أنت طاهرة وبريئة، لكنها الأوهام التي تملأ رأسك.

"ـ لم أفعل شيئاً رديئاً، لكن.. ..

"ـ انهضي يا عزيزتي، فإذا غسلت وجهك سوف تصبحين امرأة أخرى !

"ـ امرأة أخرى ؟

"ـ أقصد.. سوف تصبحين شيرين التي أعرفها وأحبها !"(٤٠).

وهذه أحلام مستغانمي تستطيع أن تلائم بين حواراتها والشخصيات المتكلمة بها بالرغم من تقارب هذه الشخصيات فيما بينها في بعض ثقافاتها وخلفياتها وطبائعها:

"أخفيتُ ارتباكي بسؤال ساذج:

"ـ وهل ترسمين ؟

"قلتِ: لا، أنا أكتب.

"ـ وماذا تكتبين ؟

"ـ أكتب قصصاً وروايات ؟!

"ـ قصصاً وروايات.! ..

"رددتها وكأني لا أصدق ما أسمع.. فقلتِ وكأنكِ شعرتِ بإهانة من مسحة العجب أو الشك في صوتك:

"لقد صدرت لي رواية منذ سنتين. .

"ـ وبأي لغة تكتبين ؟

"قلتِ: بالعربية..

"ـ بالعربية ؟!

"استفزتكِ دهشتي، وربما أساتِ فهمها حين قلتِ:

"ـ كان يمكن أن أكتب بالفرنسية، ولكن العربية هي لغة قلبي.. ولا يمكن أن أكتب إلاّ بها.. نحن نكتب باللغة التي نحس بها الأشياء"(٢٦).

وهكذا هي حال حوارات ميسلون هادي في رواياتها، بل ربما كانت هذه الكاتبة من أكثر الكتاب حرصاً على أن تتبع طبيعة الحوار من طبيعة الشخصية المتكلمة به، وعلى أن يعبر الحوار بالمقابل عنها، خاصة وهي لا تتردد ـ كما ذكرنا في مكان سابق ـ في أن تلجأ إلى تطعيم حوارها الفصيح بمفردات وأحياناً عبارات عامية متى ما وجدت ذلك ضرورياً لدعم مصداقيته وقدرته على الإقناع، كما يمكن أن نتلمس شيئاً من ذلك في المثال الآتي:

"زوجته التي عالجت هذه الحيرة بارتداء الحجاب نظرت إليه ساخرة بطرف عينيها وقالت:

"ـ أتتصعلك وتتغرب آخر أيامك ؟!!

"قال لها: شفاء النفس فيما تشتهيه، وأنا أريد السفر.

"قالت له: أبداً من أن تذهب للحج ؟

"فأوشك ناجي أن يقول شيئاً، ولكنه في تلك اللحظة عطس عطسة قوية جعلتها تقول له:

"ـ وعطستك هذه شهادة على كلامي"(٢٣).

وقد تخلّص من احتمالات الانفصام وعدم التلاؤم، كُتّاب آخرون استخدموا الفصحى، عبر تقديمهم لشخصيات غالباً مثقفة. فإنك لا تحسّ أن هذه الشخصيات إذ تتمثل لك طبيعتها وثقافتها وخصوصيتها، ليست هي التي تتكلم رغم الفصاحة المطلقة لحواراتها وربما رقي تعبيراتها. ونذكر هنا على سبيل المثال جبرا إبراهيم جبرا، وعبدالرحمن منيف في بعض رواياته، وإلى حد ما سهيل إدريس وجورج سالم. فلنقرأ النموذج الحواري الآتي من "سفينة" جبرا إبراهيم جبرا التي تحمل على ظهرها إحدى مجاميع شخصياته المثقفة:

يقول وديع، المناضل الفلسطيني لعصام، المهندس العراقي المأزوم والهارب من واقعه في وطنه:

"ـ المهم هو أن الأرض بقيت لكم.

"ـ القليل منها.

"ـ وها أنت الآن..

"ـ نعم، أهرب منها. أرفضها، أرفض ذلك الصراع الماحق، الأسود، العقيم.

"ـ عجيب يا عصام. أنا حيثما ذهبت، ومهما توهمت، فإنني أركض باستمرار في اتجاه أرضي التي أحاطوها دوني بألف كيلومتر من الأسلاك الشائكة. أركض نحوها وفي يدي قنبلة، وأنت ترفض أرضك ؟

"ـ بعتُ معظمها، فرحاً، طرباً، غير نادم"(٤١).

ولعل "الرجع البعيد" لفؤاد التكرلي ـ مرة أخرى، وتعلقا بكل ما قلناه سابقاً ـ الأكثر بين الروايات العربية إثارة لجدل استخدام العامية في الحوار، منظوراً إليها من زاوية علاقة الحوار العضوية بالشخصية. وقد فهم البعض هذا الاستخدام للعامية على أنه وراء تحقيق هذه العلاقة، فقال أحد النقاد مثلاً فيها: "لقد ارتبطت شخصياته بالواقع، واستل أحداثه من المألوف المعاش، وأسكَنَ أبطاله بيتاً عراقياً ودثرهم بمشكلات عراقية، فكيف لا تنطق هذه الشخصيات الكلام العراقي المتأصل الجذور...؟"(٤٢). ولكنْ أحقا كانت العامية وراء الارتباط العضوي للحوار بالشخصية وأوصلته إلى المستوى الذي جعلنا نتلمس قوته وتأثيرة ؟ أليس الأدق قولنا، مرة أخرى، إن لغة التكرلي ـ ولا نضيف إليها وصفها بالعامية ـ بكل ما فيها من جهة وبملاءمتها للشخصيات من جهة ثانية، وبتمثيلها لتلك الشخصيات من جهة ثالثة هي التي جعلتنا نتلمس ذلك، وليست العامية بذاتها أو بجنسها ؟ برأينا أنها مقدرة التكرلي في تطويع الحوار لأداء الأغراض التي أرادها له، والقدرة على اختيار لغة بعينها وبمعزل عن كونها عامية، كانت الأنسب لا للحوار الروائي مطلقاً، بل لحوار هذه الرواية وبما يتلاءم مع شخصياتها خصوصاً وللرواية عموماً. فلنقرأ مكامن العمق ودقة التعبير عن المضمون والأفكار، وعن الشخصيات بشكل خاص في المثال الآتي:

"ـ شوف حسين. خلي المسائل العائلية والاجتماعية من فضلك على صفحة.

"ـ إشبقى لعد {إذن} عيني مدحت ؟

"ـ بقي شي لاخ {آخر}.. هو هذا اللي أريد أسألك عليه.. إنت نفسك.. حقيقتك.

"ـ آني شنو ؟ هذا آني. ماكو {لا يوجد} شي مخفي. أكو {يوجد} ؟ بقايا ورواسب المجتمع والعائلة.. تف.

"ـ كلنا هالشكل.. كل البشر. مو هذا قصدي. شوف. المهم..

"قاطعه بحماس: ماكو شي عيني مدحت. كل شي يساوي كل شي. فرويد الله يرحمه مثل

أي زبال عراقي بالهويدر الله يرحمه. وكتاب (أصل الأنواع) يساوي..

"رفع مدحت يده فأشار إليه: دقيقة.. آني مو عدمي بالطبع ولا ملحد، آني، بس مفلس من الحياة.. لا مو يائس.. أبداً"[١٨].

فهو مقطع متميز فعلاً في عمق تعبيره عن المضمون والأفكار والشخصيات، ولأنه حواري فمن الطبيعي أن يكون تميزه، جزئيا على الأقل، من تميّز حواره ذاته وتلاؤمه مع الشخصيات الناطقة به، وأظن أن القارئ المتأمل يحس أنّ الأمر أبعد من ألفاظه وتراكيبه العامية، ولهذا فما يبعثه فينا هو إلى حد بعيد ما يبعثه فينا المقطع الحواري السابق من رواية جبرا، بل لن يكون إحساسنا مختلفاً كثيراً لو قرأنا حواراً مكتوباً بالفصحى من أحد أعمال التكرلي نفسه، كما في المثال الآتي من رواية "خاتم الرمل" الذي يسهم فيه الحوار تماماً، كما هو في عموم الرواية بالطبع، برسم شخصية الراوي (هاشم) بطل الرواية المأزوم:

"كنت لحسن الحظ، لا أزال أحتفظ بهدوئي مستعيناً بمشاعر الرثاء والشفقة التي كانت تساورني نحوها. {قلتُ}:

ـ أنا مهتم فقط بحديثك المسموم عن والدتي، إنه نتيجة أكاذيب ذلك الخال المجذوب. كان يكرهها في قلبه ويحسدها، لأنها ورثت ثروة طائلة من والدتها ولم يرث هو شيئاً، بقي يلاحقها طوال حياتها. أنا اكرهه.. إنه يشبه والدي. لقد صيّرا من حياتها جحيماً.. تلك المسكينة البريئة، ثم قتلها زوجها آخر الأمر.

ـ كلا.. كلا.. لم يقتلها أحد. كانت مريضة، وأنتَ مثلها.. أنت مثلها.

ـ أنا أيضا ؟ لماذا ؟

"ثم توقفتُ عن الكلام. كانت، في زاوية من الأريكة، منكمشة مثل قطة خائفة، تعبث بحقيبتها وتنظر إليّ بعينين مضطربتين وهي تعض على شفتها السفلى باستمرار:

ـ أنتِ في حال سيئه، دكتورة سلمى، لماذا؟..."[٤٣].

ومع صعوبة رد الرأي القائل بأن العامية أو لنقل اللغة اليومية المنطوقة، ولكن بمعزل عن الأدب أو أي جنس إبداعي أو غير إبداعي هي الأكثر ملاءمة للشخصية، والأكثر إقناعا للقارئ بالشخصية وكلامها ذاته، فإنه صحيح أيضاً القول إن نوع اللغة التي يختارها المبدع لحواره، وخاصة في الرواية، إنما يتوقف في جانب كبير منه على ملاءمتها للعمل الذي ترد فيه، وضمنه على علاقتها بالشخصيات المتكلمة به، بغض النظر عن عاميتها أو فصحاها. فالكلام هنا ـ مفردات وتراكيب ومحتوى ـ يشكل جزءاً مهماً من هوية صاحبه وانتمائه وخلفيته وثقافته، بل إن الحوار يعكس في جزء كبير منه مجتمع الشخصية وبيئتها. فزمننا، كما يقول الناقد الإنكليزي جونثان رابان، يتسم بقابلية التحرك والتغير لتتكوّن فيه فئات واسعة وكثيرة من الناس "أفرزت معها نسيجاً معقداً من السلوكيات واللغات {أو اللهجات} الخاصة بها... وبالاعتماد على هذه الذخيرة من المواد الأولية {السلوكيات واللغات واللهجات} يجب على الروائي أن يقرر الكيفية التي يجب أن تتكلم بها شخصياته وبالدور الذي يرى أن الحوار يجب أن يؤديه"[٤٤] في روايته أو قصته أو مسرحيته.

لقد وعى ذلك بشكل واضح الكتّاب العرب نقاداً وقاصين وروائيين، يقول سيد قطب: "فيجب إذن أن تكون لغة الحوار مناسبة لمستوى

الشخصيات التفكيري. وإذا كان من غير الجائز أن ينطق الرجل العامي بالفكرة الفلسفية، فكذلك ينبغي ألا نُنطقه بلغة كبار الأدباء"[٢٥]. وبمعزل عن غاية ما يريدان أن يذهبا إليه الذي قد نختلف معه، نتفق مع الأساس الذي يقوم عليه قول الدكتور عبد الإله أحمد: "إن اللغة جزء لا يتجزأ من الشخصية، وإن الشخصية القصصية لتتشوه وتفقد ركناً من أركانها إذا لم تتحدث بلغتها الخاصة"[٤٥]، وقول الروائي فؤاد التكرلي:"لا شيء يضاهي الشخصية المحلية الجيدة، ولا شيء يمنحها هذه الحياة غير لغتها الخاصة... إن من بين الملامح الرئيسية في الشخصية كلامها... لأن الكلام جزء لا يمكن فصله عن وجود الشخصية"[٤٥] التي هي بدورها جزء من المجتمع أو الفئة الاجتماعية التي تنتمي إليها ليكون كلام الشخصية بالتالي جزءاً منها. فمع أننا نتفق إذن مع الأساس الذي ينطلق منه كل من أحمد والتكرلي، وإذ نفهم أنهما يقصدان تحقق ذلك عبر اللغة العامية، فإننا نعود إلى المربع الأول من هذا الجدل لنسأل من جديد: أليس لذلك أن يتحقق بالفصحى ؟ فنجيب: برأينا بلى، لكن المهم أن يأتي الحوار ـ كما قلنا ـ منسجماً مع الشخصية كما هو وهي في الرواية، وهو ما لا يقتصر تحقيقه على العامية. يقول محمد غنيمي هلال: "والخطر الفني الحقيقي هو ـ فيما نرى ـ مجافاة المسرحية أوالقصة للغة الواقع في المضمون والموقف، لا في لغة الأداء، فلا ضير أن يحاور صبي أو عامي باللغة العربية ـ على ألاّ يكون فيها تكلف أو فيهقة ـ ولكن الضرر كل الضرر أن يُجري الكاتب على لسان صبي أو عامي آراءً فلسفية أو أفكاراً اجتماعية، أو صوراً عميقة لا يبررها الواقع، ولا تتصل بالموقف"[٢٠]، بل لعلنا عملياً نقرأ كلام شخصيات ما هو أحياناً بالكلام الذي نسمعه من الناس الحقيقيين الذين يفترض أن تكون هذه الشخصيات ـ بشكل أو آخر ـ صوراً لنماذج منهم، ومع هذا يتم الاقتناع به وتقبله، بما يعني أن للكاتب أن يختار ما يراه مناسباً للشخصية ولجوّ الرواية قبل كل شيء. يقول فوكنر في هذا الشأن: "إن الروائي حر في أن يضع في فم الشخصية كلاماً أفضل من ذلك الذي يكون بمقدور الشخص العادي أو الحقيقي نطقه"[٤٦]. بعبارة أخرى، وبالعودة إلى جدل اللفظة والتركيب واللغة، نقول: اللفظة لا تحدّد هي بذاتها دوماً هوية المتكلم، بل يبقى للكاتب دور أساسي في انطلاق الشخصيات بما يأتي منسجماً معها من كلام ومؤيداً للدور الذي يريد لهذا الكلام أن يؤديه ـ داخل حدود العمل الإبداعي المتخيّل ـ سواء كان هذا الكلام منطوقاً حرفياً من أناس حقيقيين أو لم يكن.

وظائف الحوار، واشتراطاته

منتقلين إلى الوجه الآخر من معادلة العلاقة بين الحوار والشخصية نقول: إذا كانت الشخصية وملازماتها، من طبيعة وثقافة وبيئة وظروف... الخ، هي التي تحدد كلامها أو حوارها لغةً وفكراً ومستوىً ومحتوىً وحتى مفردات، فإنه لصحيح أيضاً القول إنّ الحوار بالمقابل يشي بالشخصية طبيعةً وبيئةً وطبقةً ومهنةً وسلوكاً، وربما شكلاً أحياناً، أي أنه بعبارة اخرى يسهم في رسم الشخصية الفنية. ونعني هنا الدلالة الفنية الواسعة لمصطلح الرسم، وليس الملامح الخارجية التي يصفها السرد بشكل مباشر أو غير مباشر غالباً، كما قد يسهم

الحوار فيها حين يأتي على ألسنة الشخصيات الأخرى بشكل خاص.

إذن إذا كان إقناع المتلقي، قارئاً للقصة والرواية أو مشاهداً للمسرحية، بشخصيات هذه الأعمال أمراً جوهرياً لتحقيق إيصالها، فإن هذا الإقناع أمر لا يتحقق تحققاً تاماً إلا بالحوار الذي تنطق به من خصائص تفرضها خصوصية الشخصية وثقافتها وبيئتها... إلخ. بكل ما ينطوي عليه. وهكذا كان ضرورياً جداً في كل الأحوال معرفة الكاتب للبيئة التي يستمد أو يستوحي منها شخصياته، ومعرفة أناس تلك البيئة وطبيعة حيواتهم وتفكيرهم وطرق كلامهم، ليتمكن من التعامل معها، وبالتالي إنطاق كل منها بما يلائمها. وهذا ألزم الكاتب بالضرورة أن يقصر كتابة على ما يعرفه من بيئات وأناس وعادات وقيم وحيوات لتشكل أصول أعماله شخصياته، يقول إرنست همنغوي: "اقصر كتابتك على ما تعرفه معرفة اليقين، ولتكتب بإخلاص.. فالكتابة ينبغي أن تدور حول الأشخاص الذين تعرفهم والأشخاص الذين تحبهم أو الذين تكرههم"(٤٧). هذا ما فعله غالبية الكتاب الكبار في العالم مثل جويس مع "أهل دبلن"، وكازنتزاكي مع أناس بعض الجزر اليونانية، وفوكنر مع أهل الجنوب الأمريكي، وهمنغوي مع مصارعي الثيران في إسبانيا وصيادي الأسماك في كوبا، وديكنز مع رجال المناجم وأطفال انكلترا قبل قرنين، وكولدويل مع فلاحي القطن الأمريكان في بداية القرن العشرين، وغيرهم. فبدون هذا لا يمكن للكاتب أن يخلق شخصيات مشتملة على كامل سمات الحياة الواقعية التي تمنحها القدرة على أن تتصرف وتتكلم وتتحاور بإقناع. وجدنا روايات عربية انطلق فيها كتابها من معرفة ومعايشة حقيقية واضحة للبيئات والمجتمعات التي استوحوا منها أعمالهم، وللناس الحقيقيين الذين أوحوا إليهم بشخصيات تلك الروايات، وقد حققت نجاح جل عناصرها الفنية ومنها الحوار الذي ينبع من تلك البيئات التي يعرفها هؤلاء الكتّاب، يأتي متناسباً مع الشخصيات المتكلمة به من جهة ومسهماً في رسمها من جهة ثانية.

ويبدو أن افتقاد التجربة المعاشة وعدم معرفة البيئات والناس الحقيقيين، إضافة إلى عدم اكتمال التجربة الفنية أحياناً كانت وراء إخفاق الكثير من الكتاب العرب، الشباب مثلاً، في إيصال أعمالهم إلى مستويات جيدة، مع ما كان يمكن لأعمال منها أن تحققه من نجاح أو تميز، الأمر الذي كان يسيراً تحقيقه لكتاب آخرين امتلكوا المقدرة والتجربة حين انطلقوا في كتابة أعمالهم واختيار موضوعاتها وخلق شخصياتها وكتابة حواراتها مما عرفوه وعايشوه. من هنا كان طبيعياً ومفهوماً تماماً أن يكون جلّ شخصيات نجيب محفوظ مثلاً من الطبقة البرجوازية الصغيرة القاهرية، وشخصيات إحسان عبدالقدوس من الشباب، وشخصيات فرمان من أوساط شعبية عاش الكاتب مع مثيلاتها في الحياة فنجح في رسمها وتحريكها وإنطاقها بما يجعلها حية. وكان طبيعياً أيضاً أن جاءت جل شخصيات جبرا من المثقفين، وهو الذي كانت معرفته وثيقة لأوساطهم. والأمر نفسه يمكن أن يقال عن عبد الخالق الركابي الذي عاش وعرف جيداً الريف وأجواءه، فجاءت شخصياته من تلك البيئات. أما أن يكون هناك شيء من الإخفاق في أعمال بعض هؤلاء أحياناً في رسم شخصياتهم وإنطاقها بما يتلاءم وطبيعتها، فلأنهم ربما لا يعيرون أهمية أصلاً

لهذه الناحية، نعني لملاءمة الحوار للشخصية، وقد يتجاوزون هذه المعرفة للبيئة ولأناسها فتغلب عليهم ثقافتهم في التعامل مع شخصياتهم، وخاصة حين يُنطقونها بما لا يتلاءم وإياها عمرياً أوفكرياً أو ثقافياً أو بيئياً أو مهنياً أو اجتماعياً. ونتيجة لإسقاط مثل هؤلاء الكتاب لثقافاتهم - ونحن نعي أن غالبية الذين نتناولهم في هذه الدراسة من ذوي الثقافات العالية - على شخصياتهم، فقد جاءت لغة حوارات بعض رواياتهم وقد اصبطغت بصبغة فكرية أو تقريرية أو سردية أو ذهنية أكثر منها لغة حوار بين شخصيات. وهذا بدوره مرة أخرى قد طبع حوارات تلك الروايات بطابع واحد تختفي معه الاختلافات التي تفرضها الاختلافات بين الشخصيات، كما ظهر ذلك واضحاً في أعمال عديدة مثل "جيل القدر" لمطاوع صفدي، و"ثمن التضحية" لحامد الدمنهوري، و"المهزومون" لهاني الراهب، و"الظامئون" لعبدالرزاق الربيعي، و"العزف في مكان صاخب" لعلي خيون. كما قاد ذلك كله شخصيات الرواية الواحدة منها إلى أن تكون متشابهة، ولا تمتلك أي منها الكثير مما يمنحها خصوصية واضحة، وبالتالي فاقدة لبعض حياتها. فمفهوم أن الحوار يسهم في منح الشخصية الحياة، ولعله لهذا كانت حيوية شخصيات همنغوي مثلاً وحواراته والتي انعكست بالتأكيد على الروايات، ونحن نعرف كم هو كبير اعتماد هذا الكاتب على الحوار في كتابة أعماله وبنائها ورسم شخصياتها التي اقتبسها أو استوحاها من الحياة ومن تجربته في بيئات مختلفة من هذه الحياة، فكان كلام هذه الشخصيات بحق "هو الذي يبعث هؤلاء الناس الحياة ويُبقيهم أحياء"[٤٨]. فإذا كانت إحدى الوظائف التي يمكن للحوار أن يؤديها فعلاً، كما عرفنا، هي رسم الشخصيات، وإذا ما كنا نريد أن نحقق الإقناع لدى القارئ بالقصص أو الراويات التي نكتبها، وبأن ما يجري فيها إنما يجري في الحياة - وليس شرطاً أن تكون حياتنا بالطبع ولكن الحياة التي نفترضها وبمنطقها هي - فإننا لنحتاج إلى أن نرى شخصياتها ونحسها ونألفها، وربما نتقاسم الإحساس بالحياة معها. وواحد من وسائل ذلك "أن الحوار الروائي يجب أن يكون متناسباً أو متلائماً مع كلام الشخصيات كما يُفترض أن يكون، ومع الحالة التي هي فيها، ومع البيئة التي تنتمي إليها"[٤٩]، كما سبق أن ناقشنا ذلك، ليكون بذلك أداة فاعلة في تقديم شخصيات حية وواقعية ومقنعة من جهة، ومختلفة لا متشابهة بعضها مع البعض الآخر من جهة ثانية.

والآن إذا كنا قد تعرضنا صراحة وضمناً في السابق لإحدى وظائف الحوار، التي تنفرز من علاقته بالشخصية وتحديداً دوره في رسمها، فإننا سنتناول هنا بشكل أكثر مباشرة وتفصيلاً وظائفه عموماً، وبشكل خاص في الرواية. ولنعد إلى شيء من البداية، وتحديداً إلى هوية (الحوار) أو ماهيته، فنقول: إنه أحد العناصر الرئيسة التي تقوم عليها المسرحية وتبنى بها الرواية وتدخل في بنية القصة القصيرة غالباً. وهو كثيراً ما يتخذ شكل إحدى الوسائل التي يُسيَّر بها العمل الروائي والأشكال السردية عموماً. وسواء أكان عنصراً أم وسيلة فإن الحوار يشترك ويترابط ويتواجد مع العناصر والوسائل الأخرى لتحقيق الغايات الفنية من كتابة العمل السردي بناءً وتقنيةً، وموضوعاً، ورسماً للشخصيات وخلقاً للأجواء من حول تلك الشخصيات. وأياً كان شكل اللغة التي يكتب بها عاميةً أم فصيحةً، كان

من الطبيعي أن يتغير هذا الحوار طبيعةً ولغةً وفكراً وموضوعاً وطولاً ومفردات... بتغير الشخصيات المتكلمة به والحالات التي تكون فيها، بل حتى بتغير الأوضاع النفسية والأجواء الخاصة بكل شخصية، وبما يقودها والحوار معاً إلى أن يكونا مقنعين للقارئ. ومن وعي بهذه الحقيقة انطلق عموم الكتاب في كتابة الحوار، كما فعل حرفيو الرواية العربية الكبار، مثل نجيب محفوظ، وعبدالرحمن منيف، وإحسان عبد القدوس، وغائب طعمة فرمان، وجبرا إبراهيم جبرا، وفؤاد التكرلي وآخرين. وفي المقابل كانت هناك إخفاقات كتاب آخرين لأنهم برأينا لم يعوا ذلك بما يكفي لربطه بالشخصية الناطقة به. بعبارة أخرى إذا كانت هناك عوامل ووسائل عديدة بيد الكاتب، وتحديداً الروائي ليستخدمها في خلق مثل هذه الأجواء والشخصيات المختلفة، وبما يسهم في إنجاز عمل روائي متميز ومقنع ومؤثر، فإنّ الحوار يبرز غالباً في مقدمتها، خاصة حين يعتمد العمل الروائي هذه الوسيلة اعتماداً رئيسياً، كما هو الحال مثلاً، في التجربة الروائية العالمية، في أعمال همنغوي وريمارك وكازنتزاكي، وفي بعض أعمال فوكنر ولورنس وكافكا، وكما يبدو واضحاً لدينا أيضاً في بعض روايات عبد الرحمن الربيعي، وإسماعيل فهد إسماعيل، وجبرا إبراهيم جبرا، وفي تجربة غائب طعمة فرمان في أعمال مثل "النخلة والجبران" التي فيها "أبانت الشخصيات عن ذوات نفوسها عن طريق الحوار، سواء أكان حديثاً مع شخصية أخرى أو حديثاً داخلياً... إذ يمتاز الكاتب ببراعته في خلق الجو من خلال الحوار"(٥٠).

والحوار إذ يسهم في خلق الجو العام والأجواء النفسية الخاصة للشخصيات، فإنه يسهم في النتيجة، مرة أخرى، في رسم هذه الشخصية، وخط بعض أجزاء هويتها حين تحفزها الاستجابة لهذه الأجواء الخاصة إلى أن تفيض بكلام يعكس في النتيجة طبيعتها وسماتها وأحياناً طبيعةَ شخصياتٍ أخرى وسماتها. ولعل من أبرز من فعل ذلك من الروائيين العرب: نجيب محفوظ، وخاصة في روايات بعينها مثل "الثلاثية"، و"ثرثرة فوق النيل" و"الشحاذ" و"السمان والخريف"؛ وغائب طعمة فرمان، خاصة في "النخلة والجبران" و "خمسة أصوات" و"ظلال على النافذة"؛ وعبدالرحمن مجيد الربيعي في "عيون في الحلم" و"الوشم"؛ وعبدالرحمن منيف في "شرق المتوسط"؛ ليبرز فؤاد التكرلي الأبرز والأكثر تعبيراً عن ذلك في حوارات كل أعماله، خاصة "الرجع البعيد"، إذ هو عَمِل، عبر مفردة حوارية اختارها هي بالذات لا غيرها، وعبارة فاضت من وعي الشخصية، وعبر تردّدات ذلك كله بإيقاع ودوزنة ووعي ودقة وبتلقائية وقصدية في الوقت نفسه على رسم تلك الشخصية، خاصة حين تكون هذه المفردة وهذه العبارة وهذا الإيقاع الذي يزنها فيضاً شعورياً. فلنلق نظرة على النموذجين الحواريين الآتيين من روايتين وُفّق كاتباها فيهما في تحفيز الشخصيات للاستجابة للاجواء الخاصة والمحيطة بها أو التي تمر بها فتفيض بكلام يعكس طبيعة هذه الشخصيات وسماتها:

النموذج الأول ـ من رواية "الرجع البعيد" لفؤاد التكرلي

ومعظم حواراتها كما نعلم هو "بوح لأسرار وكشف لدواخل الشخصية"(٤٢).

"بدا له وجه عبدالكريم يـزداد اصفراراً، يـزداد فراغاً، وكان يمسح العـرق عن جبهتـه ورقبتـة المفتوحة. سمعه يردد:

"ـ مـاكو بحياتنـا حـوادث تهـزّ النفس.. مـاكو هيجي {ليس هناك هكذا} حـوادث.. حياتنـا مثـل التراب، بلا طعم.. بلا لون.

"أزعجه قول أخيه:

"ـ شوف عبدالكريم... أنت صحتك انهارت ورا مـوت فـؤاد.. لازم تعـرف هالشـي.. لازم تفهـه، تفهم السبب.

"...{وأضـاف}: شـنو يعنـي ؟ تتصـور يعنـي العالم لازم يتوقف لأن أحد الأشخاص مات ؟

"رآه يلتفت بهـدوء. كـانت فـي عينيـه نظـرة بريئة:

"ـ ليش لا ؟

"ـ ...لا تتداهر ويايه كريم، مـاكو واحـد ينكـر شكد مُـرّة هالأشياء.. هـاي هـي الحيـاة... هـاي هي.. لازم تتقذ نفسك.

"ـ حيوانات يعني ؟

"ـ شنو؟ شنو؟ وانت ليش دتحتقر الحيوانات؟ تعال نتحاسب ونشوف شنو الفائدة من تفوقنا عليها؟

"عاد يجيبه بلهجته المستكينة:

"ـ ما أكدر أتحاسب. ما أريـد أدافـع عن الإنسـان. آني ما عندي شي أكدر أدافع بيه. بس...

"تداخلت في ملامحه إمارات ألم:

"ـ آني أحس بعدم قابليتي على الحياة..."[١٨].

النموذج الثالث ـ من رواية "العـالم ناقصـاً واحـد" لميسلون هادي

والأم التي تتكلم فيه كانت قد فقدت مؤخـراً ولدها الوحيد شهيداً

"...رفع نظره إليها من جديد وكأنه ينتظر كلمة واحدة تقولها، إلا أنه وبمصادفة بحتة انطلق فجأة في الشارع صراخ طفل انقفـل دونـه بـاب البيـت فظـل يقـف خـارج البيت مرعوبـاً وهـو يصيـح بحرقة شديدة:

"ـ افتحوا الباب.

"انصرف ذهن الأم إلى صوت ذلك الطفل الذي سمعته بوضوح، فنادت برأسها وهي تتمتم: إسودّ وجهي يوم.. عابت روحي عليك.

"حدق الأب وهـو لا يفهم مـا تقولـه.. فاتسعت عيناها من لهفتها على الطفـل وصـاحت بصـوت أعلى:

"ـ افتحوا له الباب.

"ثم نهضـت مـن مكانهـا وركضـت إلـى البـاب المسدود لتفتحه.. وهي تردد بلا انقطاع:

"ـ اسم الله يمه.. اسـم اللـه الرحمـن.. اسـم اللـه الرحمن.. ماتت أمك يوم.. ماتت أمك يوم"[٥١].

ولعلنا يمكن أن نلمس أن الحوار، وهو يفعل كـل هذا مـن خـلال ارتباطـه العضـوي الحتمـي بالشخصية التي لا يكون إلا بها بالطبع، كمـا قـد تبيّن جزئياً في المقاطع الحوارية السـابقة، يسـهم بشكل أو بآخر في مسـار العمـل القصصـي بكـل أشكاله، وخاصـة الروائـي، وهـذا يمثـل الوظيفـة الأخرى للحوار. فمـا دام العمـل القصصـي أو الروائي قائماً أصـلاً علـى الشـخصية، التـي هـي التي تصنع الأحداث أو تقـع لهـا هـذه الأحـداث، فمـن الطبيعـي أنْ يكـون واحـداً مـن أغـراض الحوار وغاياته تطوير الخط الدرامي أو الحدثي، أي بعبارة أخرى يكون وسيلة تقنية أيضاً، وكمـا يقول جوزيف شبلي "يضفي على مسار الأحـداث مظهراً واقعياً أو حقيقياً"[٥٢]، الأمر الـذي أدركـه روائيون ونقاد عرب مبكراً كما تجسد ذلك حقيقة في كتاباتهم، مـع الاعـتراف بـأن آخرين أخفقـوا في توظيفه. والواقع أنّ هذا مما تعبّر عنه بعـض

تعريفات الحوار، ومن ذلك تعريف إبراهيم فتحي مثلاً في معجمه الأدبي، إذ يقول: "تعني الكلمة محادثة أو تجاذباً لأطراف الحديث. وهي تستتبع تبادلاً للآراء والأفكار، وتستعمل في الشعر والقصة القصيرة والروايات والتمثيلات لتصوير الشخصيات ودفع الفعل إلى الأمام"(٥٣)، وما انطوى عليه تعريف مؤلّفَي "المعجم المفصل في اللغة والأدب" إذ يقولان: "والحوار هو أيضاً أحد عناصر الأسلوب القصصي، لكنه ليس العنصر الأدبي الوحيد كما في المسرحية، يعتمده القصاص، في جملة ما يعتمده من تقنيات التعبير، كسراً لرتابة السرد، وإضفاء حيوية على الحادثة وأبطالها، وإيهام القارئ بواقعية الحدث وحركية الأشخاص"(٥٤). إذن فالحوار يكون غالباً وسيلة تقنية، بمعنى أنه يساهم في صنع الأحداث أو تطورها بشكل أو بآخر، ولذلك في الواقع أكثر من فائدة لعل في مقدمتها، خاصة إذا أخذنا هنا التوصيل وتأثير ذلك في القارئ بنظر الاعتبار، أنه يجنّب المؤلف قول ما يريد أو نقل ما يقع من أحداث بشكل مباشر، الأمر الذي بدوره يجنب العمل عيوباً محتملة كثيرة تسببها المباشرة، وهو ما أدركه الكتاب العالميون وانعكس في أعمالهم(٥٥)، كما أدركه الكثير من الكتّاب العرب بالطبع.

بناءً على كل ما مرّ نرى أنّ التوفيق في كتابة الحوار من حيث أن يكون مقنعاً أولاً، ومناسبته للشخصيات المتكلمة به ثانياً، وإسهامه في رسم الشخصيات ثالثاً، وتوظيفه في ما هو غير ذلك ــ وخاصة تقنياً ــ رابعاً، يستند على ثلاث ركائز: الأولى مدى قدرة الكاتب ومهارته وحرفيّته في الكتابة الإبداعية بشكل عام وكتابة الحوار بشكل خاص؛ والثانية حسّ هذا الكاتب الفني تجاه تحميل الحوار هذه الوظيفة أو تلك وفقاً لما يؤديه للعمل ضمن علاقته بالوسائل والعناصر الفنية الأخرى؛ والثالثة عمل الكاتب على تحقيق المواءمة بين الحوار وطبيعة الشخصيات وعدم تكلفه تكلفا يأتي معه غير متلائم معها، خاصة ضمن الوضع والأجواء التي يفرضها العمل. وانطلاقاً من هذا كله نستطيع توقّع أن يكون الحوار في ما قد ينطوي عليه من مآخذ تعلّقاً بهذه الركائز من عوامل ضعف روايات كثيرة، بل هناك من الروايات العربية الجيدة ما يمكن أن نأخذ عليها بعض الضعف والإخفاق بسبب شيء من الإخفاق في حواراتها خاصة في أن تكون مقنعة في علاقتها بالشخصيات الناطقة بها بشكل خاص كما هو حال بعض حوارات "جيل القدر" لمطاوع صفدي، وبعض روايات يوسف السباعي، ورواية "ما تبقى لكم" لغسان كنفاني، و"العزف في مكان صاخب" لعلي خيون، وروايات إسماعيل فهد إسماعيل باستثناء بعض أجزاء "الرباعية". في المقابل كان نجاح الحوار وراء نجاح بعضٍ من روايات مختبرنا النقدي، وضمن عوامل وعناصر نجاح بعض آخر منها مثل روايات نجيب محفوظ "ثرثرة فوق النيل" و "ميرامار"؛ وغائب طعمة فرمان "النخلة والجيران" و"خمسة أصوات"؛ وعبدالرحمن مجيد الربيعي "عيون في الحلم"؛ وجبرا إبراهيم جبرا "السفينة"؛ وفؤاد التكرلي "الرجع البعيد" و"خاتم الرمل"؛ وميسلون هادي "العالم ناقصاً واحد" و"يواقيت الأرض"، وغيرها.

وإذا كان من أسباب ضعف الحوار الذي يؤثر سلبياً في العمل، وانطلاقاً من الركائز التي أشرنا إلى أنها وراء نجاح الحوار، افتقاد كاتبه

للمقدرة والحرفيّة الكافيتين، وفقر الحس عند هذا الكاتب تجاه تحميله لهذه الوظيفة أو تلك في المكان المناسب، وعدم تحقيق الانسجام بينه وبين الشخصيات الناطقة به، فإننا قد وجدنا أن من أسباب هذا الضعف أيضاً، إضافة إلى ذلك أنْ يكون الحوار غاية بذاته لا وسيلة، ونحن نفهم أنّ الأصل فيه أنْ يكون وسيلة. يقول جونثان رابان: " نحن ننتظر من الكاتب أن يستخدم الحوار وسيلة وليس غاية بنفسه"(٤٤)، ولعل هذا تحديداً كثيراً ما يقود إلى بعض الأسباب السابقة. وتعلقاً بذلك إلى حد ما نجد أن استخدام الروائيين العرب للحوار وتوظيفهم إياه في كتابة الرواية وبنائها يوزع رواياتهم على قسمين أو فئتين: الأولى تلك التي يؤدي الحوار فيها لوظائفه التقنية وغير التقنية بتلقائية، بمعنى أنْ لا يعمد إليها المؤلف بقصدية معزولة عن حاجة الإبداع نفسه، ولكن بما تفرضه المواقف أو الشخصيات أو العمل الروائي بشكل عام. الفئة الثانية هي التي يكون الحوار فيها مقصوداً لذاته أو لنقل مصنوعاً ومهيّأً أصلاً بمعزل عن حاجة تلك المواقف أو تلك الشخصيات أو العمل الروائي بشكل عام، سواء أكان ذلك لتعبير المؤلف عن أفكاره ووجهة نظره من خلاله، أو لإطالة العمل، أو لغايات أخرى خارجة عن متطلبات العمل نفسه. ومع ما قد يعكسه كلامنا من تفضيل ضمني للفئة الأولى من الروايات، إذ ارتبطت حواراتها بالتلقائية وبالحاجة الفنية بقدر تعلق الأمر بالمواقف والشخصيات والعمل ذاته، على الفئة الثانية التي ربما جاءت حواراتها متكلفة أو - على الأقل - لا تدعم العمل وعناصره من حدث وموضوع وشخصيات... فإننا نشير هنا إلى أن الحوار حتى حين يكون غاية بذاته، يُفترَض به أن يؤدي وظائف بوصفه حواراً، بشرط أن يكون مقنعاً وأن لا يبدو مقحماً في العمل أو مرهقاً له، فيضفي على العمل الروائي شيئاً ربما لا يضفيه أي عنصر آخر ولا تقدمه أي وسيلة أخرى، "فهو مثلاً يخفف من رتابة السرد، ويريح القارى من متابعة هذا السرد ويبعد عنه الشعور بالملل"(١). كما أنه يسهم في إضفاء المسحة الواقعية التي يحتاجها العمل، خاصة الروائي وبما يقوده في النتيجة إلى أن يكون مقنعاً لمتلقيه. لكن هذا لا يلغي ما تقدم من كلامنا حين فضلنا الروايات ذوات الحوارات التلقائية، والتي تفرضها الحاجة الفنية والموضوعية للعمل، أي التي يكون الحوار فيها وسيلة، على الروايات ذوات الحوارات المتكلفة، أي التي يكون الحوار فيها غاية مطلقة بذاته. والواقع أن الحوار، حين يكون غاية فقط، أو ينحرف عن غايته الحقيقية، يصير في غالب الأحيان عالة على العمل، أو على الأقل موطن ضعف فيه، بل قد يترهل هذا العمل به، كما نرصد ذلك في روايات عربية كثيرة، حتى لكتاب معروفين أحياناً. ومرة أخرى سيكون في عرض نموذجين، الحوار في الأول وسيلة وفي الثاني غاية، ما نظنّ أنّه يوضح ذلك بإقناع، وليكونا من روايتين لكاتب واحد هو عبد الرحمن مجيد الربيعي:

النموذج الأول - من "عيون في الحلم"

ويشكل حوارها، كونه تلقائياً ووسيلة، أفضل ما حققه الكاتب ضمن هذا الميدان

"نوري .. رشيد .. في القرية.

"- إنها مفاجأة!

"- ما هذا الإهمال ؟ يعوزك العقال واليشماغ لتبدو قروياً أصيلاً!

"ـ لمن أعرض نفسي هنا ؟ دعوني في انزوائي بين هؤلاء الناس، فقد علموني أشياء كثيرة.

"ـ هل تراسلك مُنى ؟

"ـ لا.. إنها لا تعرف مكان هذه القرية في خارطة المدينة.

"ـ شاهدتها في السينما قبل أيام، كانت عباءتها مزاحة قليلاً فلمحت صدرها وجيدها الأبيض واشتهيتها آنذاك.

"ـ أيها الحصان اللئيم!

"ـ فكرنا بأثمن هدية نحملها إليك، فلم نجد أفضل من قنينتَي عَرَقِ حُقّه ١٦.

"ـ حسناً، ستكون سُكرتنا الليلة تاريخية لا تُنسى".

النموذج الثاني ـ من رواية "الوكر"

التي ينحرف حوارها عن أن يكون وسيلة، في وقت ربما كانت فيه جملة سردية كافية للتعويض عن المقطع الحواري كله لو لم يكن الحوار غاية بذاته

"وتذكّر أنه على موعد مع محمود، فنهض من فراشه وهبط السلالم على عجل. أمسك بالتليفون وأدار رقم الجريدة. رن الجرس في الطرف الآخر فحمله صاحب الجريدة:

"ـ آلو..

"ـ جريدة الأنباء ؟

"ـ نعم.

"ـ هل يمكن أن أتكلم مع الأستاذ محمود ؟

"ـ طيب.

"نادى صاحب الجريدة على محمود، فحضر على عجل وكلم صاحبه. وختم عماد كلامه بالسؤال:

"ـ ومتى تنتهي من عملك ؟

"ـ في السادسة.

"ـ سأمر بك في الخامسة والنصف.

"ـ حسنا إلى اللقاء.

"ـ إلى اللقاء"[٥٧].

مما عرفناه سابقاً عما تفرضه كتابة الحوار على المؤلف ارتباطه بالشخصيات المتكلمة به وما فرضه هذا الارتباط من تلاؤم ما بين طبيعة تلك الشخصيات وطبيعة كلامها أو حواراتها. هذا يقودنا هنا ونحن نتكلم عن نجاح الحوار وإخفاقه، وضمناً عن اشتراطات نجاحه إلى القول إن تجاوز المؤلف لشخصياتة ولطبيعة حواراتها يقوده أحياناً إلى تجاوز طبيعة جانب آخر من الحوار وهو مدى طول الكلام وجمله وتكامله أو عدم تكامله تعبيرياً، إذ ينسى هذا المؤلف أحياناً أن الواحد منا لا يتكلم في الحياة الحقيقية أكثر من بضع كلمات في كل مرة، فقد انتبه بعض النقاد إلى "أن الكلام الاعتيادي للناس الاعتياديين يكون في جمل تعبيرية قصيرة واضحة، وكثيراً ما لا تكون كاملة، وبلغة لا تكون عادة، حتى لدى المثقفين، صحيحة.. ولذا فعلى الكاتب أن يجعل من كلام شخصياتة قصيراً، فليس لشخصية ان تنطق أكثر بكثير من أثنتي عشرة كلمة في كل مرة، إلا إذا كان باستطاعة الكاتب تبرير فيض الكلام بخصوصية المناسبة"[٥٨]، كأن يكون كلام الشخصية محاضرة أو شرحاً لقضية فكرية أو علمية أو ما إلى ذلك، أو قراءة لنص، أو نتيجة لانفعال عاطفي أو عصبي يؤدي إلى انثيال الكلام بتلقائية غير مسيطر عليها كلياً، أو في جو عاطفي شبه حلمي يؤدي الى فيض في الكلمات ربما تشبه الحلم أو الحوار الداخلي... الخ. وفي غالبية هذه الحالات يكاد يخرج الحوار عن أن

يكون حواراً، لنقل واقعياً، لكنه مع هذا يكون مقنعاً حين يقدم تبريره بخصوصيته هو ذاته او خصوصية المناسبة أو العمل بشكل عام كما هو حال الكثير من الحوارات في أعمال فرانز كافكا في التجربة الروائية والقصصية العالمية، وبعض حوارات جبرا إبراهيم جبرا الروائية في التجربة العربية، كما في المثال الآتي من رواية "الميراث" لسحر خليفة، وفيه تنطلق الشخصية وهي في حالة نفسية شبه مرضية، في تدفق كلامي غير عادي:

"ـ لأ أنتِ فاهمة منيح كثير، بس عاملة حالك مش فاهمة. إنت فاهمة إنّه مازن دايخ فيها، دايخ فيهم. هناك بيروح يسكر ويخمّر وياكل ويتنيّر عالآخر. هناك بيروح مثل السلطان. بيقعد ع الصوفا ويتمدد يسمع فيروز وأم كلثوم وهي بتغنّي له على الأطلال. أي أطلال ؟ أي بيروت؟ عامل حاله رجّال كبير وبيحكي كلام كلّه ألغاز. بلا قلة عقل وقلة ذوق. قاعد بلا شغلة ولا عملة ودابر عامل لي جيفارا وقيس وليلى. هذا اللّي نلته من عمري، هذا اللّي ضيعت شبابي في الغربة عشان أناله ! هذا اللّي صرفت شقا عمري وعرق الكويت عشان ألقاه ؟ هذا وهدول، كلهم، كلهم، عصروني مثل الليمونة وراحوا لحالهم وداروا الدنيا وداروا ظهورهم. حبّوا وكرهوا وعرفوا نسوان أكثر من عدد الشعر بلحاهم. صاروا مهندسين وما شا الله وأنا في الكويت زي البقرة أحلب وأعلّم وأربّي وهم دايرين ومش سائلين. كل واحد عنده عرّ {كذا} ولاد ومرة وتنتين وأنا قاعدة هون زي التيه أداري الرجّال المجلوط وأدلّع جيفارا المبروط. عامل فدائي ومثقف وحامل هموم الناس والكون وهو همّه مش قادر عليه !..."[١٩]، إلى آخر النص الذي يتعدى الخمسمئة كلمة تقولها الشخصية لأخرى مرة واحدة.

وإذا كان جل كتابنا قد انتبهوا للكثير من محاذير الكتابة، فإن منهم من لم ينتبه ـ أو لم يفعل ذلك أحياناً وفي بعض أعماله ـ إلى قِصَر الحوار الحقيقي أو الواقعي، فكان هذا واحداً من العوامل التي سلبت شيئاً من واقعية حوارات روايات جيدة وقدرتها على الإقناع، خاصة حين صيغت بخطابية أو أُتخمت بشروح معلوماتية لا نجدها في الحوارات الطبيعية عادة. فلنقرأ المقطع الآتي من إحدى الروايات، ونحاول أن نقنع أنفسنا بأنه كلام شخص أو حوار فعلاً لنحس في النتيجة الخلل الواضح فيه:

"أيدتْ سهاد الفكرة وقالت:

"ـ نعم، من عام ١٩٣٩ حتى ١٩٤٥... احتاج الإنسان إلى ١١٢ سنة (أي من ١٧٢٧ إلى ١٨٣٩) للتصوير الفوتوغرافي من النظرية إلى التطبيق العملي، وإلى ٣٥ سنة (من ١٨٦٧ إلى ١٩٠٢) لظهور الاتصال اللاسلكي، وإلى ١٥ سنة (من ١٩٢٥ إلى ١٩٤٠) لظهور الرادار، و١٢ سنة (من ١٩٢٢ الى ١٩٣٤) لإنتاج التلفزيون"[٥٩].

فمن الواضح أن ليس لمثل هذه المعلومات أن تأتي في العمل الإبداعي سواء أكان رواية أم غير ذلك إلا في سياق السرد، وعدا ذلك لا يمكن أيضاً لغير المتهيِّئ لبرنامج مسابقات تلفزيوني أو إذاعي أن يحفظ مثل هذه المعلومات. ولنقرأ أيضاً المقطع الحواري الآتي من رواية "ذاكرة الجسد" للجزائرية أحلام مستغانمي، ونلحظ كيف جاء كلام إحدى الشخصيتين المتحاورتين أشبه بمقطع من مقالة أدبية لا يستوعبها عادة الحوار الطبيعي الذي يُفترض أن الكاتبة تريده، سواء

أكان ذلك في طوله أم في جانبه الفكري، أم في أدبيّته، وهو أكثر انتماءً للحوار الداخلي أو المناجاة منه إلى أي شكل تعبيري آخر في الرواية:

"حيّركِ صمتي.. قلت شبه معتذرة:

"ـ هل يزعجك أن ترسمني ؟

"قلت ساخراً: لا... كنت اكتشف فقط مرة أخرى، أنكِ نسخة طبق الأصل عن وطن ما، وطن رسمت ملامحه ذات يوم. ولكن آخرين وضعوا إمضاءهم أسفل انتصاراتي. هناك إمضاءات جاهزة دائماً لمثل هذه المناسبات. فمنذ الأزل كان هنالك دائماً من يكتب التاريخ، وهنالك من يوقعه، ولذا أنا اكره اللوحات الجاهزة للتزوير"(٢٦).

يبقى بعد هذا أن الحوار، وبمعزل عن عاميته أو فصاحته، وعن أي وظيفة يؤديها، وعن صناعته أو تلقائيته، وعن كونه وسيلة أو غاية، كثيراً ما يشكل أحد مواضع الذروة والتألق والتوهج في العمل الروائي، ومصدر شدّ القارئ، ووسيلة من وسائل إيصال العمل إليه في الوقت نفسه.

الخاتمة والنتائج:

والآن، ونحن نلملم ما فرشناه وناقشناه في كل ما مر من هذه الدراسة لنحاول استخلاص أهم النتائج، نرى إذا كانت درجة الإقناع التي يحققها الحوار لدى القارئ هي الأساس الذي يمكن في ضوئه أن نقول إنه ناجح أو غير ناجح، فإن هذا الإقناع لا يتحقق إنْ لم يكن كاتبه موفقاً أصلاً في تحقيق الأسس والجوانب والسمات التي مرت مناقشتها. والعكس صحيح، فالحوار بغض النظر عن نوعه لا يمكن أن يحقق غايته بنجاح عبر التزامه بهذه الدرجة أو تلك بهذه الأسس والجوانب والسمات، إنْ لم ينعكس ذلك على القارئ الذي يجب أن يسمعه ويحسه ويقتنع به. فكما يقول جون ستيفنس: "سواء أكان الحوار موجزاً أم مطولاً، يجب أن يكون قارئه قادراً ذهنياً على سماع الصوت الحي للشخص المتكلم به، ولكي يكون بمقدور الروائي كتابة مثل هذا النوع من الحوار يحتاج إلى أُذُنٍ دقيقة ومميزة للطريقة التي يتكلم بها حقيقة الناس الأحياء"(٤٩)، لأن تحقيق مثل هذا يعني أن يتمكن الروائي، في كتابة حواراته، من الدخول في عقل القارئ ومخاطبته مباشرة عبر شخصياته الحية، وبما يقود في النتيجة إلى أن يسهم في تحقيق تقبّله وقناعته بهذه الشخصيات وكلامها والأحداث التي تقع لها أو تقوم بها أو تنقلها هي لنا. وإذ يقود الحوار إلى ذلك كله أو يشترك فيه، فإننا نستطيع معه أن ندرك الأهمية التي يشكلها هذا العنصر للعمل الأبداعي وخاصة الروائي، إذا اتفقنا على أن نجاح العمل إنما يتم عبر نجاح عناصره وأدوات توصيله إلى متلقيه، وبما يعني ضمناً أن العمل يتوقف، في نجاحه ونجاح العناصر وأدوات التوصيل هذه في أداء وظائفها، على طبيعة العلاقة التي تنشأ بينه وبين القارئ. بعبارة أخرى إن القارئ هو الذي يحدد هذا النجاح، وهو الذي يحدد أيضاً درجة الإخفاق. ولذا فهذا القارئ يجب أن يكون نصب عين الكاتب وهو يضع حواره، خصوصاً إذا ما اتفقنا على أن الحوار إذ يسهم في إنجاح العمل وإخفاقه، فانه يسهم أيضاً، بشكل مباشر وغير مباشر، في المدى الذي يمكن للعمل أن ينتشر فيه أو في قصوره عن هذا الانتشار، وبالطبع نفترض أنّ كلّ الكتّاب يبغون الانتشار. إن العمل الروائي والقصصي عموماً، ولكي يتحقق له ذلك

لا بد قبل كل شئ من أن يكون حيّاً ومثيراً لفضول القارئ وربما ملبياً لرغباته، وقبل ذلك قادراً على الوصول إلى ذهنه، كما قلنا. ونحن هنا، إذ نتفهم وجهة نظر من يقول بضرورة كتابة الحوار بالعامية لكي يحقق واقعيته ومحليته وبالتالي نجاح وصوله إلى متلقّيه ونتفق جزئياً مع من يقول "إن كتابة الحوار باللهجة الدارجة لا تمنع انتشار الأثر الفني وتفهمه من قبل الشعوب الأخرى"(٤٥)، فإننا لا نرى شرطاً أن يكتب بالعامية كي يكون هذا الأثر واقعياً ومقبولاً ومقنعاً ومحققاً بالتالي انتشاره. ويبقى تحقيق هذا أو عدمه متوقفين بشكل أساس على الكاتب وعلى نجاحه في كتابة الحوار انطلاقاً من الركائز التي حدّدناها. ومن هنا وأمام رفض الحسم والإطلاق في هذه القضية، نقول لم يعِب أعمالاً روائية أنْ كُتبت حواراتها بالعامية، مثل "الرجع البعيد" لفؤاد التكرلي، و"النخلة والجبران" لغائب طعمة فرمان، و"البكاء على الأطلال " لغالب هلسا، و"زوجة أحمد" لإحسان عبد القدوس. كما لم ينتقص استخدام الفصحى من واقعية أعمال أخرى مثل "خمسة أصوات" لفرمان، و"شرق المتوسط" و"سباق المسافات الطويلة" لعبد الرحمن منيف، و"السفينة" و"البحث عن وليد مسعود" لجبرا إبراهيم جبرا، و"العالم ناقصاً واحد" لميسلون هادي. ولم يغب النجاح عن أعمال استخدمت نوعي اللغة في الوقت نفسه في حواراتها، مثل "الأيام المضيئة " لشاكر جابر. وكل ذلك لسبب أساس هو أن الحوار ليس لغة فحسب، بل هو أكثر من ذلك، وأن نجاحه أو إخفاقه وفقاً لذلك لا يعتمد على هذا الجانب فقط. وتعلقاً بهذا نسمح لأنفسنا، ونحن نقرّ بانحيازنا إلى كتابة الحوار باللغة الفصحى كما قلنا، أن نقول: لما كانت حاجة الحوار لتحقيق النجاح واكتساب القدرة على الإقناع تتعدى حدود لغته من حيث عاميته او فصحاه، مع ما لحجة الكتابة بالعامية من قوة وما للكتابة بالفصحى من دواعٍ، فإنه لتصبح كتابته بالفصحى، من وجهة نظرنا، أكثر قبولاً، ولكن مع عدم الإنغلاق إزاء أن تجد مفردات أو تراكيب، أو حتى حوارات بعينها عامية سبيلاً موضوعياً وفنياً إليه.

المراجع:

١. حسين القباني: فن كتابة القصة، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٩٧٩.

٢. جبور عبدالنور: المعجم الأدبي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ١٩٨٤.

٣. Martin Gray: A Dictionary of Literary Terms, York Handbooks, Longman, York Press, 1984.

٤. عبدالقاهر الجرجاني: أسرار البلاغة، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، المملكة العربية السعودية ١٩٩١م.

٥. رولان بارت: الكتابة في درجة الصفر، ترجمة: نعيم الحمصي، مطبعة وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، ١٩٧٠م.

٦. الجاحظ: البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، مصر.

٧. ابن قتيبة: عيون الأخبار، تحقيق د. محمد الاسكندراني، مج ١، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٩٩٧م.

٨. قدامه بن جعفر: نقد النثر، تحقيق وتقديم طه حسين وعبد الحميد العبادي، دار الكتب العربية، بيروت، لبنان، ١٩٩٥م.

٩. يوسف الشاروني: دراسات أدبية، مطبعة المعرفة، بيروت، لبنان، ١٩٦٤م.

١٠. رشاد رشدي: فن القصة القصيرة، دار العودة، بيروت، لبنان، ١٩٨٤م.

١١. عبدالرحمن منيف: رحلة ضوء.. تحديات تواجه الرواية العربية، المؤسسة العربية

للدراسات والنشر والمركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، ٢٠٠٢م.
١٢. يوسف السباعي: السقا مات، لجنة النشر للجامعيين، مصر، ١٩٨٧م.
١٣. شاكر الأنباري: من إشكاليات الرواية العربية المعاصرة، جريدة الأسبوع العربي، ع ٨٢٠، الاتحاد العام للأدباء العرب، دمشق، سوريا. ١٧ / ٨ / ٢٠٠٢.
١٤. يوسف نوفل: قضايا الفن القصصي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ١٩٧٧م.
١٥. روجر ألين: الكتابة العربية في الغرب، ترجمة ياسر شعبان، جريدة أخبار الأدب ، ع٤١٠، دار الأخبار، القاهرة، ٢٠ مايو ٢٠٠١.
١٦. موسى كريدي: "الرجع البعيد" والفن الروائي، مجلة الأقلام، ع ٦، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨١م.
١٧. دائرة الشؤون الثقافية (إعداد): ملتقى القصة الأول، منشورات وزارة الثقافة والفنون، بغداد، ١٩٧٨م.
١٨. فؤاد التكرلي: الرجع البعيد، دار ابن رشد ، بيروت، لبنان، ١٩٨٠م.
١٩. سحر خليفة: الميراث، دار الآداب، بيروت، لبنان، ١٩٩٧م.
٢٠. الدكتور محمد غنيمي هلال: النقد الأدبي الحديث، دار العودة، بيروت، لبنان، ١٩٨٧م.
٢١. نجيب محفوظ: زقاق المدق، دار مصر، القاهرة، مصر.
٢٢. محمد مندور: الأدب وفنونه، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ١٩٩٦م.
٢٣. ميسلون هادي: يواقيت الأرض، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ٢٠٠١م.
٢٤. مؤنس الرزاز: الذاكرة المستباحة، المؤسسة الصحفية الأردنية ـ الرأي، كتاب في جريدة، عمّان، الأردن، ١٩٩٧م.
٢٥. سيد قطب: النقد الأدبي.. أصوله ومناهجه، دار الشروق، القاهرة، مصر، ١٩٩٣م.
٢٦. أحلام مستغانمي: ذاكرة الجسد، ط١٧، دار الآداب، بيروت، لبنان، ٢٠٠١م.
٢٧. غائب طعمة فرمان: غائب طعمة فرمان يفتح ملفه معنا، مجلة ألف باء، دار الجماهير للنشر، ع ٢٨٥، بغداد، العراق، ٢٧ شباط ١٩٧٤م.
٢٨. د. نجم عبدالله كاظم: الرواية في العراق ١٩٦٥ ـ ١٩٨٠ وتأثير الرواية الأمريكية فيها، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، ١٩٨٧م.
٢٩. أدونيس: المثقف العربي يخون رسالته، جريدة الأهرام، دار الأهرام، القاهرة، مصر، ٢٠٠١/٤/١٥.
٣٠. نجيب محفوظ: أتحدث إليكم، دار العودة، بيروت، لبنان، ١٩٧٧م.
٣١. جبرا إبراهيم جبرا: الرحلة الثامنة، المؤسسة العربية للدارسات والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٧٩م.
٣٢. عبد الرزاق المطلبي، رسالة خاصة إلى الباحث، بغداد، العراق، ١٩٨٢م.
٣٣. شاكر جابر: الأيام المضيئة، مطبعة الجمهورية، بغداد، العراق.
٣٤. غائب طعمة فرمان: لسان حال الأديب العراقي "اللهم لا تدخلني في تجربة"، حوار أجراه جورج الراسي، ع ٩٩، مجلة البلاغ، بيروت، لبنان، ١٩٧٣م.
٣٥. غائب طعمة فرمان: النخلة والجيران، دار الرواد للطباعة، العراق، ١٩٧٨م.
٣٦. غائب طعمة فرمان: خمسة أصوات، دار الآداب، بيروت، لبنان، ١٩٦٧م.
٣٧. أبو منصور الثعالبي: اللطف واللطائف، تحقيق د. محمود عبدالله الجادر، ط١، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٩٩٧م.
٣٨. John Stephens: Seven Approaches to the Novel, London, Harrap, 1972.

٣٩. Mariam Allot: Novelists on the Novel, London Routledge & Kegon Paui,1975.
٤٠. عبد الرحمن منيف: سباق المسافات الطويلة، ط ١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، والمركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠م.
٤١. جبرا إبراهيم جبرا: السفينة، ط٢، دار الآداب، بيروت، لبنان، ١٩٧٩م.
٤٢. ياسين النصير: أحزان بيتنا القديم، مجلة الأقلام، ع ٦، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، العراق، ١٩٨١م.
٤٣. فؤاد التكرلي: خاتم الرمل، دار الآداب، بيروت، لبنان، ١٩٩٥م.
٤٤. Jonathan Raban: The Technique of Modern Fiction, London, Edward Arnold Ltd., 1979.
٤٥. د. عبد الإله أحمد: العامية في حوار القصص العراقي الحديث، مجلة الأديب المعاصر، ع ٨/٧، دار الشئون الثقافية، بغداد، العراق، ١٩٧٤م.
٤٦. William Van O'Connor: Forms of Modern Fiction, Minneapolis, university of Minnesota press & Oxford university press. 1948.
٤٧. مجهولة الكاتب: خمسة أصوات، ع ٨، مجلة الآداب، دار الآداب، بيروت، لبنان، ١٩٦٨م.
٤٨. Philip Young: Irnest Hemingway, London,G. Beu & Sons Ltd, 1952.
٤٩. Jhon Stephens: Seven Approaches to the Novel, London, Harp, 1972.
٥٠. د. عمر الطالب: الفن القصصي في العراق، الجزء الأول: الرواية العربية في العراق، مطبعة النعمان، النجف، العراق، ١٩٧١م.
٥١. ميسلون هادي: العالم ناقصاً واحد، دار أسامه للنشر، عمّان، الأردن، ١٩٩٩م.
٥٢. Joseph Shiply: Dictionary of World Literary Terms, London, George Allen & Union Ltd. 1979.
٥٣. إبراهيم فتحي: معجم المصطلحات الأدبية، المؤسسة العربية للناشرين المتحدين، تونس، ١٩٨٦م.
٥٤. د. أميل بديع يعقوب ود. ميشال عاصي: المعجم المفصل، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ١٩٨٧م.
٥٥. See: George Watson: The Story of the Novel, MacMillan Press Ltd, London, 1979.
٥٦. عبدالرحمن مجيد الربيعي: عيون في الحلم، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، ١٩٧٤م.
٥٧. عبدالرحمن مجيد الربيعي: الوكر، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ١٩٨٠م.
٥٨. Anthony Trollope: An Autobiography, with an Introduction by Charlers Morang, London, William & Norgate Ltd., 1984.
٥٩. علي خيون: العزف في مكان صاخب، دائرة الشؤون الثقافية، بغداد، العراق، ١٩٧٨م.
٦٠. مجدي وهبه، كامل المهندس: معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب ، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، ١٩٨٤م.
٦١. عبد القادر الجرجاني: دلائل الإعجاز، تحقيق: عبد المنعم خفاجي، مكتبة القاهرة، مصر، ١٩٦٩م.
٦٢. إسماعيل، إسماعيل فهد: كانت السماء زرقاء، ط ٢، دار العودة، بيروت، لبنان، ١٩٧٨م.

التعليم العالي الخاص ودوره في المجتمع

Private higher Education and It's Role in the society

آمنه جمعه عبيد زايد*

ملخص

تُعد مؤسسات التعليم العالي مصانع لإعداد القادة، والنوافذ التي تنفذ من خلالها إشعاعات التقدم والتطور، وأصبح لها دوراً كبيراً في الاندماج بالمجتمعات وتلبية احتياجاتها من القوى العاملة والكوادر المختلفة والسعي لتطوير مجالات البحث العلمي وأهميته لتقييم تجارب التنمية والاستغلال الأمثل لموارد المجتمعات وتوظيفها في تنمية وتطور المجتمعات، ونشر الوعي الثقافي وترسيخ القيم المجتمعية، والتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها مجتمع الإمارات فرضت عليه العديد من المتطلبات وخصوصاً في وظيفة التعليم العالي وذلك عن طريق إحداث تغييرات أساسية في إمكانياته وأهدافه وهيكله ومحتواه والأساليب المستخدمة وعلاقته بالمجتمع ومتطلبات التنمية.

لذلك هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية التعليم العالي وأهدافه وفلسفته ، والتعرف على مؤسسات التعليم العالي الخاص ، والتعرف على إيجابيات وسلبيات مؤسسات التعليم العالي ، ودرجة مساهمة التعليم العالي الخاص ومؤسساته في تنمية المجتمع ، والقوانين والتشريعات الخاصة بتلك المؤسسات ، والتعرف على التحديات والصعوبات التي تواجه التعليم العالي ووصولاً إلى مستقبل التعليم العالي الخاص بدولة الإمارات ، ووضع بعض المقترحات والتوصيات التي من شأنها الحد من هذه الصعوبات والارتقاء بمستوى التعليم العالي وتحقيق الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بشقيها.

* مركز بحوث الشرطة - الإدارة العامة لشرطة الشارقة
الشارقة - الإمارات العربية المتحدة

Amna Juma Obaid Zayed *

Abstract

Higher Education Institutes are considered as creators of Leaders. It is also the way to achieve development, and to provide the society with various human resources. In addition, such institutions seek to develop scientific research fields, as well as evaluating the development experiences in order to utilize the best resource in the society and to spread cultural knowledge and strengthening society values.

Regarding the changes that confront Emirates Society in social and economic development, a lot of demands are forced on the society especially in higher education field. As a result, basic changes took place according to its goals, structure, methods, development requirements, and its relevance ti the sosciety.

The aim of this reseach is to identify the importnace of higher education. To achieve this, the research discussed the goals, importance and philosophy of the higher education. In addition, the study dealt with negative and positive roles in society development regarding private higher education, as well as the regulations that are carried out by such institution to achieve marvelour future to the private higher education in the U.A.E.

In conclusion, the study stressed on the challenges and difficulties confronting higher education. As well as, some of the proposals that might reduce the difficulties in such programs, in order to promote the higher education level and to achieve total quality management in higher education institutions.

* Sharjah Police Center
General adminstration of Sharjah Police
Sharjah, U.A.E.

مقدمة

إن التعليم يتحمل مسؤولية هائلة في تحقيق التنمية التي نرجوها وهي التنمية الشاملة، فالتنمية بمعناها الواسع تشمل كل نواحي الحياة الاقتصادية والثقافية، وكل ما يدعم نواحي أنشطة الحياة المادية والبشرية كافة، فجوهر التنمية هو التنمية البشرية، والمورد البشري هو الهدف والأداة الرئيسية لعملية التنمية في مختلف المجتمعات، ونجد أن التعليم يعتبر أداة من أدوات تنمية القدرات البشرية، فعن طريق التعليم نجابه ضرورات الحياة الحاضرة ونواجه تحديات المستقبل، ولذلك لابد أن يواكب التعليم التطور السريع الذي تشهده البشرية مع المحافظة على العناصر الأساسية للتراث الخاص بكل أمة والتراث الإنساني بشكل عام.

وكانت نشأة التعليم بدولة الإمارات العربية المتحدة متأخرة وبسيطة، واعتمدت في بداية انطلاقها على سواعد أبنائها من خلال التعليم التقليدي ونظام المطاوعة الذي اعتمد على دراسة القرآن الكريم والحديث النبوي وأصول الفقه وعلوم اللغة... الخ. حتى تطورت مسيرة التعليم بظهور التعليم شبه النظامي والذي اعتمد على القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، وذلك بمساعدة بعض الدول العربية لما قدمته من مساعدات من خلال إرسال البعثات التعليمية وإنشاء المدارس وتحمل نفقات التعليم.

وتأتي بعدها مرحلة التعليم النظامي وبدأ فيها تنظيم التعليم ووضع الخطط والمناهج الدراسية، ونظام الامتحانات والشهادات والمراحل التعليمية والبناء المدرسي والتمويل ومستوى المدرسين وتأهيلهم. وشكل قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في الثاني من ديسمبر ١٩٧١ بداية عهد جديد في تطور وانطلاق المسيرة التعليمية والتربوية بالإمارات، وتزايد أعداد الطلاب الملتحقين بالمدارس مما يترتب عليه إنشاء المزيد من المدارس وتوفير الكوادر المؤهلة وتوفير التجهيزات وإصدار التشريعات والقوانين واللوائح المنظمة لمسيرة التعليم.

ونظراً لتزايد أعداد طلبة المدارس وزيادة عدد خريجي الثانوية العامة بدأت الخطوة الأولى

في مجال التعليم العالي الحكومي في الإمارات العربية المتحدة بافتتاح جامعة الإمارات العربية المتحدة رسمياً عام ١٩٧٧م، لتكون منارة للفكر الإنساني ومركزاً رائداً لتنمية الثروة البشرية ونشر الثقافة وتعميق جذورها وتطوير المجتمع مع الحفاظ على عناصره الأصيلة وتجلية تراثه.

ويحتل التعليم العالي مكانة خاصة بكل المجتمعات للمهام الموكولة إليه والدور الذي تقوم به مؤسساته في صياغة المستقبل، فتعد هذه المؤسسات مصانع لإعداد القادة، والنوافذ التي تنفذ من خلالها إشعاعات التقدم والتطور، وأصبح لها دور كبير في الاندماج بالمجتمعات وتلبية احتياجاتها من القوى العاملة والكوادر المختلفة، والسعي لتطوير مجالات البحث العلمي وأهميته لتقييم تجارب التنمية والاستغلال الأمثل لموارد المجتمعات وتوظيفها في تنمية وتطور المجتمعات، ونشر الوعي الثقافي وترسيخ القيم المجتمعية.

وشهد مجتمع الإمارات العديد من التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي فرضت عليه العديد من المتطلبات وخصوصاً في وظيفة التعليم العالي، وذلك بإحداث تغييرات أساسية من ناحية إمكانياته وأهدافه وهيكله ومحتواه والأساليب المستخدمة وعلاقته بالمجتمع ومتطلبات التنمية،

مما يترتب عليه ظهور العديد من الجامعات والكليات والمعاهد الحكومية والخاصة، وإنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التي تختص بالترخيص لمثل هذه المؤسسات واعتمادها والإشراف عليها، وحرصها على تحقيق هدفين أساسيين هما :-

١. تحرص على سمعة التعليم العالي بالدولة وتتأكد من أن هذه المؤسسات تعمل على درجة من الجودة والكفاءة.

٢. مراعاة الجوانب الاجتماعية عند الترخيص لمثل هذه المؤسسات، والتأكد من أنها استطاعت أن تحقق أهدافها دون تعارض مع أهداف المجتمع وتوجهاته.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق العديد من الأهداف وهي كالتالي:

١. التعرف على أهمية التعليم العالي وأهدافه وفلسفته.

٢. التعرف على مؤسسات التعليم العالي الخاص.

٣. التعرف على إيجابيات التعليم العالي الخاص وسلبياته.

٤. التعرف على إسهامات التعليم العالي الخاص ومؤسساته في تنمية المجتمع.

٥. التعرف على القوانين والتشريعات الخاصة بتلك المؤسسات.

٦. التحديات التي تواجه التعليم العالي.

٧. التعرف على مستقبل التعليم العالي الخاص بدولة الإمارات.

أهمية الدراسة:

التعليم العالي هو أمل المجتمع في التقدم، عن طريق إعداد القيادات الفنية والتنظيمية والفكرية، وإرساء قاعدة البحوث العلمية المتقدمة، وسبيل لتحقيق الذاتية الثقافية، وإن مسؤولياته الكبيرة ووظائفه المتنوعة تعرضانه لتحديات كثيرة ذات طبائع مختلفة فنياً واجتماعياً واقتصادياً وسياسياً.

حيث شهدت دولة الإمارات في الآونة الأخيرة العديد من التغيرات والتطورات المتسارعة في شتى المجالات والتي تستدعي مواكبة هذا التطور السريع بإعداد الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة لمواكبة هذه التطورات والتي عجزت مؤسسات التعليم العالي الحكومية عنها لازدياد عدد خريجي الثانوية من المواطنين وغير المواطنين مما استدعى القيام بإنشاء مؤسسات التعليم العالي الخاصة من جامعات ومعاهد وكليات متنوعة وذات اختصاصات مختلفة لاحتواء هذه الأعداد الكبيرة.

وترعى هذه المؤسسات وزارة التعليم العالي بالترخيص لها واعتمادها والإشراف عليها في إطار الخطة العامة للتعليم العالي ومراجعة البرامج التعليمية بجدية واهتمام إنطلاقاً من أن عملية الترخيص هذه تهدف إلى ضمان جودة مخرجات التعليم العالي وإرساء السمعة العلمية للدولة لحماية الجمهور، ومن هنا تنبع أهمية هذه الدراسة.

مشكلة الدراسة:

تعد مؤسسات التعليم العالي الخاصة تجربة فريدة من نوعها للإمارات على مستوى المنطقة والتي جاءت تلبية لحاجات مجتمعية وتعتبر من أهم العوامل المهمة التي أملتها الظروف الموضوعية، وساهمت بشكل أساسي في توفير فرص التعليم الجامعي لعدد كبير من المواطنين وأبناء الجاليات المقيمة في الإمارات، وخصوصاً الجاليات العربية، وذلك لأن الجامعات الحكومية قد عجزت عن استقطاب هذه الأعداد الكبيرة،

وإنها تقتصر في قبولها للطلبة في كلياتها وأقسامها على الطلبة المواطنين مع استثناءات نادرة لغير المواطنين وعشوائية التعليم العالي الخاص مشكلة يعاني منها الكثير من الأسر في مجتمع الإمارات والخليج، ويدفع ثمنها الطلاب والطالبات الذين يلتحقون بجامعات وأكاديميات خاصة، ويدفعون الكثير من المال والأكثر من الجهد، ثم يتخرجون حاصلين معهم في نهاية سنوات مضنية من المعاناة والسهر، شهادات لا تساوي شيئاً في سوق العمل الإماراتي والخليجي، لذلك لابد من الوقوف أمام هذه الظاهرة وإيجاد الحلول والبدائل لها للحد من سلبياتها والزيادة من إيجابياتها وإبراز دورها في تنمية المجتمع وليس العكس.

أسئلة الدراسة:

- ما أهمية التعليم العالي وأهدافه وفلسفته ؟
- ما أهمية مؤسسات التعليم العالي الخاص وأنواعها ؟
- ما إسهامات التعليم العالي الخاص ومؤسساته في تنمية المجتمع ؟
- ما القوانين والتشريعات الخاصة بتلك المؤسسات ؟
- ما التحديات التي تواجه التعليم العالي ؟
- ما مستقبل التعليم العالي الخاص بدولة الإمارات ؟

الدراسات ذات الصلة:

تعددت الدراسات والبحوث حول التعليم العالي وأهميته، فنجد أن هناك دراسة للأستاذ الدكتور محي الدين صابر المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والتعليم، تناولت موضوع التعليم العالي باعتباره قمة السلم التعليمي، وهو مجتمع المعرفة الذي يقوم على مد المجتمع بأسباب التقدم والتطور في كل مجالات الحياة، وهو مصدر القدرات التنموية، علمياً وعملياً، ويعمل على تنمية الذات الثقافية.

ولتحقيق الذات الثقافية عدة أساليب منها التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحوث، ووصل الحاضر بالتراث العلمي والثقافي، وتدريس تاريخ كل العلوم، وسيادة اللغة العربية وتمكنها من القيام بوظيفتها الطبيعية والحضارية واستعمالها كأداة في نشاط مؤسسات التعليم العالي، وفي الإعداد والتدريس، وفي البحوث والدراسات، وذلك لتوطين العلم والمعرفة ووصل الحاضر والمستقبل بذلك التراث الذي لا تكاد تملك أمة على الأرض مثله، فتنمية الذات الثقافية هي تحقيق للتفتح الثقافي، وتمكين للغة العربية من استعادة دورها الحضاري، تمكيناً لها من الاسهام العالمي في حركة العلم والثقافة الإنسانية[1].

وفي دراسة أخرى للدكتور أمين محمود الأمين العام لرابطة المؤسسات العربية الخاصة للتعليم العالي رئيس جامعة عمان الأهلية، عن تحديات معايير الجودة في التعليم العالي الخاص، تناول المبادئ التي تأسس عليها التعليم العالي بدولة الإمارات وهي الجودة والسعي الحثيث نحو أعلى درجاتها من خلال الاعتقاد الراسخ بأن التعليم العالي كما تميزه من التعليم هو مسئولية وأمانة تستحق المعاناة والسهر والإنجاز، وذلك باعتباره قوام التنمية وآلية التقدم وبناء الحضارات وخاصة في البلاد العربية التي تشهد أنماطا من التنمية، والتوجه العام في العالم العربي هو الخصخصة أو تنمية دور القطاع الخاص، ودوره في التنمية ومنها التعليم والتعليم

العالي بالذات، وإنه لا بد للقطاع أن يأخذ دوره في هذا المضمار.

وأن دور القطاع الخاص في التعليم العالي بدأ يتنامى في العالم كله وليس في الوطن العربي فحسب، وأصبح المستقبل الواعد ينتظر هذا النوع من التعليم مشيراً إلى أن في العالم العربي ما يزيد على ٢٠٠ جامعة منها ٧٥ جامعة خاصة أي بنسبة ٤١٪ وهي نسبة مرشحة للزيادة، ودعا إلى فتح الباب أمام القطاع الخاص من أجل بناء مؤسسات تعليم عليا يشارك فيها القطاع العام والخاص ويديرها القطاع الخاص، وضرب مثال على ذلك بولاية فرجينيا الأمريكية حيث التعليم الخاص بها مئة بالمئة ويقتصر دور الحكومة على تقديم الدعم، وأن الهند بدأت تطبق نفس التجربة لأن فيها وفراً كبيراً للحكومة.(٢)

وقدم د. خليفه علي السويدي وكيل كلية التربية بجامعة الإمارات تقريراً عن ندوة معايير الترخيص وأسس التقييم لمؤسسات التعليم العالي الخاص في البلدان العربية، والتي عقدت في الرباط بالمغرب، واستخلص من خلال تجربته في هذه الندوة أن العالم العربي يعيش هماً مشتركاً، فما زال النظام التعليمي العربي يميل إلى الأسلوب التقليدي في طرائقه وأساليبه والذي يقتل الإبداع ولا يشعر المتعلم خلاله بدوره أو فائدة مرجوة منه، وهناك عجز مالي تعاني منه الدول العربية في ميزانيتها بالنسبة للتعليم العالي ونجد أن نسبة طلاب التعليم العالي في الوطن العربي تعد متدنية ٥,٣٪ إذا ما قورنت بالدول المتقدمة والتي تصل نسبتها إلى ١٧,٦٪.

ومن المشكلات التي يعاني منها التعليم العالي أيضا التجربة السالبة للتعليم العالي الخاص في بعض الدول والتي أدت إلى توقف الحكومات كثيراً أمام الاعتراف بها لأنها أصبحت مكاناً لبيع الشهادات الورقية دونما جودة في التعليم، ومكاناً لأعضاء هيئة التدريس غير المتمكنة من الاختصاصات، وأصبحت مؤسسات التعليم العالي الخاص تهتم بالدرجة الأولى بالتدريس ويغيب عنها الاهتمام بالبحث العلمي وخدمة المجتمع، وذكر بعض إيجابيات التعليم العالي الخاص من مرونة في اللوائح والقوانين والبرامج مما جعلها أسرع من غيرها في عملية ملاحقة التطور في التعليم العالي العالمي بعكس التعليم العالي الحكومي الذي يقع تحت وطأة القوانين المكبلة له.(٣)

أهمية التعليم العالي:

يعتمد قيام مؤسسات التعليم العالي على شرطين هما :-

الأول: يجب أن تتسم هذه المؤسسات بالاستقرار الكافي لتعزيز المثل الأعلى الذي أدى إلى انبثاقها، والثاني هو اتصافها بالمرونة والاستجابة السريعة للتغيرات وصلتها الوثيقة بالمجتمع الذي يدعمها، وتلبية احتياجاته من القوى العاملة المؤهلة والمدربة، والتوافق مع التغيرات المستمرة في سوق العمل التي تعكس بدورها التحولات الهيكلية المصاحبة لعملية التنمية، ويعتبر التعليم العالي بمثابة عملية تفاعل مستمر بين الفرد المتعلم وبيئته المادية والاجتماعية ويكون وثيق الصلة بحياة السكان ومشكلاتهم وحاجاتهم وآمالهم.(٣)

وللتعليم دور كبير في تحقيق التنمية من خلال ثلاثة محاور هي :

١. إيجاد قاعدة اجتماعية عريضة متعلمة بضمان حد أدنى من التعليم لكل مواطن، يمكنه من العيش في مجتمع يعتمد على

القراءة والكتابة ووسائل الاتصال الجماهيري بمختلف أنواعها.

٢. المساهمة في تعديل نظام القيم والاتجاهات بما يتناسب والطموحات التنموية في المجتمع، ومن ذلك تعزيز قيمة العمل والإنتاج، ودعم الاستقلالية في التفكير والموضوعية في التصرف.

٣. تأهيل القوى البشرية وإعدادها للعمل في مختلف القطاعات وعلى كل المستويات.[٣]

ويختلف نظام الدراسة في مؤسسات التعليم العالي تبعاً للنظام المتبع في كل مؤسسة ولكن هناك نظامين شائعين في العالم وهما:

أولاً: نظام الدراسة التقليدي:

ويعتمد هذا النظام على المنهج الإجباري الثابت طوال العام الدراسي، وينتظم طلابه في دراسة مجموعة من المقررات من خلال محاضرات يقدمها أعضاء هيئة التدريس من خلال مدرجات تضم أعداداً كبيرة من الطلاب ويؤدي طلابها امتحاناً تحريرياً في آخر العام، ولهذا النظام العديد من السلبيات منها عدم الاعتماد على النفس وعدم مراعاة الفروق الفردية بين الطلاب وعدم فاعلية الطلاب مع الأساتذة والتراخي في الدراسة، وغيرها من السلبيات.

ثانياً : نظام الساعات المعتمدة :

ويتطلب هذا النظام من الطالب إتمام عدد من المقررات الدراسية بنجاح لكي يسمح له بالتخرج، دون التقيد بعدد معين من السنوات الدراسية التي يجب على الطالب إتمامها بنجاح، ولهذا النظام أثر على شخصية الطالب من حيث الشعور بالمسؤولية عن طريق المشاركة الفعالة بالأنشطة والبرامج، وتنمية الثقة بالنفس عن طريق المناقشة، وتنمية القدرة على التحليل وتوسيع الأفق والمدارك، والقدرة على مواجهة الضغوط الحياتية، وتنمية الشخصية العلمية عن طريق التوسع بالقراءة وإعداد البحوث.

فلسفة التعليم العالي:

تتباين فلسفة التعليم العالي في فلسفتين تتحكمان في مساره وتطوره ومناهجه وسياسات القبول فيه، ونجد أن الفلسفة الأولى تركز على أهمية استمرار مؤسسات التعليم العالي في المحافظة على دورها التاريخي في دعم العلم المجرد وتأصيل الأطر النظرية له، والمحافظة على جوانب المعرفة المختلفة، وسبر أغوارها واكتشاف آفاق جديدة لها، بينما الفلسفة الثانية تركز على ضرورة الدور التحديثي والتنموي للجامعة من خلال توفير احتياجات المجتمع من الكوادر المؤهلة والمساهمة في تنمية المجتمع.

ونجد أن هذا التباين ينعكس على محتوى المناهج ومكونات الدراسة في جميع مؤسسات التعليم العالي، فالطابع العلمي المرتبط بالحياة يغلب على المدرسة الأولى، بينما نظرت المدرسة الثانية إلى التعليم على أنه امتياز للطبقات التي لا تعمل، وبالتالي ركزت مناهجه على الدراسات النظرية، أما أنصار المدرسة الثالثة فحاولوا اتخاذ طريق وسط بين المدرستين واقروا بضرورة اشتمال التعليم العالي على الدراسات العامة التي تعنى بالتراث الإنساني والفكر العالمي والاهتمام بالجوانب التطبيقية والعملية وتكوين المهارات والتخصصات الدقيقة، وذلك كي لا يحدث انفصام بين هذه المؤسسات والمجتمعات التي تعيش بينها.[٤]

التعليم العالي في دولة الإمارات:

أُنشئت وزارة التعليم والبحث العلمي بموجب القانون الاتحادي رقم ٤ لعام ١٩٩٢م الذي

أصدره صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة بهدف الإشراف على مؤسسات التعليم العالي العامة والخاصة وإصدار تراخيص إنشائها واعتمادها لتحقيق المستوى الأكاديمي المطلوب بالنسبة لمخرجات هذا النوع من التعليم وذلك وفقاً للخطة العامة للتعليم العالي ولاحتياجات المجتمع التنموية.

ويقصد بالتعليم العالي كما ورد بالمادة (٢) من نفس القانون "أنه كل دراسة منتظمة نظرية أو علمية أو تطبيقية لا تقل مدتها عن سنة، بعد الحصول على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها، وتهدف إلى منح درجة علمية أو مهنية"(٤)

أهداف التعليم العالي في الإمارات:

أقرها القانون الاتحادي رقم (٤) الصادر في ١٩٩٢/١/١٣م وتتلخص في المادة (٣) فيما يلي:-

١. التأكيد على مبادئ وأحكام الدين الإسلامي الحنيف وتزويد الدراسين بالثقافة الإسلامية والعربية، والحفاظ على التراث وتأصيله وتطويره، وتنمية اعتزاز الدارس بتراث المجتمع وعاداته وتقاليده.
٢. تنمية شعور المواطنين بالانتماء للوطن، والعمل على خدمة المجتمع وتطويره.
٣. تنمية المعرفة، والعناية بالثقافة والدراسات العالية في فروع الآداب والعلوم والفنون وإعداد المتخصصين والفنيين في هذه الفروع وغيرها من نواحي المعرفة، وتكوين الشخصية العلمية الإنسانية مع الارتكاز في ذلك على القيم الإسلامية والأصالة العربية والتطوير العلمي.
٤. إعداد الطاقات البشرية المدربة من الفنيين والمتخصصين والباحثين والخبراء في حقول المعرفة بأنواعها المختلفة لتلبية متطلبات التنمية الشاملة في الدولة.
٥. العناية بدراسات الحضارة العربية والإسلامية، مع التركيز على الدراسات المتصلة بالخليج وشبه الجزيرة العربية.
٦. إجراء البحوث النظرية والدراسات العملية والتطبيقية التي تسهم في التقدم العلمي، مع التركيز بصفة خاصة على البحوث والدراسات التي تتطلبها خطط التنمية الشاملة في الدولة في مختلف القطاعات والخدمات.
٧. تقديم الاستشارات والخدمات الفنية في العلوم والتقنيات للهيئات والمؤسسات الحكومية والخاصة.
٨. النهوض بحركة التأليف والترجمة والإنتاج العلمي، بما يحقق لمؤسسات التعليم العالي في الدولة دوراً قيادياً في تنمية الحضارة العربية والإسلامية والحضارة الإنسانية بوجه عام.
٩. عقد الندوات والمؤتمرات، وتنظيم برامج التدريب والتعليم المستمر، بما يؤدي إلى تنمية الموارد البشرية بالدولة.
١٠. العمل على توثيق الروابط الثقافية، والعلمية، والتعليمية، مع الجامعات ومعاهد التعليم العالي والهيئات والمؤسسات العلمية العربية والإسلامية والدولية(٥)

معايير الترخيص لمؤسسات التعليم العالي الخاص:

إن منح شهادة ترخيص لإحدى المؤسسات المعنية بالتعليم العالي في الدولة يعني أن تلك المؤسسة تتمتع بالحد الأدنى المطلوب من الخصائص والشروط الجيدة، ويعبر عن ثقة الدولة في كفاءة أدائها، ومعنى ذلك أن مضمون عملية الترخيص إنما يكمن في تحديد المعايير

المقبولة للجودة والنوعية المتميزة في أداء مؤسسات التعليم العالي في الدولة، وفي مستوى برامجها، ثم التأكد من أن المؤسسة المعنية تتفق في أدائها مع هذه المعايير، وأن لديها القدرة على الحفاظ على هذه المستويات من الأداء في المستقبل(٦).

وعلى ذلك فإن قرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي رقم ١ لسنة ١٩٩٢م (١١)حدد قواعد وإجراءات الترخيص للمؤسسات المعنية بالتعليم العالي في الدولة، حيث جاء في المادة (٢) تقسيم هذه المؤسسات إلى مؤسسات داخل دولة الإمارات وتقدم برامج دراسية منتظمة أو عملية أو تطبيقية تهدف إلى منح درجة علمية مهنية، ولا تقل مدة الدراسة فيها عن سنة بعد الثانوية العامة، ومؤسسات مقرها خارج دولة الإمارات من خلال مراكز أو فروع أو وكلاء لها داخل الدولة تقدم نفس البرامج السابقة.

وفي المادة (٣/أ) تصدر الوزارة شهادات الترخيص لهذه المؤسسات وتحدد شهادة الترخيص اسم المؤسسة، ومقرها، والدرجات العلمية والمهنية التي تمنحها، والبرامج الدراسية التي تقدمها، وتحديد أماكن الدراسة، ومدة سريان الترخيص، وأشارت المادة (٣/ب) إلى أنه لا يجوز لأي مؤسسة تنشأ بعد نفاذ القانون تقديم أية برامج دراسية أو منح أية درجات علمية قبل الحصول على شهادة الترخيص.

وفي المادة ٤ يتطلب من المؤسسة تقديم طلب للحصول على شهادة الترخيص ويكون الطلب مشفوعاً بالوثائق والمعلومات الآتية:

١. اسم المؤسسة وعنوانها وأن يراعى في هذا المسمى طبيعة البرامج التي تقدمها المؤسسة.

٢. رسالة المؤسسة وأهدافها مع شهادة بأن الهدف الأساسي من إنشاء المؤسسة هو التعليم العالي، وأن نظام إدارتها أو مصادر تمويل أنشطتها خاضعة لأية شخصية لها أهداف أخرى تتعارض مع رسالة المؤسسة وأهدافها.

٣. الهيكل التنظيمي للمؤسسة واسم الممثل القانوني لها، وبيان أسماء وعناوين أعضاء مجلس الإدارة والمدير ورؤساء الوحدات العلمية والتعليمية بها ومؤهلاتهم.

٤. نسخ عن كافة دراسات الجدوى لإنشاء هذه المؤسسات مع بيان بأسماء الخبراء والاستشاريين الذين ساهموا في إعدادها.

٥. تحديد الميزانية التقديرية موضحاً بها عناصر وبنود الإيرادات والمصروفات المتوقعة، وهيكل المصروفات الدراسية، واللوائح المالية والمحاسبية.

٦. كفالة مصرفية، حسب القواعد التي تحددها الوزارة.

٧. قائمة بالدرجات العلمية والمهنية التي تعتزم منحها لمؤسسة، وارتباط كل منها برسالة المؤسسة وأهدافها، ومدى الحاجة لها.

٨. البرنامج الدراسي لكل درجة علمية تنوي المؤسسة منحها، مع توضيح مكان طرح البرنامج والمفردات التفصيلية لكافة المساقات الدراسية.

٩. نسخ عن النظام الأساسي للمؤسسة وكافة اللوائح الأكاديمية والإدارية والمالية التي تنظم العمل بها.

١٠. نظام الدراسة والامتحانات والتقييم لكل برنامج دراسي، بما في ذلك مواعيد الدراسة والإجازات.

١١.سياسات ونظم وشروط قبول الطلبة وقواعد وإجراءات متابعة مسيرتهم الدراسية وفصلهم وإعادة قيدهم وتخريجهم.

١٢.معايير اختيار وتقييم أداء أعضاء هيئة التدريس، عن طريق شروط التعيين وتجديد التعاقد، ونظام الترقيات والإجازات والتأديب، ونسبتهم إلى عدد الطلبة المتوقع قبولهم للدراسة في كل برنامج، ونموذج للعقد الذي يبرم بين المؤسسة وعضو هيئة التدريس.

١٣.نظام تعيين العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس.

١٤.نظام الإرشاد، وبيان السجلات الدراسية الممسوكة للطلبة وطريقة حفظها.

١٥.نظام الأقسام الداخلية ومقابل الإيواء والتغذية (إن وجدت).

١٦.إنشاء المكتبات ومدى ملاءمتها للبرامج التي تنوى المؤسسة تقديمها.

١٧.موقع المؤسسة ومشتملات المباني والمرافق والرسوم التفصيلية، وبيان أعداد ونوعية تجهيز قاعات الدراسة والمعامل والمختبرات.

١٨.نسخة عن دليل المؤسسة، وعن كافة الإعلانات أو الكتيبات التي تصدرها المؤسسة للأغراض الإعلامية.

١٩.الإجراءات والنظم المتبعة إذا كانت البرامج الدراسية تقدم خارج المقر الطبيعي للمؤسسة أو باستخدام أساليب تدريسيه غير نمطية[٦].

وإن القرار بمنح الترخيص يعتمد على القواعد والشروط التي استقر عليها العمل الأكاديمي، والتي يضعها الأكاديميون والمشتغلون بأمور التعليم العالي أنفسهم، ومن واقع خبراتهم واستناداً إلى المستويات العالمية المتعارف عليها، وعلى ذلك فإن المادة الخامسة من هذا القرار تنص على أن تكون هناك لجنة فنية من الوزارة تعمل على زيارة المؤسسة المعنية، واستيفاء كافة البيانات المطلوبة، وذلك شرط لمنح شهادة الترخيص، وتستند اللجنة الفنية في توصياتها إلى البيانات والوثائق التي تتقدم بها المؤسسة، بالإضافة إلى ما يتوافر لها من معلومات أثناء الزيارة.

أن قواعد وإجراءات الحصول على شهادة الترخيص تمثل إطاراً ينمي لدى المؤسسة القدرة على الدراسة الذاتية، ويساعدها على التطور المستمر، وفي هذا السياق، تعمل الوزارة على توفير الخبرات الفنية للمؤسسات المعنية، وتنظيم ورش العمل لممثلي المؤسسات المعنية، يتم فيها شرح أهداف وإجراءات عملية الترخيص، وقواعد استيفاء البيانات والمعلومات اللازمة، والتركيز على المتابعة المستمرة لأنشطة المؤسسة، من خلال تقارير سنوية تلتزم المؤسسة بتقديمها للوزارة، وزيارات ميدانية دورية يقوم بها ممثلو الوزارة للمؤسسة.

وتتخذ الوزارة القرار بمنح شهادة الترخيص في ضوء قدرة المؤسسة على مواكبة التطورات المستقبلية المتوقعة في البرامج التعليمية التي تطرحها، ولذلك فإن الأطر التي تأخذ بها المؤسسة لتخطيط وتطوير العملية التعليمية وتنمية أعضاء هيئة التدريس وتطوير المرافق والتجهيزات، تلعب دوراً مهماً في قرار الوزارة بمنح الترخيص، باعتبارها الأسس التي تحدد اتجاه معدلات التطوير المستقبلي في برامج المؤسسة، كما تعتمد عملية منح شهادة الترخيص على توافر الرغبة والقدرة لدى المؤسسة على القيام بواجباتها، وتحمل مسؤولياتها، كعضو عامل في منظومة التعليم العالي في الدولة، كما

أنها تكتسب سويتها وكفاءتها من المشاركة الجادة للمؤسسة في المراحل والأنشطة كافة التي تمر بها عملية الترخيص.

وإن الطلب للحصول على شهادة الترخيص، يتضمن إجراء تقييم شامل وموضوعي لأوجه القوة ونقاط الضعف في عمل المؤسسة، وفي مستوى برامجها، وهذا بدوره يضع على المؤسسة نوعاً من المسؤولية، تتجسد في تقديم البيانات والوثائق كافة والتي تحددها الوزارة، واستقبال اللجنة الفنية، وتوفير كافة المعلومات والتسهيلات اللازمة لها.

وتم تصنيف مؤسسات التعليم العالي الخاصة إلى ٣ فئات، وتشمل الفئة الأولى المؤسسة التي تمثل مؤسسة تعليمية أو مهنية موجودة خارج الدولة وتقوم المؤسسة المحلية بتوفير البنية الأساسية للعملية التعليمية، بينما تتولى المؤسسة الخارجية الإشراف على البرامج الأكاديمية والمهنية المطروحة، وتشمل الفئة الثانية مؤسسة تقدم برامج ودورات مهنية أو أكاديمية تزيد على سنة واحدة وتقل عن عامين، وتشمل الفئة الثالثة مؤسسة تقدم خدمات جامعية كتسجيل الطلبة وتوفير الكتب وغيرها في جامعات أو كليات ومعاهد تعليمية أو مهنية خارجية.

وهناك معايير يجب توافرها في الشخص الذي يتم الترخيص له بإنشاء مؤسسات خدمات تعليمية بحيث يكون من مواطني الدولة، وحاصلاً على مؤهل علمي لا يقل عن الدرجة الجامعية الأولى مؤكد أعلى ضرورة أن تكون المؤسسة التعليمية الخارجية التي لها تمثيل تعليمي من خلال مؤسسات خاصة في الدولة معترف بها في بلد المنشأ وأن تعادل شهادتها وفقاً لنظام المعادلات في الدولة[٥].

مؤسسات التعليم العالي الخاص المعترف بها في مجال التعليم العالي:

تعددت مؤسسات التعليم العالي الخاص وتنوعت بعض اختصاصاتها وحددت أهدافها، فنجدها صنفت إلى نوعين، النوع الأول صدر به قرار بشأن الترخيص من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والنوع الثاني صدر به موافقة مبدئية من قبل هيئة الاعتماد الأكاديمي بالوزارة أي الموافقة المبدئية للعمل فقط، وسيتم عرض بعض من مؤسسات التعليم العالي الخاص وهي كالآتي:

أولا: الجامعات المعترف بها وصدر قرار بشأن ترخيصها:

جامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا:
www.ajman.oc.ae

هذه الجامعة هي من أوائل المؤسسات التعليمية الخاصة في الدولة، إذ أسست عام ١٩٨٨م، تحت مسمى "كلية عجمان الجامعية للعلوم والتكنولوجيا" تحت رعاية الدكتور سعيد سلمان، وزير التربية الأسبق، واجهت عند انطلاقها الحصول على الاعتراف الرسمي بشهاداتها، مما أوقع خريجيها في متاعب متنوعة، لكنها عام ١٩٩٧م وبقرار رقم (٥٤) حصلت على الاعتراف الرسمي من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وتحولت من "كلية جامعية" إلى "جامعة"، وتتبع هذه الجامعة نظام الساعات المعتمدة في التدريس، حيث يمكن للطالب تحديد المدة الزمنية التي يرغب فيها لاستكمال دراسته.

وقد افتتحت الجامعة فروعاً لها في أبوظبي والعين والفجيرة، إضافة إلى فرع في مدينة مسقط، عاصمة سلطنة عمان، باسم "كلية مسقط للعلوم الإدارية والتكنولوجية" وفرع في العاصمة

البريطانية لندن خاص بالدراسات العربية والإسلامية وآخر في مدينة بكنسيه (فالنسيا) الأسبانية.

وتبلغ تكلفة الدراسة في مقر الجامعة الرئيسي بإمارة عجمان وفي الفروع الأخرى داخل دولة الإمارات ٧٧٥ درهماً للساعة المعتمدة الواحدة في تخصص طب الأسنان و ٧٠٠ درهم في قسم الصيدلة و ٥٠٠ درهم للتخصصات الأخرى في باقي كليات الجامعة، ويضاف إلى ذلك ١٣٠٠ درهم سنوياً كرسوم تسجيل، هذا وتوفر الجامعة تأشيرة الإقامة لمن يرغب للطلبة القادمين من خارج دولة الإمارات والسكن ولكن فقط في مقرها الرئيسي بمدينة عجمان.

يوضح الجدول رقم (١) البيانات الخاصة بجامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا من خلال الدرجات العلمية والبرامج المطروحة والمعتمدة والمؤهلة للاعتماد، فنرى أن الدرجات العلمية التي تمنح عبارة عن دبلوم واحد فقط في إدارة

الجدول رقم (١) البيانات الخاصة بالدرجات والبرامج

الدرجة العلمية	البرامج (المعتمدة والمؤهلة للاعتماد)	
دبلوم	إدارة الأعمال	تكنولوجيا المعلومات
بكالوريوس	الاتصال والتوجيه والترجمة	الإعلام والعلاقات العامة
بكالوريوس	علوم الحاسب الآلي	اللغة الإنجليزية والترجمة
بكالوريوس	إدارة الأعمال	المحاسبة
بكالوريوس	التمويل	هندسة معدات طبية
بكالوريوس	الهندسة الكهربائية (هندسة اتصالات)	الهندسة الكهربائية (هندسة إلكترونية)
بكالوريوس	أساليب وتقنيات التعليم إعداد معلم مادة في (اللغة العربية والدراسات الإسلامية)	أساليب وتقنيات التعليم إعداد معلم مادة في (الرياضيات والعلوم)
بكالوريوس	نظم المعلومات	الإدارة
بكالوريوس	هندسة الحاسب الآلي	التسويق
بكالوريوس	الصيدلة	التربية في تدريس اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية
بكالوريوس	طبيب في جراحة الأسنان	

توزيع عدد الطلبة المسجلين للعام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠٣ م حسب النوع والجنسية

عدد الطلاب				عدد الطالبات			
دولة الإمارات	دول مجلس التعاون	الدول العربية	الدول الأجنبية	دولة الإمارات	دول مجلس التعاون	الدول العربية	الدول الأجنبية
١٤٧١	١٧٢٩	٢٣٩٢	٣٥٠	٢٠٩٠	٤٥٣٨	٢١١٤	٥١٤

توزيع عدد الطلبة الخريجين للعام الدراسي ٢٠٠١/ ٢٠٠٢ م حسب النوع والجنسية

عدد الطلاب				عدد الطالبات			
٦٥	٦٣	١٧٤	٢٦	١٨٨	٥١١	٢٩٦	٤١

ـ المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ٢٠٠٣م

الأعمال وباقي الدرجات اقتصر على البكالوريوس، حيث تراوحت الاختصاصات بين الهندسة بأنواعها وعلوم الحاسب الآلي ونظم المعلومات والصيدلة وطب وجراحة الأسنان، وإدارة الأعمال والتسويق والتمويل والمحاسبة واللغة الإنجليزية والترجمة والإعلام والتربية.

ونرى كذلك من خلال الجدول اختلاف نوع وجنسية الطلبة المستفيدين من هذه المؤسسة ما بين أبناء دولة الإمارات ودول مجلس التعاون ودول عربية ودول أجنبية، وقد بلغ عدد الطلبة الخريجين من الجامعة لعام ٢٠٠١ - ٢٠٠٢م ٦٥ طالباً من دولة الإمارات و ٦٣ طالباً من دول مجلس التعاون و ١٧٤ طالباً من الدول العربية و ٢٦ طالباً من الدول الأجنبية، بينما بلغ عدد الطالبات الخريجات ١٨٨ طالبة من دولة الإمارات و ٥١١ طالبة من دول مجلس التعاون و ٢٩٦ طالبة من الدول العربية و ٤١ طالبة من الدول الأجنبية.

ونشاهد كذلك توزيع عدد الطلبة المسجلين للعام الدراسي ٢٠٠٢، ٢٠٠٣م حيث بلغ عدد الطلاب ١٤٧١ طالباً من دولة الإمارات و ١٧٢٩ طالباً من دول مجلس التعاون و ٢٣٩٢ طالباً من الدول العربية و ٣٥٠ طالباً من الدول الأجنبية وبلغ عدد الطالبات ٢٠٩٠ طالبة من دولة الإمارات و ٤٥٣٨ طالبة من دول مجلس التعاون و ٢١١٤ طالبة من الدول العربية و٥١٤ طالبة من الدول الأجنبية.

الجامعة الأمريكية في دبي www.aud.edu

هذه الجامعة مختلفة عن الجامعة الأمريكية في الشارقة، والتشابه فقط بالاسم إذ لا توجد صلة بين الجامعتين. وهذه الجامعة هي فرع من الجامعة العالمية American Inter University Continental التي يرأسها جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق ولها مقار في ولايتي جورجيا وكاليفورنيا بالولايات المتحدة.

أسست هذه الجامعة في دبي عام ١٩٩٥م وتخرجت فيها ثلاث دفعات من الطلبة حتى الآن، مع أنها لم تحصل على ترخيصها من قبل وزارة التعليم العالي إلا في عام ٢٠٠٠م بقرار رقم (٤)، وانتقلت الجامعة إلى حرمها الجديد الذي افتتحه الشيخ/ محمد بن راشد آل مكتوم - وزير الدفاع وولي عهد إمارة دبي، ووضع حجر الأساس له جيمس بيكر وتعتمد الجامعة على نظام الساعات المعتمدة، وتبلغ تكلفة دراسة ١٥ ساعة معتمدة فيها ١٢,٥٠٠ درهم في كل فصل دراسي، والمادة الواحدة ٤٢٠٠ درهم فيما تكلف دراسة البرنامج المكثف في اللغة الإنجليزية ٩٠٠٠ درهم، وتبلغ تكلفة الحصول على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال والتسويق والعلوم المالية ٦٠ ألف درهم.

أما بالنسبة للسكن فتوفر الجامعة لطلبتها السكن الجامعي، إذ يوجد مبنى مستقل للطلاب وآخر للطالبات مع حراسة وإشراف أمني على مدار الساعة وتبلغ رسوم السكن في غرفة بسريرين ٤٧٢٥ درهماً للطالب الواحد في الفصل الواحد ومدته ١٠ أسابيع، ورسوم غرفة بسرير واحد تعادل ٦٢٢٥ درهماً يضاف إليها مبلغ ألف درهم كتأمين يعاد عند انتهاء الإقامة في السكن. وتوفر الجامعة أيضاً تأشيرة الإقامة في الإمارات للطلبة من أبناء غير دول مجلس التعاون.

يشير الجدول رقم (٢) إلى البيانات الخاصة بالجامعة الأمريكية بدبي من خلال الدرجات العلمية التي تمنحها والتي تنوعت ما بين بكالوريوس وماجستير والبرامج التي تقدمها والتي تعد معتمدة

الجدول رقم (٢) البيانات الخاصة بالدرجات والبرامج

الدرجة العلمية	البرامج (المعتمدة والمؤهلة للاعتماد)		
(A.A)	إدارة الأعمال	التصميم الداخلي	الاتصال المرئي
بكالوريوس	إدارة الأعمال		تكنولوجيا المعلومات
بكالوريوس	التصميم الداخلي		الاتصال المرئي
ماجستير	إدارة الأعمال		

توزيع عدد الطلبة المسجلين للعام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠٣ م حسب النوع والجنسية

عدد الطلاب				عدد الطالبات			
دولة الإمارات	دول مجلس التعاون	الدول العربية	الدول الأجنبية	دولة الإمارات	دول مجلس التعاون	الدول العربية	الدول الأجنبية
١٣٧	٧١	٢٠٠	٣٤٢	٩٧	٣٨	١٧٢	٣٣٧

توزيع عدد الطلبة الخريجين للعام الدراسي ٢٠٠١/ ٢٠٠٢ م حسب النوع والجنسية

عدد الطلاب				عدد الطالبات			
٧	٣	١٠	١٩	٩	٥	١٦	١٧

ـ المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ٢٠٠٣م

ومؤهلة للاعتماد من قبل وزارة التعليم العالي والتي اعتمدت على برامج إدارة الأعمال وتكنولوجيا المعلومات والتصميم الداخلي والاتصال المرئي، ونجد هنا أن هذه الجامعة ركزت على بعض الاختصاصات المطلوبة في سوق العمل والتي تعد مختلفة بعض الشيء عن البرامج التي تطرحها الجامعات الأخرى.

ويتضح كذلك من هذا الجدول مخرجات هذه الجامعة من الطلبة للعام الدراسي ٢٠٠١ – ٢٠٠٢م، حيث وصل عدد الخريجين من الطلاب ٧ طلاب دولة الإمارات، و ٣ طلاب من دول مجلس التعاون، و ١٠ طلاب من الدول العربية، و ١٩ طالباً من الدول الأجنبية، ونجد أن عدد الطالبات قد وصل إلى ٩ طالبات من دولة الإمارات، و ٥ طالبات من دول مجلس التعاون، و١٦ طالبة من الدول العربية، و ١٧ طالبة من الدول الأجنبية.

بينما بلغ عدد الطلاب المسجلين للعام الدراسي ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣م، ١٣٧ طالباً من دولة الإمارات و ٧١ طالباً من دول مجلس التعاون و ٢٠٠ طالب من الدول العربية، و ٣٤٢ طالباً من الدول الأجنبية، وبلغ عدد الطالبات ٩٧ طالبة من دولة الإمارات، و ٣٨ طالبة من دول مجلس التعاون، و ١٧٢ طالبة من الدول العربية، و ٣٣٧ طالبة من الدول الأجنبية، ونلاحظ من خلال ما سبق أن النسبة العظمى من الطلبة المسجلين هم من الدول الأجنبية وذلك يدل على وجود نسبة كبيرة من الجنسيات الأجنبية وأن مؤسسات التعليم العالي الخاصة تستقطب جميع الجنسيات تقريباً.

الجامعة الأمريكية بالشارقة www.aus.ac.ae

أنشئت الجامعة الأمريكية بالشارقة في العام ١٩٩٨م، ولديها ارتباط أكاديمي وإداري مع الجامعة الأمريكية في بيروت بلبنان، وهي توصف

بأنها "مؤسسة غير ربحية للتعليم العالي المختلط" وتملكها حكومة الشارقة، وترتبط أيضاً باتفاقية توأمة مع الجامعة الأمريكية في واشنطن، ومرخصة رسمياً من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الإمارات بقرار (٧٧) عام ١٩٩٩م، وتعتمد الجامعة نظام الساعات المعتمدة في التدريس، حيث يمكن للطالب الحصول على درجة البكالوريوس في فترة أقلها ثلاث سنوات ونصف السنة، وتشترط الجامعة للقبول في الكليات التي تدرس موادها باللغة الإنجليزية اجتياز الطالب امتحان اللغة الإنجليزية الدولي "التوفل" بحد أدنى ١٧٣ درجة أو الاختبار الداخلي لديها بما لا يقل عن ٥٠٠ علامة.

وتبلغ تكلفة الدراسة فيها ٣٥ ألف درهم للسنة الدراسية الواحدة في كلية الآداب والعلوم و ٤٠ ألف درهم في كلية إدارة الأعمال وكليات الهندسة، وتقبل الجامعة كذلك الطلبة المحولين من جامعات أخرى ولكن ضمن شروط تحددها طبيعة الدراسة والمدة، وبالنسبة للسكن توفر الجامعة خدمة السكن للطلبة غير المقيمين مع ذويهم في الإمارات، وذلك في المدينة الجامعية، وتتراوح تكلفة السكن بين ٥ آلاف و ٧ آلاف درهم في السنة.

يشير الجدول رقم (٣) إلى الدرجات والبرامج التي تطرحها الجامعة الأمريكية بالشارقة من بكالوريوس بالهندسة بأنواعها وإدارة الأعمال وفروعها والإعلام وتخصصات متنوعة بالحاسوب والدراسات الاجنبية وعلوم البيئة، وماجستير بإدارة الأعمال وتنفيذي في

الجدول رقم (٣) البيانات الخاصة بالدرجات والبرامج

الدرجة العلمية	البرامج (المعتمدة والمؤهلة للاعتماد)	
بكالوريوس	هندسة كيميائية	هندسة مدنية
بكالوريوس	هندسة ميكانيكية	هندسة كهربائية وإلكترونية
بكالوريوس	هندسة الحاسب	علوم الحاسب
بكالوريوس	نظم المعلومات الإدارية	إدارة الأعمال
بكالوريوس	لغة إنجليزية	أدب إنجليزي
بكالوريوس	الترجمة	عمارة
بكالوريوس	دراسات معمارية	عمارة داخلية
بكالوريوس	وسائط إعلامية متعددة	إدارة التراث
بكالوريوس	التصميم الداخلي	الاتصال البصري
بكالوريوس	الاقتصاد	الدراسات الدولية
بكالوريوس	المالية	إدارة عامة
بكالوريوس	العلوم البيئية	
ماجستير	إدارة الأعمال	
ماجستير	تنفيذي في إدارة الأعمال	
ماجستير	الهندسة الميكانيكية الإلكترونية (ميكاترونكس)	
ماجستير	تدريس اللغة الإنجليزية للمتحدثين باللغات الأخرى	

توزيع عدد الطلبة المسجلين للعام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠٣ م حسب النوع والجنسية							
عدد الطلاب				عدد الطالبات			
دولة الإمارات	دول مجلس التعاون	الدول العربية	الدول الأجنبية	دولة الإمارات	دول مجلس التعاون	الدول العربية	الدول الأجنبية
٣١٦	٣٤٤	٧٥٨	٣٥٧	٢١٦	٢٣٠	٤٧٠	٣١١
توزيع عدد الطلبة للعام الدراسي ٢٠٠١/٢٠٠٢م حسب النوع والجنسية							
عدد الطلاب				عدد الطالبات			
١١	٤	٥٨	٣١	٣٤	٦	٤٧	٢٤

ـ المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ٢٠٠٣م.

إدارة الأعمال والهندسة الميكانيكية الإلكترونية وتدريس اللغة الانجليزية للمتحدثين باللغات الآخرى.

وتشير الإحصاءات بالجدول السابق إلى عدد الطلبة الخريجين للعام الدراسي ٢٠٠١/٢٠٠٢م حيث بلغ عدد الطلاب الخريجين المواطنين ١١ طالباً، و٤ طلاب من دول مجلس التعاون، و٥٨ طالباً من الدول العربية، و٣١ طالباً من الدول الأجنبية، بينما بلغ عدد الطالبات الخريجات المواطنات ٣٤ طالبة، و ٦ طالبات من دول مجلس التعاون، و ٤٧ طالبة من الدول العربية، و٢٤ طالبة من الدول الأجنبية، ونلاحظ هنا أن عدد الخريجين قليلاً مقارنة بعدد الطلبة المسجلين هذا العام وهذا يعطينا صورة عن نوعية الدراسة بالجامعة والتي تتطلب من الطلبة أن يكونوا على قدر عال من التفوق حتى يتم اجتياز هذه المراحل والتي تتطلب من الطالب أن يكون متمكناً من اللغة الإنجليزية بحكم أن الدراسة باللغة الإنجليزية والتي تتطلب أن يأخذ الطالب فصول مكثفة حتى يستطع الاجتياز بشكل أفضل.

ويبين كذلك الجدول السابق أن عدد الطلاب المسجلين لهذا العام هم كما يلي : ٣١٦ طالباً من دولة الإمارات، و ٣٤٤ طالباً من دول مجلس التعاون، و ٧٥٨ طالباً من الدول العربية، و ٣٥٧ طالباً من الدول الأجنبية، بينما بلغ عدد الطالبات المسجلات لهذا العام ٢١٦ طالبة من دولة الإمارات، و ٢٣٠ طالبة من دول مجلس التعاون، و ٤٧٠ طالبة من الدول العربية، و ٣١١ من الدول الأجنبية، ويتضح هنا أن الجامعة قد أستقطبت العديد من الجنسيات بعدد لا بأس به.

جامعة الشارقة www.Sharjah.ac.ae

تأسست جامعة الشارقة عام ١٩٩٧م برعاية الشيخ سلطان بن محمد القاسمي، عضو المجلس الأعلى لاتحاد دولة الإمارات وحاكم إمارة الشارقة، كي تكون صرحاً تعليمياً ومركزاً لنشر الثقافة والفنون والآداب والمعارف الحديثة، وتسهم في تنمية الثروات البشرية والمادية للمجتمع بهدف تطويره والحفاظ على تراثه وهويته العربية الإسلامية، حصلت على الترخيص بموجب قرار رقم (٧٦) لسنة ١٩٩٩م، وتعتمد الجامعة نظام الساعات المعتمدة، وتستخدم اللغة العربية في التدريس في كلية الشريعة والقانون والأقسام الأدبية في كلية الآداب والعلوم، واللغة الإنجليزية في باقي الكليات وأقسامها. ويتكون العام الجامعي من فصلين دراسيين مع فصل صيفي اختياري.

وتبلغ تكلفة الدراسة بكلية الشريعة والقانون والأقسام الأدبية بكلية الآداب والعلوم ١٠ آلاف

درهم للفصل الدراسي، بينما باقي الكليات والأقسام تبلغ رسومها ١٢,٥٠٠ درهم للفصل الدراسي

الواحد، وتصل رسوم برنامج اللغة الإنجليزية المكثف إلى ٥٠٠٠ درهم للفصل الدراسي الواحد، ويضاف إليها ٥٠٠ درهم عن كل ساعة معتمدة إضافية على ألا تزيد عن الحد الأقصى للرسوم الدراسية المقررة لتخصص الطالب، وتشترط الجامعة اجتياز امتحان اللغة الإنجليزية "توفل Toefl " للالتحاق بالكليات التي تعتمد اللغة الإنجليزية للتدريس بموادها، وعليهم الحصول على ٥٠ علامة فأكثر للدراسة بكلياتهم مباشرة، وإلا فإنهم سيخضعون لامتحان تحديد المستوى المناسب في اللغة الإنجليزية لإلحاقهم ببرنامج مكثف بمعدل ١٥ ساعة أسبوعياً على الأقل.

أما بالنسبة للطلبة الحاصلين على الثانوية العامة "الفرع الأدبي" ويرغبون في الالتحاق بكلية إدارة الأعمال، فعليهم التقدم لامتحان تحديد المستوى في مادة الرياضيات كمتطلب جامعة وإلا وجب عليهم الانتظام في دورة مكثفة في الرياضيات، ونظام الجامعة يفصل بين الطلاب والطالبات، فللطلاب مبانٍ خاصة بهم منفصلة عن مباني الطالبات، وتضم هذه المباني القاعات الدراسية والمختبرات والمكتبات ومختبر الحاسوب، ومباني خاصة بالنشاطات الأخرى والخدمات ومراكز الخدمات الطبية والميادين الرياضية وسكن للطلاب والطالبات، وتؤمن الجامعة التأشيرات للطلبة من خارج الدولة وتوفر لهم سكن يضم كل التسهيلات الضرورية والترفيهية، وتبلغ تكلفة السكن في الجامعة ٧٥٠٠ درهم سنوياً للسكن المنفرد و٢٧٥٠ درهماً للطالب الواحد في السكن المزدوج و٢٠٠٠ درهم للطالب في السكن العادي لثلاثة طلاب.

من خلال الجدول رقم (٤) تتضح لنا الدرجات العلمية التي تطرحها جامعة الشارقة وهي تتنوع بين البكالوريوس والماجستير وكانت درجة الماجستير مرحلة لاحقة وتعتبر بعض الاختصاصات في الماجستير حديثة بالنسبة

الجدول رقم (٤) البيانات الخاصة بالدرجات والبرامج

الدرجة العلمية	البرامج (المعتمدة والمؤهلة للاعتماد)	
بكالوريوس	هندسة الحاسب	علوم الحاسب
بكالوريوس	نظم المعلومات الإدارية	إدارة أعمال
بكالوريوس	إدارة عامة	محاسبة
بكالوريوس	هندسة كهربائية وإلكترونية	هندسة محلية
بكالوريوس	تكنولوجيا مختبرات طبية	تشخيص طبي تصويري
بكالوريوس	لغة عربية وآدابها	لغة إنجليزية وآدابها
بكالوريوس	علم الاجتماع	تاريخ وحضارة إسلامية
بكالوريوس	الاتصال	شريعة
ماجستير	قانون	
ماجستير	تنفيذي في إدارة الأعمال	
ماجستير	علوم الحاسب الآلي	
ماجستير	لغة عربية وآدابها	
ماجستير	إدارة الأعمال	

ماجستير	الترجمة	
ماجستير	الإعلام	
ماجستير	تاريخ وحضارة إسلامية	

توزيع عدد الطلبة المسجلين للعام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠٣ م حسب النوع والجنسية

عدد الطلاب				عدد الطالبات			
دولة الإمارات	دول مجلس التعاون	الدول العربية	الدول الأجنبية	دولة الإمارات	دول مجلس التعاون	الدول العربية	الدول الأجنبية
٣٢٦	١٤٤	٧٤٢	٨٥	١٩٦٠	٢٠٩	٧٣٤	٥٤

توزيع عدد الطلبة الخريجين للعام الدراسي ٢٠٠١/ ٢٠٠٢ م حسب النوع والجنسية

عدد الطلاب				عدد الطالبات			
٢٤	٢	١٠١	١	١٧٥	١١	١٢١	١٠

ـ المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ٢٠٠٣م

للجامعات الأخرى، ونجد أن البرامج قد تنوعت ما بين الهندسة بأنواعها والآداب والعلوم والشريعة والقانون والعلوم الصحية وإدارة الأعمال.

وبلغ عدد خريجي العام الدراسي ٢٠٠١ – ٢٠٠٢م، ٢٤ طالباً من دولة الإمارات وطالبتان من دول مجلس التعاون و ١٠١ طالب من الدول العربية، وطالباً واحداً من الدول الأجنبية، وبلغ عدد الخريجات ١٧٥ طالبة من دولة الإمارات، و١١ طالبة من دول مجلس التعاون، و١٢١ طالبة من الدول العربية، و ١٠ طالبات من الدول الأجنبية، ونلاحظ هنا أن أكبر عدد من الخريجين هم من الطلبة والطالبات العرب والطالبات المواطنات بالنسبة لباقي الدول.

بينما بلغ الطلبة المسجلين للعام الدراسي ٢٠٠٢م – ٢٠٠٣م ٣٢٦ طالباً من دولة الإمارات، و ١٤٤ طالباً من دول مجلس التعاون، و ٧٤٢ طالباً من الدول العربية، و ٨٥ طالباً من الدول الأجنبية، وبلغ عدد الطالبات ١٩٦٠ طالبة من دولة الإمارات، و ٢٠٩ طالبات من دول مجلس التعاون، و ٧٣٤ طالبة من الدول العربية، و ٥٤ طالبة من الدول الأجنبية، ونلاحظ هنا بأن عدد الطالبات المواطنات المسجلات لهذا العام قد فاق الجنسيات الأخرى وقد يعود ذلك إلى زيادة أعداد الطلبة خريجي الثانوية العامة، وقرب مبنى الجامعة من المناطق السكنية قد وفر على الكثير عناء المسافة والطريق بحكم توسطها بين إمارات الدولة.

كلية دبي للصيدلة:

أسس الحاج سعيد بن أحمد آل لوتاه كلية دبي للصيدلة في عام ١٩٩٢م وهي تعتبر الكلية الأولى من نوعها في دولة الإمارات العربية المتحدة والخليج، وتم الإعتراف بها رسميا بموجب القرار رقم (١٥١) لسنة ١٩٩٨م، وتستهدف هذه الكلية فئة الطالبات المواطنات وغير المواطنات لأنهن أكثر إقبالاً على مهنة الصيدلة من الطلاب، وتهدف هذه الكلية إلى تخرج صيدلانية متميزة علمياً وعملياً ودينا وخلقاً، وعدم اغتراب الفتاة للدراسة بالخارج، وتستخدم الوسائل التعليمية الحديثة وتعمل على

الجدول رقم (٥) البيانات الخاصة بالدرجات والبرامج

الدرجة العلمية	البرامج (المعتمدة والمؤهلة للاعتماد)							
بكالوريوس	الصيدلة							
توزيع عدد الطلبة المسجلين للعام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠٣م حسب النوع والجنسية								
عدد الطلاب				عدد الطالبات				
دولة الإمارات	دول مجلس التعاون	الدول العربية	الدول الأجنبية	دولة الإمارات	دول مجلس التعاون	الدول العربية	الدول الأجنبية
٠	٠	٠	٠	٢٥	١٣	٥٢	١٠
توزيع عدد الطلبة الخريجين للعام الدراسي ٢٠٠١/٢٠٠٢م حسب النوع والجنسية								
عدد الطلاب				عدد الطالبات				
٠	٠	٠	٠	٣	١	٥	٤

ـ المصدر : وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ٢٠٠٣م

تدريب الطالبات وإكسابهن المهارات المتميزة في مختلف مجالات الصيدلة المختلفة، وتعمل هذه الكلية على توطيد علاقاتها بكليات الصيدلة العربية والعالمية من أجل مواكبة التطورات المستمرة بالتعليم والبحث العلمي، والتعاون مع الجهات المختصة بجميع دول الخليج العربي لتبادل المعلومات والخبرات والتدريب.

وتتطلب هذه الكلية من الطالبات الحصول على شهادة ثانوية عامة القسم العلمي بنسبة لا تقل عن ٧٠٪ كحد أدنى للمدارس الحكومية أو ما يعادلها من المدارس الخاصة المعترف بها من قبل وزارة التعليم العالي، وتمتد الدراسة بها إلى أربع سنوات ويتم التركيز على السنتين الأخيرتين للتدريب بشركات الأدوية وصيدليات المستشفيات والمراكز الطبية بالدولة، والدراسة بها باللغة الإنجليزية، وبعد اجتياز جميع المراحل الدراسية بنجاح كمنح الطالبة شهادة بكالوريوس في الصيدلة، وتبلغ تكلفة الدراسة بها ٢٦ ألف درهم سنوياً.

يشير الجدول رقم (٥) إلى البيانات الخاصة بكلية دبي للصيدلة حيث تمنح البكالوريوس في الصيدلة فقط، وبلغ عدد الخريجات لعام ٢٠٠١ – ٢٠٠٢م ٣ طالبات من دولة الإمارات، وطالبة واحدة من دول مجلس التعاون، و ٥ طالبات من الدول العربية، و ٤ طالبات من الدول الأجنبية بينما سجلت لهذا العام ٢٥ طالبة من دولة الإمارات، و ١٣ طالبة من دول مجلس التعاون، و ٥٢ طالبة من الدول العربية، و ١٠ طالبات من الدول الأجنبية.

ومن خلال ما سبق يتضح أنه مازال هناك عدم إقبال على هذا النوع من الاختصاصات من قبل الطالبات، مع أن نسبة ٧٠٪ نسبة مناسبة لدخول هذه الكلية، ويتضح كذلك أن أعلى نسبة من المسجلات لهذا العام هي فئة الطالبات من الدول العربية.

أكاديمية شرطة دبي:

أنشئت كلية شرطة دبي بمقتضى مرسوم أميري عام ١٩٨٧م في إمارة دبي ككلية شرطية تمنح درجة الليسانس في (الحقوق والعلوم الشرطية)، وافتتحها الشيخ/ مكتوم بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي في الأول من شهر إبريل عام ١٩٨٩م، وصدر قرار رقم (٥١) لسنة ١٩٩٤م بشأن الترخيص للكلية بالعمل في مجال التعليم

العالي وفقاً لأحكام القانون الاتحادي رقم (٤) لسنة ١٩٩٢م، ومعادلة الدرجات العلمية التي تمنحها الكلية بالدرجة الجامعية الأولى في القانون وعلوم الشرطة.

وبهذا القرار يكون قد أكتمل بناء الكلية القانوني بوصفها مؤسسة علمية ذات نظام علمي متين يغطي الاحتياجات التعليمية والمهنية للضباط ليكونوا على مستوى قادر على القيام بالأعمال الشرطية على أفضل وجه لخدمة الوطن، وتنظم الكلية برنامج الدراسات العليا في القانون والشرطة،

- إعداد وتأهيل المنتسبين من الضباط وصف الضباط والأفراد للحصول على شهادة الليسانس في القانون.
- إعداد وتأهيل حملة المؤهلات الجامعية من التخصصات المختلفة التي حددها القائد العام للحصول على درجة الدبلوم في علوم الشرطة.
- إعداد وتأهيل وتدريب صف الضباط وأفراد الشرطة المستجدين وفق أحدث المناهج، وتعريفهم بالقوانين واللوائح والنظم والواجبات العامة.

الجدول رقم (٦) البيانات الخاصة بالدرجات والبرامج

الدرجة العلمية	البرامج (المعتمدة والمؤهلة للاعتماد)
دبلوم	الشرطة (سنة دراسية واحدة بعد الثانوية العامة أو ما يعادلها
دبلوم	الجنسية والإقامة (سنتان دراسيتان بعد الثانوية العامة أو ما يعادلها)
ليسانس	الحقوق وعلوم الشرطة
ليسانس	الحقوق
دبلوم الدراسات العليا	القانون العام
دبلوم الدراسات العليا	القانون الخاص

توزيع عدد الطلبة المسجلين للعام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠٣م حسب النوع والجنسية

عدد الطلاب				عدد الطالبات			
دولة الإمارات	دول مجلس التعاون	الدول العربية	الدول الأجنبية	دولة الإمارات	دول مجلس التعاون	الدول العربية	الدول الأجنبية
٦٨٩	٢٤٦	٩٦	٠	٥١	٣	٠	٠

توزيع عدد الطلبة الخريجين للعام الدراسي ٢٠٠١/٢٠٠٢م حسب النوع والجنسية

عدد الطلاب				عدد الطالبات			
٦٧	٤٨	٢١	٠	٢	٠	٠	٠

- المصدر : وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ٢٠٠٣م.

لتأهيل الدارسين للحصول على الدبلومات المؤهلة لدرجتي الماجستير والدكتوراه وفقاً للشروط المبينة في اللائحة التنفيذية.

وتعمل الكلية على تأدية المهام الآتية :-

- إعداد وتأهيل وتدريب الطلبة ليكونوا ضباطاً في القوة من حملة الليسانس في القانون والشرطة.
- إعداد وتأهيل وتدريب من يقع عليهم الاختيار للعمل كمدربين في الكلية أو مدارس التدريب التابعة للقوة.
- عقد الدورات التدريبية بأنواعها المختلفة لمنتسبي القوة وفقاً لما تحدده لوائح الكلية.

يبين الجدول رقم (٦) الدرجات العلمية والبرامج

التي تطرحها أكاديمية شرطة دبي من دبلوم بالشرطة والجنسية والإقامة، وليسانس بالحقوق وعلوم الشرطة و الحقوق، ودبلوم بالدراسات العليا بالقانون العام والخاص، ونلاحظ هنا أن أكاديمية شرطة دبي تعد الأكاديمية الأولى بالدولة التي تطرح نظام دبلوم الدراسات العليا من بين الأكاديميات الأخرى.

ويوضح كذلك عدد الطلاب الخريجين والذي يبلغ عددهم ٦٧ طالباً من دولة الإمارات، و ٤٨ طالباً من دول مجلس التعاون، و ٢١ طالباً من الدول العربية، بينما بلغ عدد الخريجات مواطنتان، ولم يتم تسجيل أي طالب أو طالبة من الجنسية الأجنبية، وكذلك بالنسبة للطالبات من الجنسية العربية ودول مجلس التعاون.

ويشير كذلك الجدول إلى عدد المسجلين للعام الدراسي الحالي حيث بلغ عدد الطلاب المواطنين ٦٨٩ طالباً، و ٢٤٦ طالباً من دول مجلس التعاون، و ٩٦ طالباً من الدول العربية، ولم يسجل أحد من الدول الأجنبية، بينما بلغ عدد الطالبات المواطنات ٥١ طالبة، و ٣ طالبات من دول مجلس التعاون، ولم تسجل أي طالبة من الدول العربية والدول الأجنبية، ونلاحظ هنا أن نسبة الطلاب المواطنين قد فاقت كل الجنسيات بسبب اتجاه الطلاب إلى الدراسة بأكاديمية الشرطة بدلاً من الدراسة بالجامعة والحصول على راتب شهري وضمان للوظيفة بالمستقبل.

كلية دبي الطبية للبنات:

تأسست هذه الكلية بمبادرة من رجل الأعمال الإماراتي الدكتور/ سعيد لوتاه عام ١٩٨٦م وحصلت على ترخيص وزارة التعليم العالي بموجب القرار رقم (٥٥) لعام ١٩٩٤م، وهي جامعة خاصة بالطالبات، متخصصة في تدريس مادتي الطب العام والجراحة العامة وتمنح بموجب ذلك شهادة البكالوريوس، وتحظى هذه الكلية باحترام محلي ودولي كبيرين نظراً للمستوى التعليمي الذي تنتهجه وتعتمده، فشهاداتها معترف بها من قبل منظمة الصحة العالمية والمجلس الطبي البريطاني.

للكلية حرم خاص بها وملحق بها سكن للطالبات، وتبلغ تكلفة الدراسة بها ٤٠ ألف درهم سنوياً لدراسة الطب بفرعيه، وتستقبل الكلية جميع الجنسيات دون استثناء، وتتطلب هذه الكلية أعلى المعدلات في شهادة الثانوية العامة "الفرع العلمي" وتوفر السكن لطالباتها الراغبات في ذلك بتكلفة تتراوح بين ٦ – ٧ آلاف درهم.

جدول رقم (٧) البيانات الخاصة بالدرجات والبرامج

الدرجة العلمية	**البرامج (المعتمدة والمؤهلة للاعتماد)**							
بكالوريوس	الطب والجراحة							
توزيع عدد الطلبة المسجلين للعام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠٣م حسب النوع والجنسية								
	عدد الطلاب				عدد الطالبات			
	دولة الإمارات	دول مجلس التعاون	الدول العربية	الدول الأجنبية	دولة الإمارات	دول مجلس التعاون	الدول العربية	الدول الأجنبية
	٠	٠	٠	٠	١٠٥	٢٨	٧٦	٥٩
توزيع عدد الطلبة الخريجين للعام الدراسي ٢٠٠١/٢٠٠٢م حسب النوع والجنسية								
	عدد الطلاب				عدد الطالبات			
	٠	٠	٠	٠	٦	٢	٩	١٠

ـ المصدر : وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ٢٠٠٣م

يضم الجدول رقم (٧) البيانات الخاصة بدرجات وبرامج كلية دبي الطبية للبنات، وتمنح طلبتها شهادة البكالوريوس في الطب والجراحة، وبلغ عدد خريجات هذه الكلية لعام ٢٠٠١ - ٢٠٠٢م، ٦ طالبات من دولة الإمارات، وطالبتان من دول مجلس التعاون، و٩ طالبات من الدول العربية، و١٠ طالبات من الدول الأجنبية، وبلغ عدد المسجلات للعام الدراسي ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣م، ١٠٥ طالبات من الإمارات، و٢٨ طالبة من دول مجلس التعاون، و٧٦ طالبة من الدول العربية، و٥٩ طالبة من الدول الأجنبية.

ونلاحظ أن هناك تفاوتاً كبيراً بين عدد الخريجين للعام الماضي وعدد المسجلين للعام الحالي وقد يكون ذلك راجع لامتداد سنوات الدراسة لفترة طويلة، ونجد أن عدد الطالبات المواطنات يفوق باقي الجنسيات، وهذه ظاهرة جيدة في حد ذاتها لإقبال الطالبات على مثل هذه الاختصاصات.

كلية الدراسات الإسلامية والعربية:

تأسست هذه الكلية المتخصصة عام ١٩٨٧م في إمارة دبي بقرار من مجلس الأمناء وبدأت الدراسة فيها في نفس العام الدراسي (٨٧/٨٦)، ومؤسس هذه الكلية ورئيس مجلس الإدارة فيها رجل الأعمال السيد/ جمعة الماجد، وهي كلية مختصة بالدراسات الإسلامية العربية، وبسنة ٢٠٠٢م صدر قرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي رقم (١٧) بمعادلة شهادتها بالدرجة الجامعية الأولى (الليسانس) في الدراسات الإسلامية، وتضم الكلية ثلاثة أقسام هي : قسم أصول الدين والدعوة، قسم الشريعة الإسلامية، وقسم اللغة العربية وآدابها، كما تقدمت الكلية بمشروع برنامج ليسانس اللغة العربية، ومشروع برنامج الدراسات العليا، ومدة الدراسة بالكلية أربع سنوات.

يوضح الجدول رقم (٨) الدرجات العلمية والبرامج التي تطرحها كلية الدراسات الاسلامية والعربية من ليسانس الدراسات الاسلامية والعربية واللغة العربية، وماجستير بالشريعة الإسلامية في أصول الفقه والشريعة الإسلامية في الفقه واللغة العربية وآدابها، ونجد هنا أن

الجدول رقم (٨) البيانات الخاصة بالدرجات والبرامج

الدرجة العلمية	البرامج (المعتمدة والمؤهلة للاعتماد)
ليسانس	الدراسات الإسلامية والعربية
ليسانس	اللغة العربية
ماجستير	الشريعة الإسلامية في (أصول الفقه)
ماجستير	الشريعة الإسلامية في (الفقه)
ماجستير	اللغة العربية وآدابها

توزيع عدد الطلبة المسجلين للعام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠٣م حسب النوع والجنسية

عدد الطلاب				عدد الطالبات			
دولة الإمارات	دول مجلس التعاون	الدول العربية	الدول الأجنبية	دولة الإمارات	دول مجلس التعاون	الدول العربية	الدول الأجنبية
٨٥	١٨١	١	٠	٢٣٥	٤٥٦	٠	٠

توزيع عدد الطلبة الخريجين للعام الدراسي ٢٠٠١/٢٠٠٢م حسب النوع والجنسية

عدد الطلاب				عدد الطالبات			
٢٨	٤١	١	٠	١٧٣	١٥٩	١	٧

- المصدر : وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ٢٠٠٣م

هذه الكلية قد ركزت في دراساتها على الشريعة الإسلامية واللغة العربية وأعطتها حقها بما فيه الكفاية، وخرجت أجيال من المدرسين الأكفاء.

وذلك يتضح من عدد الخريجين المواطنين والذين بلغ عددهم ٢٨ طالباً، و ٤١ طالباً من دول مجلس التعاون، و طالب واحد من الدول العربية، وبالنسبة للطالبات فبلغ عدد الطالبات المواطنات ١٧٣ طالبة، و ١٥٩ طالبة من دول مجلس التعاون، و طالبة واحدة من الدول العربية، و ٧ طالبات من الدول الأجنبية، بينما بلغ عدد الطلاب المسجلين لهذا العام ٨٥ طالباً من الطلاب المواطنين، و ١٨١ طالباً من دول مجلس التعاون، و طالب واحد من الدول العربية، وبلغ عدد الطالبات المواطنات ٢٣٥ طالبة، و ٤٥٦ طالبة من دول مجلس التعاون، ونلاحظ هنا أن الإقبال على هذه الاختصاصات يأتي من جانب الطالبات أكثر من الطلاب، بحكم ابتعاد الطلاب عن مهنة التدريس والغير مرغوب فيها من قبلهم، وإقبال الطالبات للرغبة في العمل بالتدريس لعدم وجود مجالات أخرى.

كلية اتصالات للهندسة:

أُنشئت كلية اتصالات للهندسة بالتعاون مع جامعة براد فورد كمؤسسة اتحادية عامة بقرار من مجلس إدارة مؤسسة الإمارات للاتصالات في عام ١٩٨٨م، باعتبارها مؤسسة تابعة لمؤسسة الإمارات للاتصالات ومقرها في إمارة الشارقة، وبسنة ٢٠٠١م صدر قرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي بالاعتراف بالكلية بموجب قرار رقم (٨٥)، ومعادلة شهادتها بالدرجة الجامعية الأولى (البكالوريوس) في هندسة الاتصالات ومدة الدراسة فيها خمس سنوات، بالإضافة إلى الدبلوم الفني المتوسط (سنتان بعد الثانوية العامة) وتقبل الكلية الطلبة المواطنين فقط من الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها.

جدول رقم (٩) يوضح الدرجات العلمية والبرامج التي تقدمها كلية اتصالات للهندسة من بكالوريوس بمرتبة الشرف لهندسة اتصالات وهندسة إلكترونية وهندسة الكمبيوتر، ويوضح كذلك عدد الطلاب الخريجين للعام الماضي قد

الجدول رقم (٩) البيانات الخاصة بالدرجات والبرامج

الدرجة العلمية	البرامج (المعتمدة والمؤهلة للاعتماد)
بكلوريوس بمرتبة الشرف	هندسة اتصالات
بكلوريوس بمرتبة الشرف	هندسة إلكترونية
بكلوريوس بمرتبة الشرف	هندسة الكمبيوتر

توزيع عدد الطلبة المسجلين للعام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠٣م حسب النوع والجنسية							
عدد الطلاب				عدد الطالبات			
دولة الإمارات	دول مجلس التعاون	الدول العربية	الدول الأجنبية	دولة الإمارات	دول مجلس التعاون	الدول العربية	الدول الأجنبية
٢٥٩	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠

توزيع عدد الطلبة الخريجين للعام الدراسي ٢٠٠١/٢٠٠٢م حسب النوع والجنسية							
عدد الطلاب				عدد الطالبات			
٤٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠

ـ المصدر : وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ٢٠٠٣م

بلغ ٤٢ طالباً من المواطنين، و ٢٥٩ طالباً من الطلاب المواطنين المسجلين لهذا العام، ونجد أن هذه الكلية تقتصر على الطلبة المواطنين فقط وتوفر إختصاصات علمية فقط.

معهد الإمارات للدراسات المصرفية والمالية:

تم الاعتراف بالمعهد في عام ٢٠٠١م بموجب قرار رقم (٣١١)، ويحتوي المعهد على الدرجات العلمية ما بين دبلوم ودبلوم عال في العلوم المصرفية وهي إما لسنة دراسية بعد الثانوية العامة أو لسنتين دراسيتين بعد الثانوية العامة، ويوضح الجدول (١٠) عدد الطلبة المسجلين لهذا العام الدراسي حيث بلغ عدد الطلاب المواطنين ٩١ طالباً، و ٤ طلاب من دول مجلس التعاون، و ٢٦ طالباً من الدول العربية، و ٤ طلاب من الدول الأجنبية، و٦٨ طالبة من دولة الإمارات، و ٦ طالبات من دول مجلس التعاون، و ٥٢ طالبة من الدول العربية، و ١٠ طالبات من الدول الأجنبية، ونرى هنا أن الغالبية العظمى المقبلين على التسجيل هم فئة المواطنين تليها مباشرة فئة الطلبة من الدول العربية.

وعند ملاحظة عدد الطلبة الخريجين من هذا المعهد في العام الدراسي ٢٠٠١- ٢٠٠٢م نجد أن هناك ١٨ طالباً من دولة الإمارات، و٣ طلاب من دول مجلس التعاون، و١٦ طالباً من الدول العربية، و٣ طلاب من الدول الأجنبية، و٣٤ طالبة من دولة الإمارات، وطالبتان من دول مجلس التعاون، و٣٥ طالبة من الدول العربية، و٧ طالبات من الدول الأجنبية، ويتضح هنا أن نسبة الخريجات من الطالبات تفوق نسبة الخريجين من الطلاب وهذا يدل على أن ناحية التفوق عند الطالبات أعلى من عند الطلاب.

أكاديمية الإمارات لإدارة الضيافة

أنشئت عام ٢٠٠١م في دبي، وتم الاعتراف بها بقرار من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم (٩٥) لسنة ٢٠٠٢م، وخططت بدقة شديدة إلى توفير اختصاصات نادرة بالدولة مثل السياحة وإدارة الضيافة، وجمعت الأكاديمية بين مؤسستين أكاديميتين هما أكاديمية الإمارات وإكول دي لوزان Hoteliere، وأنشئت لإعداد

الجدول رقم (١٠) البيانات الخاصة بالدرجات والبرامج

الدرجة العلمية	البرامج (المعتمدة والمؤهلة للاعتماد)							
دبلوم	العلوم المصرفية (سنة دراسية بعد الثانوية العامة أو ما يعادلها)							
دبلوم عالي	العلوم المصرفية (سنتان دراسيتان بعد الثانوية العامة أو ما يعادلها)							
توزيع عدد الطلبة المسجلين للعام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠٣م حسب النوع والجنسية								
عدد الطلاب				عدد الطالبات				
دولة الإمارات	دول مجلس التعاون	الدول العربية	الدول الأجنبية	دولة الإمارات	دول مجلس التعاون	الدول العربية	الدول الأجنبية
٩١	٤	٢٦	٤	٦٨	٦	٥٢	١٠
توزيع عدد الطلبة الخريجين للعام الدراسي ٢٠٠١/٢٠٠٢م حسب النوع والجنسية								
عدد الطلاب				عدد الطالبات				
١٨	٣	١٦	٣	٣٤	٢	٣٥	٧

- المصدر : وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ٢٠٠٣م

موظفين في إدارة الضيافة يتمتعون بالموهبة، وتكامل البراعة الأكاديمية بالتعاون مع إدارة جميرا الدولية والتي تزود طلابها بفرصة لا نظير لها بأفضل الأساليب الأكاديمية والتجربة العملية في أكبر الفنادق وأضخمها وبيئات ترفيهية، وبيئة دينامية ومرتاحة وآمنة وتحث على التعليم، وتتطلب عمل شاق وتفاعل تلقائي، وتوفر الأكاديمية كل ما يحتاج إليه الطلبة لكي ينمو بشكل محترف وشخصي، وتوفير وسائل الراحة والألعاب الرياضية.

وتطرح الأكاديمية العديد من الدرجات والبرامج من بكالوريوس مع مرتبة الشرف في اختصاص إدارة السفر والسياحة الدولية لمدة أربع سنوات من ضمن ذلك فصلين دراسيين في سويسرا مع ستة أشهر تدريبية والذي يزود الطلبة بالتجربة الواقعية ولتأكيد أهمية إدارة السفر والسياحة الدولية ضمن سياق الواقعية التجارية، وتمنح كذلك الأكاديمية بكالوريوس بالضيافة الدولية وتتكون من خمسة فصول دراسية ويزود هذا البرنامج الطلبة بالتركيز على المهارات الضرورية لمدراء الفنادق المستقبلين، وبرنامج A.SC في إدارة الضيافة الدولية والذي يتطلب سنتين دراسيتين بعد الشهادة الثانوية العامة، وبرنامج A.A في إدارة الأعمال والسياحة ويتطلب خمسة فصول دراسية وهو يغطي مهارات في معرفة المناطق الوظيفية الرئيسية في العمل ونظرة عامة عن السفر والسياحة.

ويبين جدول (١١) الطلبة المسجلين لهذا العام حيث بلغ عدد الطلاب المواطنين طالبين، وطالب واحد من دول مجلس التعاون، و ٩ طلاب من الدول العربية، و ٢٠ طالباً من الدول الأجنبية، وبلغ عدد الطالبات المواطنات طالبتين، ولم يسجل من الطالبات من دول مجلس التعاون، و٣ طالبات من الدول العربية، و ١٧ طالبة من الدول الأجنبية، ونلاحظ هنا أن أغلبية الطلبة المسجلين هم من فئة الدول الأجنبية وهذا يدل على أنه ما زال هناك ابتعاد من جانب باقي الجنسيات عن هذه الاختصاصات الحديثة والتي تعتبر جديدة على الدولة.

الجدول رقم (١١) البيانات الخاصة بالدرجات والبرامج

الدرجة العلمية	البرامج (المعتمدة والمؤهلة للاعتماد)
بكالوريوس بمرتبة الشرف	إدارة السفر والسياحة
بكالوريوس بمرتبة الشرف	إدارة الضيافة الدولية
A.Sc	إدارة الضيافة الدولية (سنتان دراسيتان بعد شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها)
A.A	إدارة الأعمال والسياحة

توزيع عدد الطلبة المسجلين للعام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠٣م حسب النوع والجنسية

عدد الطلاب				عدد الطالبات			
دولة الإمارات	دول مجلس التعاون	الدول العربية	الدول الأجنبية	دولة الإمارات	دول مجلس التعاون	الدول العربية	الدول الأجنبية
٢	١	٩	٢٠	٢	٠	٣	١٧

ـ المصدر : وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ٢٠٠٣م

ثانيا: جامعات برامجها الأكاديمية تحت التقويم ولم تحصل على الاعتماد الأكاديمي حتى حينه

جامعة وولونغونغ الأسترالية / دبي

www.uowdubai.ac.ae

بدأت هذه الجامعة العمل بدبي في عام ١٩٩٣م ولكنها حصلت على الترخيص من قبل وزارة التعليم العالي عام ١٩٩٩م بموجب قرار رقم (١٩٠)، وهي فرع للجامعة الأم في استراليا، والتي تحمل الاسم ذاته، وتضم هذه الجامعة عدداً من البرامج الدراسية المتعلقة بإدارة الأعمال، وعلوم الكمبيوتر، وتمنح درجتي البكالوريوس والماجستير في إدارة الأعمال، والشهادات الجامعية التخصصية في علوم الكمبيوتر، وتمتد فترة الدراسة لمدة أربع سنوات بما فيها السنة التحضيرية الأولى.

وتعد جامعة وولونغونغ أول جامعة أجنبية أسست بدبي وحصلت على ترخيص للعمل في مجال التعليم العالي في الإمارات، وجميع أعضاء هيئة التدريس من الأستراليين وهم منتدبون للعمل فيها من المقر الرئيسي للجامعة، وتقبل جامعة وولونغونغ الطلبة من جميع الجنسيات وتؤمن تأشيرة الإقامة للطلبة القادمين من خارج دولة الإمارات، وتم إنشاء سكن جامعي لهم وستعطى الأولوية للطالبات في السكن، وتبلغ تكلفة الدراسة في الجامعة نحو ١١ ألف درهم لدراسة إدارة الأعمال والاقتصاد والتسويق، و ١٢,٥٠٠ درهم لدراسة علوم الكمبيوتر والإنترنت.

ويشترط للالتحاق بالجامعة الحصول على معدل فوق ٦٠٪ في شهادة الثانوية العامة، وأن يجتاز امتحان اللغة الإنجليزية "توفل" بدرجة ٥٠٠ علامة، وقد بلغ عدد الطلبة المسجلين للعام الدراسي ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣م ١٠٦ طالباً من دولة الإمارات، و ٨ طلاب من دول مجلس التعاون، و١١٠ طلاب من الدول العربية، و٤٣٠ طالباً من الدول الأجنبية، وبينما بلغ عدد الطالبات المسجلات لهذا العام ٤٩ طالبة من دولة الإمارات و ٤ طالبات من دول مجلس التعاون، و ٣٤ طالبة من الدول العربية، و٣٣٢ طالبة من الدول الأجنبية، وتشير الإحصاءات هنا إلى زيادة عدد الطلبة من الجنسيات الأجنبية وهذا مؤشر على زيادة نسبة عدد سكان الدول الأجنبية، بينما نجد قلة من المسجلين من الجنسيات الأخرى وخصوصاً في عدد الطالبات.

وهناك أيضا العديد من الجامعات التي حصلت على الترخيص بموجب قرار أصدره وزير التعليم العالي والبحث العلمي مثل: كلية الإمارات للطيران، وكلية دبي الجامعية للدراسات التطبيقية.

جامعة الغرير

مؤسس جامعة الغرير هي جزء من مجموعة الغرير، وهي القوة المشهورة وراء المنظمات الناجمة والموثوقة جداً في دولة الإمارات العربية المتحدة مثل مصرف المشرق، ومدينة البيع بالمفرد للغرير، والشركة الوطنية للإسمنت والشركة العربية للألمونيوم، ومجموعة إي تي أي أسكون....إلخ وهي جامعة مجازة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالإمارات للاشتغال مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي بموجب قرار بالموافقة المبدئية رقم ٢٠٠١/٧٥م، وهي مؤسسة مستقلة وليست ربحية، وتهدف لجلب وسائل تربوية ممتازة إلى الشرق الأوسط بالتعاون مع المؤسسات التربوية القائمة والجيدة في جميع أنحاء العالم.

إن الجامعة تتعهد ببراعة الموظفين وكلياتها وتطويرها المستمر للتعليم والبحث العلمي وتوفير الخدمة المتميزة، وتجاهد لخلق بيئة تتوج بالبراعة والتي تقيم التنويع والشركات مع الآخرين للتقدم الاجتماعي الثقافي التربوي، والمصالح الاقتصادية للدولة، للجامعة خدمات

مكتبية لتزود طلابها بالمعلومات والمصادر والوسائل والأنظمة المدعمة لنوعية ومعايير البرامج الأكاديمية المطروحة، وتتوفر كذلك بالجامعة خدمة تقنية المعلومات والتي تسعى لتزويد الطالب بخدمات تقنية المعلومات عالية النوعية من خلال العمل الجماعي والإبداع في استخدام هذه التقنيات وإعدادهم للمستقبل.

وتتميز الجامعة بوجود نشاطات رياضية والاشتراك بمسابقات وبطولات، وخدمات لتطوير الطلاب من خلال إيجاد فرص خارج قاعات الدروس، والذي بدوره يحفز على الوعي الاجتماعي والثقافي ويوسع المدارك الروحية والأخلاقية والثقافية، ويضم هذا القسم خدمات النصح والإرشاد والتي تهتم بمشاكل الطلاب سواء مشاكل شخصية اجتماعية أو أكاديمية، ويساعد على تطوير شخصيتهم وإمكانياتهم، ويحتوى هذا القسم كذلك على التطوير المهني ويساعد الطالب في اختيار أنسب المهن له وعلى أساسها يتم اختيار البرنامج الأكاديمي الملائم، وتهتم كذلك الجامعة بالنشاط الأكاديمي لمساعدة وفهم وإدراك حاجات تعليم الطلاب.

وتبلغ تكلفة الدراسة ٥٠٠ درهم لكل ساعة، أي تكلفة سنة أكاديمية للغة الإنجليزية، وتمنح تكلفة سنة أكاديمية (فصلان دراسيان) ١٥٠٠٠ –

جدول رقم (١٢)

الجامعة	توزيع عدد الطلبة المسجلين للعام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠٣م حسب النوع والجنسية							
	عدد الطلاب				عدد الطالبات			
	دولة الإمارات	دول مجلس التعاون	الدول العربية	الدول الأجنبية	دولة الإمارات	دول مجلس التعاون	الدول العربية	الدول الأجنبية
جامعة ولونغونغ الاسترالية	١٠٦	٨	١١٠	٤٣٠	٤٩	٤	٣٤	٣٣٢
جامعة الغرير	٢٧	٥	٤٢	٢٦٣	٢٦	٢	١٨	١٩١
جامعة الاتحاد	٢١	٧	١١١	١٤	٦٥	١٤	١٠٨	١٢
كلية خليفة بن زايد الجوية	٣١٨	١٥	١٢	٠	٠	٠	٠	٠
كلية الأفق	٩	٣	٩٧	٢٩١	١٢	٣	٤٦	١٦١
معهد الخوارزمي	١٢	٠	٥٠	٣	١٠	٠	٣٥	٥
مركز الحاسوب	٩	٢	٦٥	٦	٢٦	٦	٧١	٦
مركز التعليم الأمريكي	٣	٢	٣٠	٤٣٨	٣	٢	٢٦	٢٦٥

ـ المصدر : وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ٢٠٠٣م

١٦٠٠٠ درهم، ويخضع جميع الطلبة إلى امتحان تحديد المستوى للغة الإنجليزية، وتَمنح الجامعة تأشيرات للطلبة مقابل ١٥٠٠ درهم لمدة ثلاث سنوات، وتتنوع كلياتها ما بين كلية الإدارة والأعمال، وكلية الهندسة والتقنيات، وكلية علوم الحاسوب، وكلية الفنون، وبرامج العروض العلمية الجامعية بالاشتراك مع الجامعات القيادية.

يوضح الجدول السابق عدد الطلبة المسجلين للعام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠٣م، وتشير الإحصاءات إلى أن هناك ٢٧ طالباً من دولة الإمارات، و ٥ طلاب من دول مجلس التعاون، و ٤٢ طالباً من الدول العربية، و ٢٦٣ طالباً من الدول الأجنبية، وكذلك بالنسبة للطالبات فقد بلغ نسبتهن ٢٦ طالبة من دولة الإمارات، وطالبتين من دول مجلس التعاون و ١٨ طالبة من الدول العربية، و ١٩١ طالبة من الدول الأجنبية، ونلاحظ هنا أن نسبة أعداد الطلبة المسجلين من الدول الأجنبية أعلى من باقي الدول وذلك على مستوى الطلاب والطالبات وقد يعود ذلك إلى أن اللغة الأساسية للتعليم بهذه الجامعة هي اللغة الإنجليزية والتي تتناسب مع الدول الأجنبية.

جامعة الاتحاد:

هي مؤسسة أكاديمية مهتمة بالتعليم العالي والبحث العلمي في الحقول المختلفة للعلوم الاجتماعية والعلمية، وأسست بناء على توجيهات صاحب السمو الشيخ صقر بن محمد القاسمي، عضو المجلس الأعلى حاكم رأس الخيمة، وتحت رعاية صاحب السمو الشيخ خالد بن صقر القاسمي، نائب الحاكم وولي عهد رأس الخيمة ومقرها إمارة رأس الخيمة وللجامعة فلسفة بارزة في التعليم العالي، وعمق متجذر للثقافة الإسلامية والعربية والتي تجاري السياسات الأكثر حداثة بالجامعات الأوربية والأمريكية، وتستند الجامعة في سياستها التربوية على توجيهات صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة وحكام الإمارات وأعضاء المجلس الأعلى.

وتطبق الجامعة نظام الساعات المعتمدة، وتهدف الجامعة لغرس مهارات التعليم الذاتية عند الطلبة من خلال المصادر والمعلومات المختلفة مثل المكتبة والمكتبة الإلكترونية والإنترنت، وتزود الجامعة طلابها بالحواسيب الشخصية للاستعمال المنزلي والاتصال المباشر بالأساتذة والمحاضرين وتطبيق لنماذج التمارين والاختبارات، وعملت الجامعة على توثيق صلاتها بالجامعات الأوربية والأمريكية والعربية ذات مستوى رفيع.

ويبين الجدول السابق (٢٠٠٢/٢٠٠٣م) واتضح أنه تم تسجيل ٢١ طالباً من دولة الإمارات، و ٧ طلاب من دول مجلس التعاون، و ١١١ طالباً من الدول العربية، و ٦٥ طالبة من دولة الإمارات، و ١٤ طالبة من دول مجلس التعاون، و ١٠٨ طالبات من الدول العربية، و ١٢ طالبة من الدول الأجنبية، ويتضح من خلال هذا الجدول أن عدد الطلبة من الدول العربية يفوق الجنسيات الأخرى، ويعود ذلك لقلة الجامعات التي تستقطب هذه الجنسية في إمارة رأس الخيمة.

كلية الخليج الطبية:

أُنشئت كلية الخليج الطبية تحت رعاية ودعم سمو الشيخ حميد بن راشد النعيمي ـ عضو المجلس الأعلى حاكم عجمان، في تاريخ ٢٨ يناير ١٩٩٨م، وتهدف إلى التعليم الطبي والمحافظة على مستوى أكاديمي عال وإنشاء

البرامج لتلبية احتياجات الطلبة وتخرجهم بمستوى علمي وذهني وأخلاقي كأطباء، وتدريبهم وإعدادهم كممرضين ومساعدين في المجال الطبي بمستويات جيدة وبخلفيات إسلامية وبمختلف المستويات من دبلوم وبكالوريوس ودراسات عليا. الرعاية الصحية الأولية، وتطوير المقدرات لممارسة الطب العلاجي والوقائي والتأهيلي التي تؤثر في الصحة، ومعرفة العوامل الاجتماعية والفسيولوجية والثقافية والاقتصادية وتطوير السلوك الإنساني المطلوب لممارسة الطب في أي مجال من مجالات الطب، وتطوير المقدرة في التعليم الذاتي واكتساب القدرة العلمية للتخصيص، وتوفير وسائل التشخيص والعلاج التقنية بأسعار مقبولة، وتزويد الأطباء بالتعليم الطبي وذلك بتنظيم الندوات والمؤتمرات والدورات، إن المجال الطبي تتضاعف فيه المعرفة كل خمس أو ست سنوات لذا يجب على الطبيب الإطلاع على آخر المستجدات دوماً.

إن كلية الخليج الطبية في إطار الأهداف المرسومة ستوفر التعليم المتخصص لتخريج أطباء بدرجة بكالوريوس في الطب وإن هذا الأمر سيفتح آفاقاً جديدة في مجال الرعاية الصحية والجراحة والبكالوريوس في العلاج الطبيعي، وإن المنهج الذي يتبع يكون في إطار توجيهات وتوصيات أعدتها وزارة التعليم العالي في الإمارات من وقت لآخر، وتحاول الكلية الوصول إلى المستويات المقترحة من قبل اتحاد المعاهد الطبية لإصلاح التعليم الطبي المدعومة من منظمة الصحة العالمية، ومدة الدراسة في الكلية خمس سنوات، وتقسم السنة إلى فصلين دراسيين بهدف الحصول على نتائج تعليمية ودراسية أفضل، وبعد الانتهاء يحصل الطالب على شهادة البكالوريوس في الطب والجراحة، وستكون هناك سنة امتياز بعد الانتهاء من البكالوريوس.

يوجد في الكلية الأقسام التالية-:

قسم التشريح / قسم علم وظائف الأعضاء / قسم الكيمياء الحيوية / قسم الصيدلة / قسم علم الأمراض / قسم علم الأحياء المجهرية / قسم الطب الشرعي والسموم / قسم الأمراض الباطنية / قسم أمراض النساء والولادة / قسم طب المجتمع / قسم الجراحة، وتبلغ تكلفة الدراسة في بكالوريوس الطب والجراحة ٥٠،٠٠٠ درهم كل سنة، و ١٦٠٠٠ درهم كل سنة لبكالوريوس العلاج الطبيعي، والرسوم الدراسية هذه لا تشمل الاحتياجات الشخصية مثل الكتب والمعدات الشخصية والرسوم الدراسية وتغطي رسوم الاختبارات للمرة الأولى، أما الاختبارات المعادة والمكررة نتيجة للرسوب فسيتحملها الطالب، ورسوم السكن الداخلي والتأمين يتم دفعها بشكل منفصل، وتقوم الكلية بتوفير الإسكان الداخلي للطلاب والطالبات بشكل منفصل مع ترتيبات حراسة جيدة.

معهد الخوارزمي www.Khawarizmi.com :

هو المركز التدريبي الأول في الإمارات العربية المتحدة، ويطرح دبلوم في الحاسوب بالاشتراك مع جامعة ليفربول جون موريس، أسس عام ١٩٨٥م بهدف تزويد الطلبة بدبلوم وفصول قصيرة في استعمال الحاسبات، ويقدم دبلوم في الحاسوب وإدارة معالجة البيانات، ويستخدم المركز أحدث أجهزة الحاسوب، ويعد من أول المعاهد التي تحصل على موافقة أولية من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

بالإمارات في يونيو ٢٠٠٠م، وبرامجه تحت التقييم الأكاديمي للاعتراف به بشكل كامل، وخريجو المعهد يعملون في شركات النفط ومؤسسات مالية وشركات خاصة وأقسام حكومية، وأعضاء المعهد هم مهندسين ومبرمجون ذو مهارات عالية.

وبلغ عدد المسجلين بالمعهد لهذا العام الدراسي ١٢ طالباً من دولة الإمارات، و طالبان من دول مجلس التعاون و ٥٠ طالباً من الدول العربية، و ٣ طلاب من الدول الأجنبية، و١٠ طالبات من دولة الإمارات، و ٣٥ طالبة من الدول العربية، و ٥ طالبات من الدول الأجنبية.

مركز التعليم الأمريكي:

www.Centamed.com /index1.html

يعتبر مركز التعليم الأمريكي مؤسسة تربوية هادفة، أسس تحت قوانين دولة الإمارات تحت رعاية كل من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التربية والتعليم، ويلبي كل احتياجات الطلبة، ويتضمن المركز تدريب على اللغة الإنجليزية، ويزود المؤسسات الثقافية والاجتماعية بقادة مؤهلين، ويستطيعون استعمال تقنية المعلومات بالإضافة إلى المكتبات بأسلوب فعال.

وهناك أيضا العديد من الجامعات التي حصلت على الموافقة المبدئية وفي انتظار الترخيص لها والاعتراف بها مثل: جامعة أبوظبي ـ كلية الأفق ـ كلية خليفه بن زايد الجوية ـ معهد الدراسات الفنية ـ مركز الحاسوب.

إسهام المؤسسات الخاصة بالعملية التعليمية والبحث العلمي:

شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة نهضة تعليمية ملموسة منذ قيام الاتحاد ١٩٧١م، فقد تزايد عدد أبناء الإمارات الملتحقين بالتعليم بمراحله المتعددة مما نتج عنه إنشاء مؤسسات التعليم العالي وأولها جامعة الإمارات تليها كليات التقنية، وتجربة دولة الإمارات في إنشاء الكليات الخاصة وهي تعتبر التجربة الوحيدة على مستوى الخليج العربي، حيث نشأت مؤسسات التعليم العالي الخاصة بالدولة في النصف الثاني من الثمانينيات ومطلع التسعينيات، وذلك دون وجود أية جهة إشرافية ودون ضوابط حاكمة، ويرجع ذلك لعدة أسباب من أهمها:

١. تزايد أعداد خريجي الثانوية العامة والتي عجزت المؤسسات الحكومية عن استيعابها وخصوصاً أنها تستوعب جميع الجنسيات وليست قصراً على فئة المواطنين فقط.
٢. زيادة الطلب على الاختصاصات الفنية والمطلوبة من قبل القطاع الخاص وتوفر العديد من فرص العمل والوظائف التي تشغلها هذه الاختصاصات.
٣. يلعب العامل الجغرافي دوراً كبيراً في التوجه نحو المؤسسات الخاصة والقريبة من مناطق السكن والتي توفر على الطلبة عناء المواصلات من منطقة لمنطقة.
٤. قدرة الموظف على الجمع بين الوظيفة والدراسة في آن واحد وخصوصاً الموظف غير الحاصل على تفرغ دراسي من جهة العمل.
٥. البعض يفضل أن يكمل أبناؤهم دراساتهم بداخل الدولة بوجود هذه المؤسسات وخصوصاً أبناء غير المواطنين بأن هذه المؤسسات وإضافة لذلك الآثار السلبية للاغتراب.

كما ذكرنا سالفاً بأن هذه المؤسسات نشأت دون ضوابط ودون وجود جهة إشرافية عليها من حيث تخصصاتها العلمية، ومناهجها الدراسية، وأعضاء هيئة التدريس فيها، ولذلك تم إنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في التشكيل الوزاري الأخير في ١٩٩٩/١١/٢٠م، وقد صدر

القانون الاتحادي رقم (٤) لسنة ١٩٩٢م في شأن تنظيم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، لاهتمام الدولة بأهمية التعليم الحكومي والخاص، وضرورة وضع ضوابط تحكم إنشاء تلك المؤسسات التعليمية بالدولة، باعتبارها تلعب دوراً هاماً في التنمية البشرية للمجتمع[٧].

وتنطلق أهداف التعليم العالي الخاص من أهداف التعليم العالي والتي تهتم بالقضايا التعليمية وتزويد المجتمع بالخبرات والمهارات العلمية والفنية والإدارية لدفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق أهدافها، والقيام بالبحوث والدراسات التي تستهدف الظواهر والمشكلات التي تعاني منها المجتمعات والتي تعيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ونشر الثقافة بالمجتمع وترسيخ النظم والقيم والاتجاهات المؤهلة للطالب وفقاً لمقتضيات العصر التقنية، وفي إطار من الأخلاق والعادات والتقاليد السائدة بالمجتمع.

ولكننا نجد أن هناك خللاً في بعض الأهداف المتعارف عليها في التعليم العالي الخاص ونجدها أصبحت أهدافاً ربحية أكثر منها تعليمية هادفة، وذلك ينعكس سلباً على أداء هذه المؤسسات وعلى مستوى التعليم، وتتجلى مظاهر هذا الخلل في استقطاب الأيدي العاملة غير المؤهلة للقيام بالمهام الإدارية والتدريسية، وعدم الالتزام بالأنظمة والقوانين الاتحادية، وعشوائية ظهور مثل تلك المؤسسات في إطار غياب الضوابط والمعايير الإدارية والأكاديمية والتي حددها القانون الاتحادي، وعدم وجود المنشآت والمرافق والتسهيلات اللازمة لتحقيق أهداف التعليم العالي.

ونجد أن هناك أهدافاً أخرى تنطوي عليها المؤسسات الخاصة مثل تحقيق أكبر نسبة ممكنة من الربح مما يترتب عليه نقص المعلومات والمكتبات والمختبرات الضرورية، وتكرار البرامج الدراسية والتخصصات المطروحة لدى الكثير من مؤسسات التعليم العالي وغياب التخطيط الجيد لدراسة احتياجات المجتمع وسوق العمل ودرجة ملاءمة البرامج الدراسية مع هذه الاحتياجات[٨].

تعمل مؤسسات التعليم العالي الخاص بتقديم خدمة لأبناء الوطن وذلك عن طريق سهولة الحصول على المعرفة وتجنبهم الاغتراب، وتعد هذه المؤسسات انعكاساً للواقع الاجتماعي المعاش والذي لا يمكن تجاهله، كما يفضل بعض المقيمين بالدولة إلحاق أبنائهم بهذه المؤسسات حتى يكونوا قريبين منهم، وتفضل بعض الطالبات الدراسة في أماكن تعتبر قريبة من محل إقامتهن، وكذلك بالنسبة للجمع بين العمل والدراسة في وقت واحد، فالدراسة المسائية بالتعليم الخاص تساهم في ذلك[٥].

وتنقسم مؤسسات التعليم الخاص إلى قسمين : هناك مؤسسات تعليمية وقفية ينشئها أفراد أو جماعات البر والإحسان ومؤازرة الدولة في تحمل جزء من أعباء التعليم، وهناك مؤسسات تعليمية أخرى توظف مقابلاً مادياً على الخدمات التعليمية التي تقدمها للمجتمع، وفي كلتا الحالتين يعتبر التعليم الخاص وقفياً أو ربحياً أو مزيجاً من الأمرين، مؤازراً ومعضداً للتعليم الحكومي، ويقوم برفع العبء عن كاهل الحكومة، ويعمل على استيعاب الأعداد التي لا يستطيع التعليم الحكومي احتواءها، وقد يرجع ذلك إلى محدودية طاقته، أو أن تلك الفئات ليست لها الأولوية في

التعليم الحكومي بسبب طبيعة ظروفها كأبناء غير المواطنين، فوجود مثل هذا النمط من التعليم ضرورة تمليها ظروف المجتمع، وفيه بسط للعلم وإشاعة له، والعلم من الصفات المفيدة والنافعة للمجتمعات[٩].

ويثير التوسع الكبير في إنشاء الجامعات ومؤسسات التعليم الخاصة بدولة الإمارات جدلاً واسعاً في الأوساط الاقتصادية والأكاديمية، ولابد من الحذر من هذا التوسع غير المنضبط في إقامة الجامعات مشيراً إلى أن ذلك يؤدي إلى تعميق الخلل في التركيبية السكانية الذي تعانيه دولة الإمارات باعتبار أن معظم مؤسسات التعليم العالي الخاصة تستهدف غير المواطنين، والذي يشكل لديهم حافزاً للاستقرار والإقامة الدائمة في الدولة مما يزيد من وطأة الخلل في التركيبة السكانية، وتتسم كذلك هذه المؤسسات بعدم التخطيط مما يجعلها تستورد طلاباً من خارج الدولة وهي قضية خطيرة ولها أبعاد كثيرة ومحل اهتمام على مستوى عال من الجهات المختصة[٥]، ولا يقتصر التحفظ على ظاهرة الجامعات الخاصة على البعد السياسي والاجتماعي بل يمتد إلى المستوى الأكاديمي حيث إن الكوادر بالجامعات الخاصة ومستويات هيئة التدريس فيها لا تستطيع تقديم تعليم أفضل من التعليم الذي تقدمه الجامعات الحكومية أو كليات التقنية العليا التي تشرف عليها وزارة التعليم العالي. إلا أن هذا الأمر لا ينفي وجود بعض المؤسسات الخاصة التي حاولت تقديم تعليم نوعي مثل الجامعة الأمريكية في دبي والجامعة الأمريكية بالشارقة، وهي جامعات لا تستقطب غير المواطنين فقط بل تستقطب أيضاً شرائح كبيرة من المواطنين[١٠].

ومن مشكلات التعليم الخاص عدم وجود ضوابط من جانب السلطات المحلية عند منح تراخيص إنشاء هذه المؤسسات بالإضافة إلى التشابه بين التخصصات الدراسية المطروحة بها، وأن بعض الجامعات والكليات الخاصة تمارس عملها من داخل شقة في إحدى البنايات، والمخرجات الضعيفة لبعض مؤسسات التعليم العالي الخاصة ستزيد من معدلات البطالة بين الخريجين، حيث تدفع هذه المؤسسات بمخرجات تعليمية ضعيفة تقبل بمرتبات متواضعة مما يجعل الفرصة مهيأة أمامها في الإلتحاق بسوق العمل، وبعض مؤسسات التعليم العالي الخاص مرشحة للانهيار خلال الفترة المقبلة بسبب غياب التخطيط بها[٥].

ونجد أن بعض المؤسسات أصبحت مكاناً لبيع الشهادات الورقية دونما جودة في التعليم، والجامعات في العالم لها ثلاثة أدوار ،هي التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، والملاحظ على بعض مؤسسات التعليم العالي الخاص اهتماما فقط بالتدريس، فلا وجود للمؤتمرات العلمية أو للأبحاث التي تهم المجتمع[٢].

وبالرغم من بعض أعضاء هيئات التدريس بمختلف الجامعات من المؤهلين والأكفياء، وذوي الدافعية الواضحة والاهتمام بالعمل، إلا أنه من الواضح إن إنتاجيتهم البحثية متفاوتة، وأن نسبة غير قليلة منهم لا تعنى بالبحث العلمي، أو الكتابة في الشؤون الأكاديمية كما هو متوقع منهم، كما أن مجالات النشر محدودة، أما النشطين منهم فأغلبهم خليجيون[١١].

التحديات التي تواجه التعليم العالي:

يواجه التعليم العالي بشقيه الحكومي والخاص العديد من التحديات، ونجدها قد تنوعت ما بين

تحديات علمية وثقافية وتكنولوجية، ولقد تم تحديدها في عدة نقاط هي كالآتي-:

١. زيادة الطلب الاجتماعي للتعليم وعدم قدرة مؤسسات التعليم الحكومي على استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة الذين يرغبون مواصلة الدراسات الجامعية، مما يترتب عليه ازدياد عدد مؤسسات التعليم العالي الخاصة لاستيعاب مثل هذه الأعداد.

٢. تبين أنظمة ونماذج مستوردة دون مواءمة أو تكييف لطبيعة المجتمع العربي والتي لا تلبي حاجاته وأهدافه.

٣. النمطية في الخطط والمناهج الدراسية والسنوات الدراسية والساعات المعتمدة موحدة لجميع الطلبة.

٤. الثنائية أو الازدواجية من خلال تقسيم الكليات أو الدوائر الأكاديمية في الجامعات إلى كليات علمية وكليات إنسانية والنظرة المتحيزة للكليات العلمية والنظرة الدونية للكليات الإنسانية.

٥. انعدام المواءمة أو الموازنة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات خطط التنمية.

٦. المركزية في صناعة القرارات وتمركز السلطة في مؤسسات التعليم العالي في أيدي فئة محدودة جداً من القيادات الإدارية العالية.

٧. الافتقار لأنظمة المتابعة والتقويم للمخرجات التعليمية.

٨. غياب مفهوم التكامل والتنسيق وإنشاء جامعات تكرر نفسها في جميع النواحي وغياب التفرد من حيث الرسالة التي تؤديها الجامعة.

٩. انخفاض التسهيلات المادية والتقنية لإجراء البحوث والدراسات العلمية.

١٠. ظهور حالة التخصص العلمي (تخصص التخصص والتخصصات الحديثة كالهندسة الوراثية والتقنية الحياتية والإلكترونيات والطاقات الجديدة.

١١. الاختلال أو عدم التوازن في الوظائف التي تضطلع بها مؤسسات التعليم العالي (التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع)، وتكاد وظيفة هذه المؤسسات تنحصر في التدريس دون الوظائف الأخرى.

١٢. ضعف الإفادة من تكنولوجيا المعلومات الحديثة والمخترعات الإلكترونية والمعلوماتية وسواها من المبتكرات[١٢].

مستقبل التعليم العالي الخاص بدولة الإمارات العربية المتحدة:

يعتمد مستقبل التعليم العالي الخاص بشكل أساسي على مقدرته في تنمية الموارد البشرية وتلبية احتياجات سوق العمل في المجتمع، وخلق جيل من المثقفين والمفكرين والمبدعين القادرين على النهوض بالوطن إلى مصاف الدول المتقدمة في شتى مجالات الحياة العلمية والاقتصادية والسياسية والثقافية.

لأن الشعوب والأمم لا تقاس اليوم بما لديها من موارد مالية بل بما تملكه من قدرات وموارد بشرية مؤهلة، بمعنى نوعية بشرية معنية قادرة على تحقيق التنمية المجتمعية، ولن يتحقق ذلك إلا بالتعليم الذي يؤدي إلى ذلك التفاعل الاجتماعي والثقافي بين الطالب والأستاذ، فالجامعات والكليات والمعاهد مؤسسات علمية ثقافية وسياسية في آن واحد، وهي مؤسسات خطيرة لها دورها الكبير وأثرها الفعال في المجتمع، وعن طريقها تتقدم الأمم ويقوم بناؤها الحضاري والتنموي .

ويتوقف تحقيق ذلك على تلبية عدة متطلبات لعل من أهمها :

١. ضرورة وجود تعليم ذي نوعية متميزة ووجود تخصصات تناسب سوق العمل الحالية والمستقبلية في القطاعين الحكومي والخاص، لأن المؤشرات الحالية لا تدل على أن المؤسسات الحكومية والخاصة على حد سواء تسير في الاتجاه، نتيجة التشابه في التخصصات التي تطرحها تلك المؤسسات، وعدم توافق أو زيادة عدد المتخرجين من بعض التخصصات الفائضة عن احتياجات سوق العمل في الدولة.

٢. إن الاقتصاد الحديث في عالم اليوم يعتمد اعتماداً كلياً على قاعدة معلومات تقنية متطورة، بمعنى أن الوظائف المستحدثة ستكون في أغلبها ذات صبغة تقنية وفنية، الأمر الذي يستوجب ضرورة العمل على زيادة الوظائف المواطنة في مستويات المهن الوسيطة والمساعدة باعتبارها الطريق الصحيح للتوسع في عمليات الإحلال والتوطين للقوى العاملة، وهنا تلعب مؤسسات التعليم العالي الخاصة في الدولة دورها في تحمل مسؤوليتها بالاهتمام بالتخصصات الفنية والتقنية التي يحتاجها المجتمع.

٣. لابد من تحقيق التوجه العام لنظام التعليم العالي الخاص في إطار يسمح بتكامل الأهداف وليس ازدواجيتها التعليمية أي تكرارها، ويضمن تحقيق التقارب في المستويات الأكاديمية عند مستوى عال من النوعية وليس تفاوتها، والسماح لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي بلعب دورها والنهوض بمسؤولياتها دون عوائق.

٤. إن الأهداف المعلنة للكليات والمعاهد الخاصة تتمثل في التأهيل المهني والعلمي، ولكننا لا نجد أي ذكر لهدف الربح المادي في نشرات هذه الكليات والمعاهد، فما دام تأسيس هذه الكليات والمعاهد كان بصيغة شركات تجارية فإن الهدف الحقيقي لها هو الربح المادي أولاً والنجاح الأكاديمي ثانياً، وعليه فإن التركيز على النجاح الأكاديمي منذ البداية هو الكفيل بتحقيق أرباح مشروعة ومعقولة على المدى المتوسط والبعيد، وإن الفشل في تحقيق النجاح الأكاديمي يؤدي إلى فشل المؤسسة بأكملها.

٥. ويلاحظ على مؤسسات التعليم العالي الخاصة بشكل عام ارتفاع الرسوم الدراسية، وبالتالي يجب إعادة النظر في هذه الرسوم لجعلها متناسبة مع مستويات الدخل المختلفة بالنسبة للمواطنين والمقيمين على أرض الدولة والذين سيفضلون إرسال أبنائهم إلى بلدانهم لعدم مقدرتهم على الوفاء بالرسوم الدراسية المرتفعة التي تفرضها مؤسسات التعليم العالي الخاصة في الدولة.

٦. أن تكون سياسة البعثات الخارجية نابعة من تحديد الاختصاصات التي تلبي احتياجات سوق العمل في الدولة من القوى العاملة المواطنة، والابتعاد عن الاختصاصات الموجودة بالدولة.

٧. الاهتمام بشكل خاص بالدراسات العليا من ماجستير ودكتوراه والدراسات التطبيقية بداخل الدولة، وتشجيع الطلبة على استكمال الدراسات العليا داخل الدولة وتنوع الاختصاصات وعدم التركيز على بعض الاختصاصات فقط.

٨. إعادة النظر بالقوانين والتعليمات والأنظمة التي تحكم التعليم العالي في ظل إطار تخطيط مركزي، ووجود التنسيق الفعال بين الجهات والأجهزة المعنية بشئون التعليم والتخطيط على مستوى الدولة، وخاصة فيما يتعلق بتوجيه الطلبة نحو التخصصات خلال المرحلة الدراسية الثانوية.

٩. ضرورة إعادة صياغة سياسات التعليم العالي في الدولة، مع الاهتمام بالنظرة المستقبلية والوعي بجميع المتغيرات وتحديد المدخلات والمخرجات تحديداً واضحاً بهدف توفير الكوادر القادرة على الوفاء بمتطلبات المستقبل وخاصة في مجالات العلوم والتكنولوجيا وعدم إغفال الاختصاصات الأخرى[١٣].

التوصيات

١. توثيق العلاقات بين مؤسسات التعليم العالي الخاصة وعالم العمل، وإعادة النظر في التخصصات الدراسية التي يحتاجها سوق العمل، وتأهيل طالب التعليم العالي ليكون قادراً على خلق فرص العمل لا أن يكون مجرد باحث عن العمل.

٢. التوسع في نشاطات التوجيه والإرشاد الأكاديمي والمهني لمساعدة الطالب على رسم مسار دراسته وتحديد التوقعات التي تحتاجها سوق العمل بهدف تجنب الطالب للأعباء الدراسية التي لا يحتاجها في حياته العملية إضافة إلى تخفيف التضخم في التخصصات غير المطلوبة.

٣. قيام الإدارات الجامعية بالأخذ بأسلوب التخطيط والتنظيم والتنسيق والمتابعة والتقويم بعيداً عن الممارسات الإدارية الراهنة، وذلك بهدف تحريك مؤسسات التعليم العالي العربي من وضعها الحالي إلى الوضع الجديد الذي تتطلبه وتفرضه متغيرات وتحديات المستقبل.

٤. توظيف المعلوماتية والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات الحديثة في تشخيص المشكلات واستشراف المستقبل ووضع الخطط ورسم السياسات والمتابعة والتقويم التي أثبتت فاعليتها مع توفير التدريب اللازم لأعضاء هيئة التدريس لممارسة تلك الأساليب وتوجيه الطلاب في الوقت نفسه إلى أسلوب التعلم الذاتي لأنه أصبح ضرورة مع الانفجار المعرفي والتجدد المستمر في مجال العلم والتكنولوجيا.

٥. إيجاد القنوات اللازمة بين مؤسسات التعليم العالي الخاصة ومؤسسات المجتمع على اختلافها للمساهمة في تحقيق أكبر قدر من المرونة من أجل توفير فرصة كافيه من التعليم والتدريب وتحقيق مجتمع التعلم.

٦. أن يتم التقسيم والاعتراف بالبرامج في التعليم العالي الخاص من خلال مؤسسات حيادية تابعة للدولة ويكون الاعتراف على درجتين الاعتراف العام الذي يتيح للمؤسسة مباشرة العمل، وهناك الاعتراف الخاص والذي يتم خلال دراسة البرامج المقدمة وفق معايير عالمية معروفة لدى المهتمين بهذا الأمر.

٧. أهمية الأخذ بمدخل ضبط الجودة وإدارة الجودة الشاملة ضماناً لفاعلية الكفاءة الداخلية والخارجية للتعليم العالي الخاص في الوطن العربي بشكل عام ودولة الإمارات بشكل خاص، وإحلالاً لتقاليد وقيم جديدة في مؤسسات التعليم العالي الخاص تحل محل مالا يتوافق ومتغيرات العصر.

٨. إنشاء هيئة للتنسيق بين مؤسسات التعليم العالي الخاص لرسم سياسات البحث العلمي وتبادل المعلومات في كافة الجوانب ونشر التجارب والصيغ المستحدثة في التعليم.

٩. توفير الدعم المادي اللازم لتزويد الأقسام العلمية في مؤسسات التعليم العالي الخاص ومراكز البحوث بما تحتاج إليه من مختبرات وأجهزة ومعدات علمية بالكم والكيف اللازمين مما يمكن عضو التدريس من إجراء تجاربه وإنجاز مهامه البحثية.

١٠. خصخصة التعليم أو تنمية دور القطاع الخاص خصوصاً في مجال التعليم العالي الخاص، ليقوم ببناء مؤسسات تعليم عليا ويعمل على إدارتها، واقتصار دور الحكومة على تقديم الدعم فقط، وتكامل دور مؤسسات التعليم العالي الحكومية الخاصة.

المراجع

١. د. أمين محمود، تحديات معايير الجودة في التعليم العالي الخاص، ندرة تحديات معايير الجودة في التعليم العالي الخاص، جامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا، عجمان، دولة الإمارات، فبراير ٢٠٠٢م.

٢. د. خليفه علي السويدي، من المغرب إلى المشرق، جريدة البيان، دبي، دولة الإمارات، ديسمبر ١٩٩٨م.

٣. د. عبدالرزاق الفارسي، التعليم العالي وسوق العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة، ندوة الثقافة والعلوم ـ معارف إنسانية ١٠، ط١، دبي دولة الإمارات، ١٩٩٦م.

٤. القانون الاتحادي رقم (٤) لسنة ١٩٩٢م في شأن وتنظيم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، أبوظبي، ١٣ / يناير / ١٩٩٢م (المادة ٢٠).

٥. ملتقى المنبر الحر لأسرة الجامعة، جريدة الخليج، الشارقة، دولة الإمارات، ١٩٩٩/١٠/٦م.

٦. قرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي رقم (١) لسنة ١٩٩٢م، بشأن قواعد وإجراءات الترخيص للمؤسسات المعنية بالتعليم العالي في الدولة.

٧. د. عبدالرحيم عبداللطيف الشاهين، التعليم العالي في الإمارات العربية المتحدة بين المؤسسة الحكومية والقطاع الخاص رؤية مستقبلية، جامعة الإمارات العربية المتحدة ـ إدارة المطبوعات، ١٩٩٧م.

٨. التعليم في الإمارات " نحو استراتيجية لإنسان المستقبل "، مركز المعلومات للدراسات والبحوث بالبيان، ط١، ١٩٩٩م.

٩. الخليج تفتح ملف التعليم العالي الحكومي والخاص (١)، جريدة الخليج، ٢٠٠١/١١/٢٤م.

١٠. د. جمال السويدي، التعليم العالي الخاص بالإمارات يثير جدلاً في الأوساط الاقتصادية والأكاديمية، البيان.

١١. د. على أحمد مدكور، التعليم العالي في الوطن العربي ـ الطريق إلى المستقبل ـ ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ٢٠٠٠م.

١٢. عدنان بدري الإبراهيم، التحديات التي تواجه التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي وسبل معالجتها، ندوة البحث العلمي في العالم العربي وآفاق الألفية الثالثة، علوم وتكنولوجيا، الشارقة، إبريل ٢٠٠٠م.

١٣. عبدالرحيم عبداللطيف الشاهين، التعليم العالي والمستقبل، جريدة الخليج، الشارقة، ١٩٩٩/٥/١٨م.

Ajman Journal for Studies and Research

(Refereed Periodical)

Volume 2 - Number 2

1424 Hijri - 2003

Water Strategic Security In The Arabian Gulf (U.A.E. As case study)
Dr. Tariq Al zabet 7

The Role of Social Institutions in the Cultural Interaction
Ali Ahmed Al Zawwar 27

The Problem of Dialogue In Arabic Novelistic writing
Dr. Najim A. Kadhim 49

Private higher Education and It's Role in the society
Amna Juma Obaid Zayed 91

Publication Rules

1. Contributions submitted for publication should be original, accurate and up-to-date.
2. Manuscripts should be electronically typed using proper language and should be free from spelling and typing errors.
3. Manuscripts should not exceed 40 pages (18000 words).
4. Manuscripts should be submitted in three copies double spaced on one side A4 paper.
5. Manuscripts can written in Arabic or English languages, A summary of no more than 250 words in both languages should be attached.
6. Manuscripts submitted for publication shouldn't have been published, or is being considered for publication elsewhere.
7. References should be organized according to following from :

Books :

Writer's name - Book's name - Part No. - Edition Serial - Publisher - Town - Country - Year.

Example:

Ahmed. M. Jelley, "Studies in Islamic belief" edition 1, U.A.E. University, Al-Ain, U.A.E., 2002.

Periodicals :

Researcher's name - Research Title - Periodical Name - Volume No. - Issue No. - Publisher - Town - Country - Year - Page No.

Example:

Abdullah M.R. Alshamsi and Hassan D.A. Imran "Development of a permeability apparatus for concrete and mortar" Cement and Concrete Research, Vol. 32, No. 5, 2002, pp. 923 - 929.

8. Editorial Board, Editorial Advisory Board of AJSR, as well as Trustees of Rashed Ben Humaid Award for Culture and Science and Board of Directors of Umm Al Moumineen Women Association are not allowed to publish their articles in the journal.
9. All manuscripts shall be peer reviewed before being published.
10. Original copy of the manuscript shall be returned only if publication is declined.
11. Authors shall be informed on whether their manuscript has been accepted for publication or not.
12. Authors agree to transfer the copyright to AJSR. AJSR has the exclusive rights to distribute the article including reprints, photographic reproduction, microfilm, electronic data bases.
13. A short authors' bibliography of no more than 50 words should be attached to the manuscript.

Ajman Journal of Studies and Research

Ajman Journal of Studies and Research (AJSR) is a biannual peer reviewed periodical journal. It will publish original humanitarian, social and scientific articles. The journal is published by Rashed Ben Humaid Award for Culture and Science which was established on 1983 to participate in cultural and scientific development in UAE and the entire GCC states through reviving the spirit of competition among GCC nationals and residents by encouraging scientific research.

Objectives :

1. To publish serious and original studies and researches to enrich knowledge.

2. To enhance scientific and intellectual relationship among researchers and students, and to achieve continuous scientific and cultural links with other scientific bodies, specialized centers, universities and colleges.

3. To deal with and tackle humanitarian and scientific issues in The UAE and Arabian Gulf region.

4. To introduce new researches, references, recent data bases, scientific conferences and symposiums, and MSc and Ph. D dissertations.

Ajman Journal for Studies and Research

(Refereed Periodical)

Editor - in - Chief

Dr. Amna Khalifa Mohammed

Secretary

Ms. Mais Aref Kamel

Editorial Board

Prof. Abdullah Mohammad AlShamsi
Dr. Aisha Mubarak AlNakhi
Dr. Yusuf Ali Mohamoud
Mr. Saleh Abdulrahman Al Marzouqi

Editorial Advisory Board

Prof. Ibrahim Al Naeimi	Qatar University
Prof. Darwish Abdulrahman	UAE University
Prof. Abdullah Al Sheikh	Kuwait University
Prof. Fahmi Jadaan	Kuwait University
Prof. Mohammad Al Khatib	King Faisal Schools
Prof. Mahmoud Shouq	Cairo University
Dr. Abdullah Ismail	UAE University
Dr. Abdullah Al Shanfry	Sultan Qabous University
Dr. Esam Al Rawas	Sultan Qabous University
Dr. Wahib Al Khaja	Arabian Gulf University

(Articles published in this journal do not necessarily represent the views of the journal or that of Rashid Ben Humaid Award for Culture and Science)

ISSN 1609-381X

Ajman Journal of Studies and Research
(Refereed Periodical)

Volume 2 - Number 2
1424 Hijri - 2003

Published by Rashed Ben Humaid Award for Culture and Science
Ajman - United Arab Emirates.